وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـامعــة غـردايـــــة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع
مدرسة الدكتوراه

عمالة المرأة في إطار الاستفادة من القرض المصغر وأثرها على مكانتها داخل الأسرة

دراسة ميدانية عن عمالة المرأة في البيت نموذجا بمدينة الجلفة

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع
تخصص التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع

إعداد الطالبة:
دليـوح زينب

إشراف الدكتور:
عيساني نور الدين

الموسم الجامعي 2012 – 2013

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـامعــة غـردايـــــة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع .
مدرسة الدكتوراه

عمالة المرأة في إطار الاستفادة من القرض المصغر وأثرها على مكانتها داخل الأسرة

دراسة ميدانية عن عمالة المرأة في البيت نموذجا بمدينة الجلفة

رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

تخصص التنظيم والديناميكا الاجتماعية والمجتمع

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

دليـوح زينب **عيساني نور الدين**

لجنة المناقشة

د/ خواجة عبد العزيز	جامعة غرداية	رئيسا
د/ عيساني نور الدين	جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
د/ شريف زهرة	جامعة الجزائر	مناقشا
د/خليفة عبد القادر	جامعة ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي 2012 – 2013

فلله الحمد ربّ السّماوات وربّ الأرْض ربّ العالمين و له الكبرياء في السّماوات و الأرْض و هو العزيز ٱلحكيم

(سورة الجاثية الآية:36-37)

اللهم إن هذا العمل فاتحة خير فأمنن به علينا بطاعتك و أختمه لنا بمغفرتك و رضوانك وارزقنا فيه حسنة تقبلها منا و زكها لنا و ما حدث فيه من زلل فاغفره لنا إنك غفور رحيم .

إهداء

إلى كل محب للعلم

إلى أمي وأبي حفظهما الله

إلى كل إخوتي

إلى كل أساتذتي

إلى زميلاتي وزملائي

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

دليوح زينب

تشكرات

قال تعالى : "... **وقليل من عبادي الشكور** ..."

بداية نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا لانجاز هذا العمل

ونصلى ونسلم ونبارك على شفيعنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير والاحترام إلى كل أساتذة جامعة غرداية وأساتذة مدرسة الدكتوراء وخاصة الذين قدموا لنا يد المساعدة والعون خلال مشوارنا الجامعي كل حسب طاقته وقدرته،وخاصة الذين كانوا يتكبدون مشقة السفر للحضور من أجل تدريسنا.

كما نتقدم بالشكر إلى الدكتور المشرف **عيساني نور الدين** جزاه الله عنا كل خير الذي حرص حرصا شديدا على إنجاح هذا البحث وأمدنا بالتوجيه والمراجع حتى إتمامه

ونتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور **خواجة عبد العزيز** الذي كان في خدمتنا ولم يبخل علينا بالتوجيهات رغم مشاغله الكثيرة،وكل طاقمه الإداري خاصة السيدة آسيا حفظها الله.

كما نشكر كل من ساهم في تكويننا وتدريسنا منذ مراحلنا الأولى في التعليم،إلى أساتذة جامعة الجلفة جزاهم الله عنا كل خير.

كما لا ننسى من أمد لنا يد المساعد من العاملين في وكالة تسيير القرض المصغر وكل المتعاملين معها ومن كان لهم دور في سير البحث وتوجيهه

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى

وإلى ما فيه خير وصلاح لنا ولهذه الأمة.

دليوح زينب

فهرس الموضوعات

إهداء الصفحة

تشكرات

فهرس

مقدمة ..... أ ب ج

الباب الأول:الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول :الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: الخطوات المنهجية المتبعة

1– الإشكالية 05

2– الفرضيات 07

3– أهمية الموضوع 07

4– أسباب اختيار الموضوع والهدف منه 07

5– الدراسات السابقة ونتائجها 08

6– تحديد المفاهيم 14

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

1.مجالات الدراسة 25

2.الدراسة الاستطلاعية 26

3.مجتمع البحث 27

4. العينة 27

5.أدوات جمع البيانات 28

6.المنهج المتبع 30

الفصل الثاني:المرأة والعمالة المهنية

تمهيد

المبحث الأول: الاتجاهات النظرية لأدوار المرأة

1.1 الاتجاه البنائي الوظيفي 35

2.1 الاتجاه الراديكالي 36

3.1 النظرية النسوية 37

المبحث الثاني :مكانة ودور المرأة في المجتمع

1.2 مكانة المرأة في المجتمع التقليدي 39

2.2 مكانة المرأة في المجتمع الحديث 40

3.2 دور المرأة في تنمية المجتمع 42

المبحث الثالث :دوافع عمل المرأة وأثره على المجتمع

1.3 دوافع عمل المرأة 44

2.3 أثر عمل المرأة على المجتمع 46

المبحث الرابع:عمالة المرأة في الجزائر

1.4 تطور عمالة المرأة في الجزائر 46

2.4 المرأة في الأسرة الجزائرية 56

3.4 المرأة والعمالة المهنية داخل البيت وخارجه 56

خلاصة

الفصل الثالث: القروض المصغرة والمرأة

تمهيد

المبحث الأول:أنواع القروض وأهميتها

1.1 أنوع القروض 63

2.1 أهمية القروض 66

المبحث الثاني:القرض المصغر

1.2 تاريخ نشأة فكرة القرض المصغر 68

2.2 معايير نجاح فكرة القرض المصغر 69

المبحث الثالث:القروض المصغرة في الجزائر

1.3 نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ودورها 70

2.3 شروط الاستفادة من القرض المصغر 73

3.3 الإعانة الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر 74

4.3 أنواع التمويل والتعديلات الأخيرة 75

5.3 خطوط معالجة طلب القرض المصغر 82

المبحث الرابع : عمالة المرأة والقرض المصغر

1.4 عمالة المرأة في ظل القرض المصغر 85

2.4 بعض أنشطة المستفيدات من القرض 88

خلاصة

الباب الثاني : الإطار الميداني للدراسة

الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية

تمهيد

المبحث الأول:عرض وتحليل البيانات العامة 96

المبحث الثاني:نجاح النشاط ودعم مكانة المرأة داخل الأسرة 103

المبحث الثالث:مساهمة المرأة في الميزانية وتوسع أدوارها 124

المبحث الرابع: تسيير المرأة للمشروع والسلطة الأسرية 142

الاستنتاج العام .....

خاتمة .....

المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بداية الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة	72
02	أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر	77
03	أنماط التمويل في إطار الجهاز المصغر حسب آخر التعديلات	78
04	توزيع أفراد العينة حسب السن	96
05	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	97
06	توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد العائلة	98
07	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن	99
08	توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف	100
09	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	101
10	توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الممارس	102
11	العلاقة بين الحالة العائلية وامتلاك محل تجاري	103
12	العلاقة بين الحالة العائلية وتحقيق المبيعات للربح	105
13	توزيع أفراد العينة آرائهن في مدى نجاح المشروع	106
14	العلاقة بين الحالة العائلية ومدى نجاح المشروع	106
15	العلاقة بين نجاح المستوى التعليمي ونجاح المشروع	108
16	العلاقة بين كيفية اختيار وتبني فكرة المشروع ونجاحه	109
17	العلاقة بين نجاح المشروع ونظرة الأسرة قبل البدء بالمشروع	110
18	العلاقة بين نجاح المشروع ونظرة الأسرة بعد البدء بالمشروع	112
19	العلاقة بين نجاح المشروع وتلقي المساعدة من العائلة	113
20	العلاقة بين الشعور المستفيدة بالرضى وتقدير الآخرين لمجهوداتها	114

21	تحقيق الربح وعلاقته برضى وتقدير الآخرين لمجهودات المستفيدة	115
22	العلاقة بين امتلاك محل ورضى وتقدير الآخرين	116
23	العلاقة بين نظرة العائلة بعد بدء المشروع ورضى المستفيدة على المداخيل	118
24	العلاقة بين الحالة العائلية والمساهمة في تسديد الفواتير	120
25	العلاقة بين الحالة العائلية ودفع مبلغ محدد للأسرة	121
26	العلاقة بين الحالة العائلية وتسهيل العمل في البيت	122
27	العلاقة بين الحالة العائلية وتكوين شبكة العلاقات الجديدة	123
28	العلاقة بين المساهمة في المصاريف وتسهيل المسؤوليات	124
29	العلاقة بين المساهمة في المصاريف وتكوين شبكة علاقات جديدة	125
30	العلاقة بين دفع مبلغ محدد للأسرة وتسهيل مسؤوليات المرأة داخل الأسرة	126
32	العلاقة بين دفع مبلغ محدد للأسرة وشراء المستلزمات الخاصة بالنشاط الممارس	128
33	العلاقة بين دفع مبلغ للأسرة ومعرفة المتعاملين	129
34	العلاقة بين دفع مبلغ محدد للأسرة والتأثير على العلاقات الأسرية	130
35	العلاقة بين المساهمة في المصاريف وأثرها على العلاقات الأسرية	132
36	العلاقة بين نمط الأسرة والتدخل في أوقات العمل	135
37	العلاقة بين الحالة العائلية بنوع التسويق	137
38	العلاقة بين استخراج الوثائق والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة	138
39	العلاقة بين تحديد ثمن المبيعات والمشاركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة	139
40	العلاقة بين استخراج الوثائق والاستشارة في مواضيعها الخاصة	141
41	العلاقة بين الاستفسار من الوكالة والاستشارة في المواضيع الخاصة	142
42	العلاقة بين الاستفسار من الوكالة وصاحب السلطة في الأسرة	143
43	العلاقة بين نوع التسويق وصاحب السلطة داخل الأسرة	144

مقدمـــة

تعرف الحياة الاجتماعية في مجتمعاتنا حركة واسعة النطاق لا يمكن حصرها أو حتى التحكم في متغيراتها وأصبح من الضروري أن تواكب بحوثنا هذه الحركية.

فكل مجتمع يسعى إلى تطوير وتحسين أوضاع أفراده،والمجتمع الجزائري لا يشذ عن ذلك،فهو يسعى إلى تحقيق التنمية في كافة المجالات والميادين،ولا يكون ذلك إلا بمحاربة الفقر الذي يعد أحد أخطر المشاكل الاجتماعية التي تهدد أفراد المجتمع،فهو المسبب للعديد من الآفات الاجتماعية،لذا بات من الضروري على الدولة أن تفتح مجالات لدعم الفئات المحرومة حتى تمارس نشاطا يساهم في دمجها اجتماعيا،وأمام تحديات العولمة وتغير معالم التطور الاجتماعي بدأت الجزائر الخوض في سياسات تتماشى مع الآليات المعاصرة،وهنا وجهت جهودها التنموية باللجوء إلى استراتيجيات تخدم مختلف الفئات الاجتماعية وتفعل نشاطها،حيث تظهر الهيئات المانحة للقروض كإحدى السياسات التنموية التي تهدف أساسا لدعم الفئات المحرومة والهشة في المجتمع،المعرضة للبطالة والآفات الاجتماعية المختلفة التي تخل بالتماسك الأسري والاجتماعي ككل،الأمر الذي ساهم في فتح مجال لمشاريع مصغرة تخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنها تخلق فرص للعمل وتساهم في الدخل الأسري والاستقرار الاجتماعي كما تؤثر في التنمية الاقتصادية،لأنها تحفز القطاع الخاص على استثمار واستغلال مختلف الموارد والاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع،وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للأفراد.

ومن أهم أوجه مساهمة المشاريع المصغرة في العملية الإنتاجية نجد أنها تزود السوق بمنتجات وتعتمد أساسا على مواد متوفرة بأثمان معقولة،و بالتالي هي تساهم في التنمية المحلية باستغلال الإمكانيات المتاحة المادية منها والبشرية.

وفي ظل هذه التغيرات تعرف الأسرة على غرار التغير في الحجم والقيم والتقاليد،تغيرات لا نستطيع تجاهلها في جانب دورها الاجتماعي أو أدوار أفرادها،ومع غلاء المعيشة وكثرة متطلبات الحياة والبطالة التي يتبعها تدني المستوى المعيشي داخل الأسرة،بات من الضروري تفعيل كل طاقاتها واستغلال مواردها لضمان مستوى معيشي جيد،وتظهر المرأة التي تمثل نصف المجتمع وأساس سلامته،ليصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية

ذاتها،بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الآخر،ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية،وقد أصبح لزاماً أن يسهمن في العملية التنموية،بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن.

ونجد المرأة في البيت كعنصر فاعل في المجتمع تحاول أن تساهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة،خصوصا مع توفر سياسات تتماشى مع أوضاعها الاجتماعية ومع مستوياتها التعليمية،وتظهر هنا وكالة تسيير القرض المصغر التي تنشط في مجال تمويل المشاريع الصغيرة،والتي من بين أهدافها تفعيل النشاط النسوي في مجال التشغيل خصوصا الماكثات في البيت،فقد كيفت سياساتها لاستغلال هذا المورد البشري المهم ليساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والأسرة.

ولهذا سنسلط الضوء على هذا الموضوع لمعرفة مدى تأثير عمالة المرأة في ظل استفادتها من القرض المصغر على مكانتها الأسرية.

ومن خلال ما تقدم وللاقتراب من الموضوع تطرقنا في الباب الأول أي الجانب النظري والمنهجي للبحث،إلى الفصل الأول كمدخل المنهجي للدراسة وضم مبحثين الأول الخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة فيه طرح الاشكالية وتوصلنا من خلالها إلى صياغة الفروض،وأسباب اختيارنا للموضوع والهدف منه،كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة ونتائجها،وقمنا بتعريف المفاهيم الأساسية الواردة في البحث،والمبحث الثاني الإجراءات المنهجية للدراسة حيث نتناول فيه تحديد مجالات الدراسة،والمنهج والأدوات المستخدمة في البحث،ومجتمع الدراسة والعينة المختارة وأهم خصائصها،إضافة إلى أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة.بعدها انتقلنا إلى الفصل الثاني الذي تطرقنا من خلاله إلى المرأة والعمالة المهنية وقد تعرضنا إلى أهم الاتجاهات النظرية لدور المرأة التي تخدم الدراسة،إضافة إلى مكانة المرأة ودرها في المجتمع،ودوافع عمل المرأة وأثره على المجتمع لنختم هذا الفصل بعمالة المرأة في الجزائر. كما خصصنا الفصل الثالث للقرض المصغر والمرأة وعرضنا خلاله أنواع القروض وأهميتها،لنخصص المبحث الثاني منه للقرض المصغر ونعرض فيه

تاريخ نشأة فكرة القروض المصغرة ومعايير نجاحه،كما خصصنا مبحث للقرض المصغر في الجزائر لنختم بالمرأة والقروض المصغرة وعمالتها في ظل الاستفادة منه في المبحث الرابع.

وفيما يخص الجانب الميداني فيضم الفصل الرابع الذي يحتوي على أربعة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول لعرض وتحليل الجداول الخاصة بخصائص العينة والمبحث الثاني عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى ونختمه باستنتاج جزئي خاص بهذه الفرضية،والمبحث الثالث عرض وتحليل البيانات الفرضية الثانية ونختمه باستنتاج جزئي خاص بهذه الفرضية،والمبحث الرابع عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة ونختمه باستنتاج جزئي.

ليتم بعدها عرض نتائج الدراسة ضمن استنتاج عام تليه بعد ذلك الخاتمة،فقائمة المراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة وأخيرا الملاحق.

الباب الأول

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يعد الإطار المنهجي للدراسة البوابة التي يدخل منها الباحث لفهم وتحديد غمار رحلته مع موضوعه،لذا استوجب علينا وضع هذا الفصل الأولي لنوضح من خلاله أهم خصائص البحث،وقد حاولنا وضعها في مبحثين ضم المبحث الأول الخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة ويتم خلاله تحديد الإشكالية والفروض،أسباب اختيار الموضوع والهدف منه،أهمية الموضوع والدراسات السابقة،تحديد المفاهيم الأساسية،أما المبحث الثاني فسيضم الإجراءات المنهجية من مجالات الدراسة،مجتمع وعينة البحث،أدوات جمع البيانات والمنهج المتبع.

المبحث الأول:الخطوات المنهجية المتبعة

1 . الإشكاليـــــــة:

عرفت جل المجتمعات البشرية تطورات كبيرة وسريعة في مجالات الحياة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية خلال العقود الأخيرة،ساهمت في تغيير أنساق الحياة الاجتماعية،كما أسهمت في تفعيل مشاركة مختلف فئات المجتمع لتنميته،وتلعب المرأة منذ القدم أدورا مهمة في الأسرة والمجتمع بأسره،وتشارك بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع،وقد تزايد عدد النساء العاملات تماشيا مع متطلبات العصر،وأصبح العمل من الأمور التي تفكر فيها المرأة من أجل تحقيق ذاتها في المجتمع وإثبات جدارتها وقدرتها سواء تلك اللاتي تخطت عتبات الدراسة ووصلت إلى مستويات عليا من التعليم،أو تلك اللاتي لم تنهي المشوار الدراسي أو لم تتخطه،ومهما كانت مستويات المرأة فلا غنى عنها.

وتعد المرأة الماكثة في البيت عنصرا تولي له السياسات التنموية الكثير من الأهمية مؤخرا،ونجد أن بعض السياسات كيفت قوانينها لتتماشى مع الوضعية الأسرية للمرأة وظروفها وتشجعها على الخروج من البطالة والتهميش الاجتماعي والفقر وتدخلها في عالم الأعمال والمهن والمدخول،دونما أن تضطر إلى ترك بيتها،مادامت تملك كفاءة أو صنعة في يدها حيث يتم تمويلها لمباشرة مشروعها وتقوم بالأعمال التي تجيدها كالطبخ والخياطة والحلاقة والنسيج...وذلك ليكون لها مدخول خاص تساهم به في التطوير الاجتماعي لأسرتها من خلال رفع المستوى الاقتصادي.

هذا ما أدى إلى النظر لها كمورد بشري هام يساهم في التنمية بمختلف جوانبها،خاصة مع حصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية والقانونية.

ويظهر ذلك جليا في تمكين المرأة من الاستفادة من القروض المصغرة لتمويل مشاريعها،وحصولها على التوجيه والمساعدة من قبل الهيئات المختصة والتي تنشط في هذا المجال،ومن بينها الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،هذه الأخير التي فتحت أبوابها أمام أصحاب المشاريع،وقد شهدت إقبال واسع من قبل العنصر النسوي وخاصة منهن الماكثات في البيوت. [1]

ومع هذا التغير والتطور الذي يعرفه المجتمع الجزائري،ولاسيما مع دخول مثل هذه السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،بفتح فرص للعمل أمام مختلف الفئات وتفعيل نشاطها للمساهمة في التنمية،الأمر الذي خلق تغيرات مست الحياة الاجتماعية للأسرة وأثرت في تموقع أفرادها وأدوارهم و مكانتهم،وخاصة النساء الماكثات في البيت على عكس ما كان سائدا من قبل،حيث كانت اهتمامات جل النساء تدور بين أمور المنزل والأسرة،ومع التغير إضافة لما سبق أصبحت تساهم في مداخيل الأسرة،وهنا عملها هذا لم يتعارض مع دورها التقليدي داخل الأسرة بل أثرى وفعل نشاطها في كثير من الحالات.

ونجد المدخل البنائي الوظيفي ينظر إلى الأسرة كنسق اجتماعي ذو أجزاء معينة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل. ومن المسائل الهامة التي تحظى باهتمام ملحوظ في هذا المدخل،دراسة عناصر النسق من زاوية أدائه لوظائفه تحقيقا لبقاء النسق وتوازنه أو تعويقه للتكامل الوظيفي للنسق الكلي،كما يتركز الاهتمام على العلاقات الداخلية للنسق العائلي،وعلى العلاقات بين الأسرة والأنساق الاجتماعية الأخرى،ولأن عمل المرأة لا يعنيها وحدها بل ينعكس على كامل أفراد الأسرة والمجتمع الذي يعد نسق كلي متكامل يحوي العديد من الأنساق الجزئية التي تؤدي وظائف ضرورية لوجودها ولبقاء النسق الكلي،وتؤثر فيه إيجابا أو سلبا،فالأسرة هي نسق يحوي العديد من الأفراد كل يؤدي وظيفة ما تخدمه وتؤثر في الأسرة ومستواها الاقتصادي ووضعها

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: www.angem.dz

الاجتماعي وتؤثر في النسق الكلي أي المجتمع،والمرأة جزء لا يتجزأ من هذه الحلقة المهمة لبقاء النسق الكلي.

ولعل هذه الظاهرة التي فرضت نفسها على مستوى المجتمع المحلي تثير العديد من التساؤلات،ولنزع اللبس ومن أجل توضيح وفهم معالم الظاهرة سنتطرق إلى هذا الموضوع من خلال الإجابة على التساؤل التالي:**إلى أي مدى أثرت القروض المصغرة على مكانة المرأة ودورها داخل الأسرة ؟ وما هي أبرز أوجه ذلك الأثر؟**

2. الفرضيات:

بعد الشروع في طرح التساؤلات وتحليلها يتحدد لنا المشكل الذي يحتاج إلى بحث ودراسة يمكن هنا وضع الإجابات المحتملة كفروض نخضعها للاختبار التجريبي.

تلك الإجابات المحتملة في الواقع تحدد مسار البحث وعلى حد تعبير Madeleine GRAWITZ "أن الفرضية هي اقتراح للإجابة عن التساؤلات المطروحة"[1].

وفرضيات الدراسة وهي:

- **كلما نجح نشاط المرأة الناتج عن استفادتها من القرض المصغر دعمت مكانتها داخل الأسرة.**
- **مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة تزيد في اتساع أدورها داخل الأسرة.**
- **احتلال المرأة منصب تسيير مشروعها يزيد في قوة سلطتها الأسرية.**

3. أهمية الموضوع:

تسليط الضوء على الموضوع ودراسته من جانب سوسيولوجي ومواكبة الديناميكا السريعة التي تعرفها المرأة الماكثة في البيت،هاته الفئة التي تعيش في الوقت الأخير حركية ونشاط وتساهم في التنمية وأصبحت تعد مورد بشري مهم لا غنى عنه،كما أن الدراسات التي تهتم بالمرأة تعد من المجالات الحديثة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

---

[1]Madeleine GRAWITZ, ***lexique des sciences sociales***, Dalloz, Paris, 1999, p71

4. أسباب اختيار الموضوع والهدف منه:

- انتشار هذه الظاهرة في الأوساط القريبة وملاحظة التغييرات التي مست النساء خصوصا تلك اللواتي هن ماكثات في البيوت.
- الانتشار الواسع للظاهرة خصوصا في الأوساط الريفية.
- رغبتي في الكشف عن التغيرات التي مست دور ومكانة المرأة في الأسرة بعد استفادتها من القروض المصغرة.
- رغبتي في التوجه إلى مثل هذه المواضيع التي لم تنل ما يكفيها من التحليل السوسيولوجي رغم أهميتها،فالموضوع هو من المواضيع التي تفرض نفسها على الساحة الاجتماعية في الجزائر.

أما عن أهداف الدراسة فهي أساسا نابعة من أهميته وتتمثل في:

- معرفة تأثير القروض المصغرة على البناء الأسري وعلى الحياة الاجتماعية للنساء المستفيدات.
- قياس حجم الظاهرة واكتساب معارف جديدة.
- معرفة الأثر الاجتماعي للقروض على عمالة المرأة.
- إثراء التراث السوسيولوجي في هذا المجال بتزويد المكتبة بمثل هذه الدراسات.

5. الدراسات السابقة ونتائجها:

للدراسات السابقة أهمية كبيرة في إثراء الموضوع،لأنها تحدد الإطار النظري للبحث و توجه الباحث نحو الأهداف التي رسمها،كما تعتبر الأداة التي تسلط الضوء على أي غموض من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا،من خلال معرفة الجوانب التي تم الخوض فيها حتى لا يقع الباحث في التكرار،وبالتالي تعد الدراسات السابقة أرضية ينطلق منها الباحث في دراسته،إذ كل دراسة تكمل الأخرى " ولها دور حيوي بالنسبة للبحوث وأي دراسة تخلو من الاستعراض النقدي لما سبقها من

الدراسات تعد من وجهة النظر المنهجية دراسة ناقصة "[1] ومن بين الدراسات حول المرأة وتجاربها في العمل سنعرض بعض الدراسات الغربية والعربية والجزائرية:

أولا: الدراسات التي أجريت في المجتمعات الغربية

نجد تباين في الكثير من الدراسات حول عمل المرأة،ففي حين تؤيد بعض الدراسات عمالة المرأة،خاصة في مجال الطب والتمريض والتعليم عارضت دراسات أخرى مؤكدة على أن ذلك يخل بوظيفتها كربة بيت ويؤثر سلبا على واجباتها الأسرية ونجد من بين الدراسات التي اهتمت بموضوع عمالة المرأة :

دراسة **إيدي إلين**(**Idey elyne**) أجريت هذه الدراسة على بعض الأمهات العاملات في أمريكا،وتوصلت أن سبب الأزمات العائلية والكثير من الجرائم في المجتمع الأمريكي،هو أن الزوجة تركت بيتها لتضاعف من دخل الأسرة،فزاد الدخل وانخفض مستوى الأخلاق،ثم تضيف الباحثة وتقول:"أن التجارب أثبتت أن عودة الأم إلى بيتها هي الطريقة الوحيدة لإنقاذ الجيل من التدهور الذي يسير فيه[2]" وبالتالي وجود الأم بالمنزل قرب أطفالها أمر ضروري بلا منازع،لأنه كلما ابتعدت عن المنزل بسبب عملها زادت الحوادث الغير المرغوب فيها والتي تؤثر عليها وعلى الأطفال والزوج،وبالتالي هذه الدراسة تؤيد عمل المرأة في بيتها فهذا يجعلها أقرب إلى أسرتها.

دراسة **آيد**(**AYD**) أجرى"أيد" بحثا على طالبات الكليات وتبين أن اللائي تميزن برغبة قوية للعمل يختلفن عن زميلاتهن من عدة أوجه لها صلة بهذا العمل،فاللائي يرغبن في انجاب أطفال بعد الزواج يقللن من شأن دورهن في العمل،ولا يعارض بشدة في أن يقتصر عملهن على خدمة البيت،وللائي يتمتعن برغبة شديدة في العمل إلا أنهن لا يقمن به كما ينبغي ذكرنا سبب واحد لبقائهن بالمنزل وهو وجود الأطفال[3]،ومنه نقول أن الوظيفة الأساسية للمرأة مهما كان نوع

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان: **أصول البحث العلمي**،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،مصر ،2000،ص226

[2] كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة**، ،دار الثقافة العربية للطباعة ،القاهرة ، ط1،1972،ص85

[3] نفس المرجع،ص86.

عملها هي تربية ورعاية الأطفال وخاصة إذا كان عملها قد يؤثر على أطفالها،لذا نجد أن المبحوثات في هذه الدراسة يفضلن البقاء في البيت في حالة وجود الأطفال.

ونجد **دراسة يارو(YARROW)** التي أجرتها الباحثة حول تأثير عمل الأم على أطفالها،توصلت إلى أن 52% من الأمهات من الطبقة الوسطى غير المشتغلات يعتقدن أن السبب الذي يبقيهن في المنزل هو حاجة الأطفال لهن[1]،لأن لهن دورا هاما في حياة الطفل خصوصا في السنوات الأولى من عمره كما أن بعض الأمهات قد يتوقفن عن العمل بسبب أطفالهن ليتفرغن في تربيتهم،وهنا نجد أن العمل في البيت قد لا يتعارض مع تربية الأطفال.

ثانيا: الدراسات في المجتمع العربي:

ومن بين الدراسات التي تمت في المجتمعات العربية و التي أخذت من المرأة وعملها موضوعا لها نجد:

دراسة **زهير حطب**:وقد أشار أن "عمل المرأة يولد مجموعة من المشكلات عند خروجها وعلى رأسها عدم القيام بعملها المنزلي على الصورة التي تقوم بها سواها أي الأم الغير عاملة وهكذا تعامل كمقصرة بحق أسرتها وأبنائها"[2].لذا فبقائها في البيت قرب أسرتها يجنبها ذلك وهذا يشجع على العمالة المهنية للمرأة في البيت.

كما تمت دراسة سنة1976 **لمحمد آدم** تطرق إلى "موضوع المرأة بين البيت والعمل مبينا فيه صراع الدور الذي تعيشه المرأة العاملة،والذي يؤثر على علاقتها بالزوج ورعاية الأطفال،ويجعلها تشعر بالذنب نتيجة تركها للمنزل وخروجها للعمل"[3]،لأنها لا تخصص وقت كافي لرعايتهم والاهتمام بهم بينما إذا كان عملها الذي تمتهنه في بيتها فهذا يجعلها تقوم بالعملين معا في نفس الوقت فهي قريبة من أسرتها و تعمل لتثبت ذاتها وتساهم في دخل الأسرة.

---

[1] كاميليا عبد الفتاح،مرجع سابق،ص86..

[2] تماضر زهري حسون:**عمل المرأة وأمن الأسرة في الوطن العربي**،المجلة العربية للدراسات الأمنية ،العدد 124،مارس،ص22

[3] نفس المرجع،ص 23.

ثالثا: الدراسات في المجتمع الجزائري:

كما أن العديد من الدراسات في الجزائر قد أولت أهمية لموضوع المرأة والعمل ومن بينها:

دراسة **يمينة بن ثابت** بعنوان الطالبة الثانوية بين التقليد والحداثة في وهران،حيث قامة الباحثة باستجواب لطالبات الثانوية،وتحليل التحديات في البرنامج الرسمي ومجمل نمط التربية الذي تلقوه،والذي قد يكون نمطا ثقافيا تقليديا ويحمل قيما عرقية،أو قد يكون نمطا ثقافيا عصريا ويحمل حينذاك قيما حديثة،وتوصلت الباحثة إلى أن النماذج الثقافية المعقدة التي يجب على الفتيات المنحدرات من هذه المجموعات العودة إليها،وترتبط أساسا بالظروف الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية التي يتم بموجبها سياق نزع التقليدية عنهن أو حتى تثاقفهن،فرغم معاصرتهن إلا أنه عليهن مواجهة أوضاع متناقضة.وتضيف الباحثة أن فهم هذه الوضع غير ممكن إلا برده إلى المجتمع الجزائري المتغاير من التقليد إلى الحداثة وإلى الصراعات والتسويات التي تنجم عن ذلك[1]. وذلك ما يتولد عنه نظرة متجددة للمرأة والعمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية بأكثر فعالية دون التعارض مع التقليد ولا الانصياع الاعمى وراء الحداثة.

ودراسة **عزازة ليندة** تحت عنوان (صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية)تهدف إلى معرفة دور المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للزوجة الإطار في تغيير صورتها من خلال أداء دوريها الأسري والوظيفي،وهل طبيعة ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار هي طبيعة منسجمة متكاملة أم مزدوجة متناقضة واعتمدت هذه الدراسة على عينة تتكون من إطارات نسوية متزوجات وأمهات الأطفال،متحصلات على شهادات جامعية ويشغلن مناصب قيادية وينتمون إلى قطاعات مختلفة،ونوع المعاينة غير احتمالية هي كرة الثلج المتدحرجة،واستعلت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة البيانات والمعطيات المجمعة من الميدان خلال اختبار فرضيات البحث،والتي استعانت في تجميعها بالاستمارة بصفة

---

[1] عبد القادر جغلول: **المرأة الجزائرية**،ترجمة سليم قسطون،دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع،لبنان،1983،ص34

رئيسية.وتوصلت إلى أن العامل الثقافي والمستوى التعليمي الذي تحصلت عليه المرأة الإطار يلعب دور في عملية المشاركة الفعلية بالرأي والقرار في الأسرة،وله دور في تغيير صورتها من خلال أداء دورها الوظيفي،كما أنه يوجد تكامل بين الدورين الأسري والوظيفي ذلك كون دورهن الاجتماعي لا يتناقض مع دورهن الأسري وبالتالي هناك امتداد لأدوار المرأة التقليدية كلما نجحت وأحسنت تكامل الدورين[1].

وكذلك دراسة **جهيدة زرزوني** تحت عنوان(الوضعية السوسيومهنية للمرأة الإطار[2])،وتدور الدراسة حول الوضعية المهنية للمرأة الإطار داخل المؤسسة والواقع الاجتماعي لها واستعملت الباحثة في الدراسة المنهج المقارن لإبراز مواطن التطابق و الاختلاف بين الظواهر،ويظهر ذلك من خلال تتبع المسار المهني للمرأة خلال مقارنة بين فترة الالتحاق بالمؤسسة،والفترة الحالية،وذلك من أجل الوصول إلى ما إذا كان مسار تصاعدي أو تنازلي أو مستقر.هذا من جهة و من جهة أخرى المقارنة بين عدد الإطارات النسوية،وإطارات الرجال،كما استعانت بالمنهج الوصفي.واستعانت في جمع البيانات بالمقابلة وكذلك استعملت الاستمارة.وتوصلت الباحثة إلى أن تغيير الوضعية المهنية للمرأة الإطار و الصعود إلى مراكز عليا تسمح لها بالقيادة متوقف على تغيير ذهنية الرجل،والابتعاد عن فكرة قصور المرأة وعدم تحملها المسؤولية.وضرورة نضالها من أجل تبوء مراكز إدارية عليا،و لا تبقى تابعة للرجل.

يمكن القول أن الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المرأة والعمل لم تنظر إلى تأثير السياسات الجديدة على فئة النسوة الماكثات في البيت والتوجه المهني لهن ومساهمتهن في الأسرة

---

[1] عزازة ليندة: **صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص عائلي.جامعة الحاج لخضر،قسم علم الاجتماع ،باتنة،السنة الجامعية :2004 /2005,(غيرمنشورة).

[2] جهيدة زرزوني: **الوضعية السوسيومهنية للمرأة الإطار**،إشراف مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية،وحدة الرغاية، الجزائر، 2005،(غير منشورة).

وأثر ذلك عليها ولهذا تعد هذه الدراسة نوع من الالتفاتة إلى هذه الفئة خصوصا بعدما عرفت وتعرف حركية و تغيير.

نجد دراسة موسى المال وأخريات حول "عمالة المرأة بين التنشئة والمستوى التعليمي،دراسة ميدانية بمنطقة غرداية"[1] وكانت فرضيات الدراسة كالتالي: -انخفاض المستوى التعليمي للمرأة يزيد من ممارستها للعمل المهني في البيت -كلما كانت التنشئة الاجتماعية للمرأة تقليدية،كلما اتجهت لممارسة العمل المهني للبيت. وخلصت إلى تحقيق الفرضية الأولى أما الثانية فقد تحققت نسبيا،إذ أن التنشئة الاجتماعية تأثر نسبيا على توجه المرأة إلى ممارسة العمل المهني داخل البيت.أما دراستنا على عمالة المرأة المهنية داخل البيت عن طريق القروض المصغرة وأثره على حياتها الاجتماعية.

ودراسة أخرى من إعداد الطالبة لكحل خديجة بعنوان" تسيير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية والتبعية"[2]تساءلت الباحثة حول مدى استقلالية قرار المرأة الريفية في تبني وتسيير مشروعها التنموي،وتفرعت منه أسئلة جزئية حول الدافع للمشرع التنموي،وكيفية ادارة شؤون المشروع ،والتعاملات مع الفاعلين.

وقد افترضت كفرضية رئيسية أن المرأة الريفية ليس لها استقلالية في أخذ القرار وتبني وتسيير المشروع،أما فرضياتها الجزئية فهي كالتالي:

- أفراد أسرهن هم الذين يدفعون لتبني مشروع تنموي.
- يتم إدارة شؤون المشروع من طرف رب الأسرة.
- وساطة العنصر الرجالي من أفراد أسرهن في التعاملات.

وقد توصلت إلى تحقيق كل الفرضيات فالمرأة الريفية ليس لها استقلالية أخذ القرار في التبني ولا في التسيير ولا في إقامة علاقات عمل مع المحيط الخارجي فأفراد الأسرة هم الذين يدفعونهم إلى

---

[1] خديجة موسى المال وأخريات:**عمالة المرأة في البيت بين التنشئة الاجتماعية والمستوى التعليمي** ،دراسة ميدانية بمنطقة غرداية ،مذكرة ليسانس،قسم علم الاجتماع،تخصص تنظيم وعمل،المركز الجامعي،غرداية ،2007.2008,(غير منشورة)

[2] لكحل خديجة:**تسيير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية والتبعية** /القروض المصغرة نموجا،ببلدية سيدي سعد،ولاية الأغواط، رسالة ماجستير،قسم عمل الاجتماع،تخصص ريفي،جامعة الجزائر،2008 .2009.(غير منشورة)

تبني المشروع،وإدارته التي تحوي التسيير والتسويق والتمويل تحضى بإشراف رب الأسرة.ركزت الباحثة على خلفيات التوجه للقرض المصغر وتسيير المشاريع التي تكون تحت اسم المرأة،أما دراستنا فهي تطرح أثر هذه التجربة التمويلية على مكانة المرأة ودورها في الحياة الأسرية للنساء المستفيدات من القروض المصغرة ،وتعد متممة للدراسات السابقة وتأخذ منهم الكثير كطرق تناول الموضوع وتتحرى التجديد في الطرح والتحليل.

6. تحديد المفاهيم:

تكتسي عملية تحديد المفاهيم أهمية كبيرة في البحث،لأنه عن طرقها يمكن إزالة جزء كبير من الغموض الذي يكتنف الموضوع بالنسبة للباحث وللقارئ معا فهي من الخطوات الأساسية،لذا عمدنا إلى تحديد المفاهيم الرئيسية للموضوع والتي تتقاطع في بعض الأحيان وهي :المكانة، الدور، السلطة، القرض،عمالة المرأة.

1. القرض المصغر:

قبل عرض تحديد مفهوم القرض المصغر سنتطرق للاقتراض بصفة عامة

مفهوم القروض :

" باللغات الأوروبية فان الكلمة المقابلة لكلمة قرض هي " crédit " أصلها هي الكلمة اللاتينية "créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "credere"[1]

"هو الائتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة،على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات".[2]

---

[1] شاكر قزويني :**محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2000.ص90.

[2] عبد المطلب عبد الحميد :**البنوك الشاملة و عمليات إدارتها** ،دار الجامعة،الإسكندرية،مصر،2000 ، ص 103

يعرف القرض أيضا على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج و الاستهلاك،و هو يقوم على عنصرين أساسيين هما<الثقة والمدة>1.

كما يعرف القرض كذلك أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد،ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين و ذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة و يتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين2.

و يمكن تعريف الاقتراض بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها،غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا،وهناك في عملية الائتمان طرفان الأول هو مانح القرض ويسمي بالدائن أو المقرض،والثاني هو متلقي الائتمان ويسمي بالمدين مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة ويلاحظ أن الائتمان والدين هما شيء واحد منظورا إليه من وجهتي نظر مختلفتين،هما وجهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الأخر،فالمقرض يمنح ائتمانا والمقترض يلتزم بالدين3.

وبناءا على هذا التعريف يمكن التمييز بين أربعة عناصر للاقتراض هي.

أولا : علاقة المديونية:حيث يفترض وجود دائن (هو مانح القرض) ومدين(متلقي القرض)

ثانيا : وجود الدين وهو المبلغ النقدى الذي منحه للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول،وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود .

ثالثا :الأجل أو الفارق الزمني وهو الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها،هذا الفارق الزمني هو العنصر الجهوري في الائتمان والذي يفرق بين المعاملات الائتمانية.

---

[1] شاكر القزويني:نفس المرجع،،ص91.

[2] طاهر لطرش : **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص65.

[3]أسامة محمد الغولي،زينب عوض الله **:إقتصاديات النقود والتمويل** ،دار الجامعة الجديدة ،2005، ص121.

رابعا :المخاطرة وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين ولعل هذا هو السبب،أو من أسباب حصول الدائن على دينه مزيدا بمبلغ معين هو الفائدة1.

والقرض المصغر بوصفه أحد أهم أنواع القروض والتي سيجرى عرضها في الفصل الثالث يعرف كالتالي:

مفهوم القرض المصغر:

لا يوجد تعريف يحد التمويل المصغر أو القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين،بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة،و فيما يلي نقدم بعض التعاريف لبعض المنظمات و الهيئات العالمية 2.

تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية(القروض والضمانات)والتي تتعلق بمبالغ صغيرة(أقل من 15000€).

تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوربية (OCDE):التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة،يستفيد منها الأشخاص المهمشين،الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى،والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن.

تعريف الشبكة الأوربية للتمويل المصغر (REM): التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم "،والمبلغ الأقصى للقرض المصغر تم تحديده بقيمة 25000€،وتهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار،وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها.وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من

---

[1] محمود يونس، كمال أمين الواصل :**إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية** ، قسم الإقتصاد،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية، 2005،ص 54.

[2] Guide pratique sur **le micro – crédit** : l'expérience du prêt solidaire , pp 11.12.

الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية.ومن خلال هذا يمكن تحديد القروض المصغرة إلى ما يلي:

القرض المصغر هو مصطلح يشمل جميع الأدوات المالية و بيئتها من أجل تيسير(المشروع اجتماعي) وتمويل (المشروع اقتصادي) النشاطات الصغيرة جدا لأغراض اجتماعية واقتصادية objet socio-économique.

وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد برنامج تمويل مصغر دون أهداف اجتماعية،وهنا في دراستنا يهمنا البعد الاجتماعي للقرض المصغر وأثره على الحياة الأسرية للنساء الماكثات في البيت.

والقرض المصغر ليس عملا خيريا،ولكنه عمل ينتج قيمة مضافة،وله آثار اجتماعية و اقتصادية لا يستهان بها نذكر منها[1]:

- تحسين أوضاع الفئات الأكثر فقرا.
- خلق فرص عمل والتحول من مشاريع صغيرة تناضل من أجل البقاء إلى عون اقتصادي يساهم في توليد القيمة المضافة و الثروة.
- إيجاد مكان لأصحاب المشاريع الصغيرة و جعلها عنصرا فاعل في التنمية المحلية.

التحديد الإجرائي للقروض المصغرة:

هو نوع من القروض التي تكون الأقل ماديا موجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة،ونشير هنا أن صغر القرض يختلف باختلاف الجهة المانحة،وباختلاف الدولة،وتوجد عدة أنواع للقروض سنتطرق لها لاحقا ومايهمنا هو القرض المصغر ويمكن تعريفه أيضا على أنه مجمل المساهمة المادية التي تقدمها الدولة عن طريق جهازها الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،وذلك لمكافحة البطالة والتهميش،ويستفاد منها لتمويل المشاريع المصغرة بشراء المواد الأولية والآلات الصغيرة حسب المشروع،ويتم إعادة القروض تدريجيا وفق قوانين موثقة وعقود بين

[1] Mohemed mrini:**le micro – crédit**, conceptes et principeswww.indh.gov.ma, consulte le 17/08/2011.

الوكالة وأصحاب المشاريع. وهناك قروض بدون فائدة وهي الأقل ماديا والأكثر إقبالا من العنصر النسوي وهي ما تهمنا في موضوعنا.

2. مفهوم عمالة المرأة:

يختلف مفهوم العمل باختلاف الأنظمة والحقب التاريخية التي يمر بها المجتمع والأفراد،فالعمل هو نشاط يقوم به الانسان عن طريق بذل جهد فكري أو عضلي لتحقيق هدف اقتصادي مفيد كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد،ويعرفه ماركس على أنه أفعال يقوم بها الانسان قصد تحقيق هدف وذلك بمساعدة فكره أو يدوية وأدواته أو آلاته والتي تؤثر بدورها على الانسان وتغيره [1].

كما نجد كل من" FOX "و" HAYES bayer " يعرفان العمل بالنشاط أو استثمار الطاقة الذي ينجم عنه خدمات،ومنتجات ذات قيمة لأفراد آخرين[2].

أما ابن خلدون فقد تعرض إلى تعريف ثلاثة أوجه للنشاط ،وهي الكسب والمعاش والصناعة،فالكسب عنده إنما يكون بالسعي في الانتقاء والقصد في التحصيل فلا بد في الرزق من سعي،أما المعاش فهو ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله وهو مفعل من العيش والصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري[3].وبالتالي لكل نشاط نسعى من ورائه الكسب لابد له من صنعة.

ونجد أن المرأة بطبيعتها تمارس نشاطات سواء كانت منتجة أو لا،فهي تعمل منذ القدم في منزلها تقوم بترتيبه وتنظيفه وتحضر الطعام وتغزل الصوف،وكلها أعمال منتجة في مختلف الميادين العملية.ويمكن تحديد المرأة العاملة حسب كاميليا عبد الفتاح على أنه: "هي المرأة التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة،دور ربة بيت ودور موظفة"[4]،أما فاروق بن عطية فيرى أن المقصود

---

[1] En GEORGE Fredmen .**traite de sociologie du travail** . Armand colin 3eme édition. 1970.P12

[2] اعتماد محمد علام:**التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري**،مركز الوثائق والدراسات الانسانية،جامعة قطر،1994،ص34

[3] عبد الرحمان ابن خلدون: **المقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون**،المجلد الأول ،مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني،بيروت،لبنان ،ط 2،1961،ص 712.

[4] كاميليا عبد الفتاح : مرجع سابق،ص104.

بالمرأة العاملة ليس تلك المرأة الماكثة في البيت التي تدير الأعمال المنزلية وكل ما يتعلق بالمنزل وتربية الأطفال وإنما يعني التي تعمل خارج البيت[1] ،ونجد أن عمالة المرأة في الإسلام أشمل وأعمق مما ينادي به دعاة تحريرها من قصره على العمل المأجور فقط،وحدده بمفهوم أوسع فاعتبر الأمومة عمل وتربية الأولاد عمل وأعمال البيت عمل،والعمل على الاستقرار النفسي للأسرة عمل[2].

ومنه عمل المرأة يشمل العمل المادي المأجور والعمل المعنوي الذي لا تتقاضى عليه أجر ويعتبر واجب من واجباتها المنزلي.أما العساف فقد ربطه بالمنفعة الاقتصادية فيرى أن عمل المرأة هو كل مجهود إرادي يهدف إلى تحقيق منفعة اقتصادية[3].

تحديد المفهوم إجرائيا:

نقصد بعمالة المرأة عملها في إطار استفادتها من القرض المصغر وقيامها بنشاط تجيده وتكون مشروعها الخاص في بيتها للمساهمة في الدخل،وولوج عالم المهن والإنتاج والتسويق،خصوصا مع غلاء المعيشة و كثرة متطلبات الحياة.

وكل هذا لتأمين دخل مادي تساهم من خلاله في ميزانية الأسرة ،ونخص فئة النساء الماكثات في البيت ويجدنا حرفة ما،ويمارسن هذا النشاط كمصدر رزق بمساهمة القرض المصغر الذي منح لهن.

3.مفهوم الدور :

يعتبر مفهوم من المفاهيم الاجتماعية التي تناولتها العديد من العلوم والدراسات مثلها مجموعة من الباحثين مما أدى إلى تعدد تعريفاته وتباينها،فهناك صعوبة في تحديد مفهوم الدور ذلك لترابطه بمفاهيم أخرى وسنقوم بعرض بعض التعاريف للدور ونختمها بالتحديد الاجرائي له.

الدور لغة:ROLE مشتق من الكلمة اللاتينيةROTULES وهي تعني في الأصل الفهرس،القائمة،القيد والسجل الذي تسجل فيه أشياء معينة في ترتيب محدد[1].

---

[1]Farouk benatia **.le travail Féminin en Alger**, S.N.E.P.1976 ,p2

[2] عبد المتعال محمد الجبري: **المرأة في التصور الاسلامي**،مكتبة وهبة،القاهرة ،دس،ص116

[3] صالح بن أحمدالعساف:**مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية في دول الخليج**،بغداد،المعهد العربي للثقافة العمالية،1986،ص23

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الدور بأنه السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة أو من الهيئة أو المؤسسة التي تستمد دورها من الأدوار التي يقوم بها أفرادها. ويشير كذلك إلى سلوك الفرد أو الجماعة في ضوء توقعات الآخرين منه وهي توقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات وبالتالي يعرف الدور على أنه" السلوك المتوقع من الفرد"[2].

كما ويتمثل فيما يقوم به الفرد من أعمال وواجبات وتختلف فيما بينهم تبعاً لدور كل منه.

عرفت د. نادية جمال الدين الدور بأنه مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعياً والمرتبطة بمكانة معينة. والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعياً،وتتبع نماذج سلوكية محددة،فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة،ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها.

ويمكن أن نميز عدة صور لدور المرأة فالدور الاقتصادي لها هو كل نشاط اقتصادى تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية،بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها والدور الاجتماعي هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة في نطاق أسرتها وخاصة ما يتعلق بتربية أبنائها وعلاقة أسرتها بغيرها من الأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي[3].

أما الدور الثقافي هو قدرة المرأة على تقييم ما تتلقاه من معارف ومعلومات من وسائل الإعلام المختلفة بما يدعم دورها في معايشة قضايا العصر والانفتاح على العالم الخارجي. ويلعب التعليم دوراً هاماً في هذا المجال حيث أنه كلما نالت المرأة قسطاً أكبر من التعليم كلما كانت أكثر فهماً وإدراكاً ومقاومة للإيحاءات والتأثيرات السلبية التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي.أما الدور السياسي لها هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها

---

[1] جيوفاني بوسينو :**نقد المعرفة في علم الاجتماع**،تر محمدعرب صاصيل طه ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،دس، ص83.

[2] أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**،مكتبة لبنان،ط2،1982،ص395.

[3] نادية جمال الدين :**المرأة الريفية وأدوارها الاجتماعية ومحدداتها**،محاضرة قدمت في ورشة العمل للقيادات النسائية في الفترة من 18 إلى 30 مارس 1995،(التقرير النهائي) المركز الاقليمي لتعليم الكبار "أسفك"،سرس الليان،ص5.

السياسية والمدنية مثل حق التصويت في الانتخابات،والترشيح للمجالس الشعبية والنيابية،والمشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية،وحرية التعبير عن الرأي،والمساواة أمام القانون [1].

والدور الذي نقصده في الدراسة هو مجموعة المهام الجديدة التي تقوم بها المرأة جراء قيامها بمشروع خاص.

4.مفهوم المكانة:

تعبر المكانة في العلوم الاجتماعية عن وضع معين في النسق الاجتماعي،ويتضمن ذلك التوقعات المتبادلة للسلوك بين الذين يشغلون الأوضاع المختلفة في البناء أو النسق،أوهي الوضع الذي يشغله الفرد أو الجماعة في ضوء توزيع الهيبة في النسق أو توزيع الحقوق والالتزامات والقوة والسلطة كأن نقول مكانة عليا ومكانة دنيا، وتشير كذلك إلى الوضع في الجماعة والمجتمع وتعتبر جزءا من الثقافة لأن ترتيب المكانات يعتمد إلى حد كبير على تقسيم الجماعة للأشخاص والأدوار [2].

كما تعتبر المكانة أنها هي" المنزلة حسية كانت أم معنوية التي يصل إليها شخص ما" [3] فهي تبين مدى تأثير الشخص بقوله أو أفعاله في نفوس المحيطين به،أي أن المكانة هي المرتبة التي يصل إليها الفرد عن طريق أفعاله وأقواله.

كما يقصد بها الوضع الذي يشغله الفرد داخل الجماعة التي ينتمي إليها حيث تحدده سلسلة من العوامل كالعمر،الجنس،المهنة،الدخل،وهذه العوامل تعد مؤثرات على مكانة الفرد

[1] نادية جمال الدين : نفس المرجع،ص7.

[2] ابراهيم عثمان:**مقدمة في علم الاجتماع**،دار الشروق،الاردن،1999،ص171.

[3] محمد عاطف:**قاموس علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1995،ص472.

داخل الجماعة التي ينتمي إليها وداخل المجتمع ككل،وقد تكون المكانة مكتسبة من خلال جهود الفرد واستخدام القدرات الخاصة والمعرفة والمهارة،كما أنها قد تكون موروثة تأتي بطريقة تلقائية،وتكتسب المكانة بوسائل مختلفة تبعا لظروف المجتمع ومدى حضارته وثقافته"[1]

أما المكانة الاجتماعية فنجد اتفاق كبير حول تعريف المكانة الاجتماعية من قبل العديد من المفكرين بأنها"الوضع الذي يشغله الفرد داخل تنظيم معين"[2] أي أن المكانة الاجتماعية هي المرتبة التي يحتلها الفرد طبقا لمواصفات تؤهله لهذه المرتبة،كما تمثل مجمل تفاعل التقديرات التي يحظى بها الفرد من طرف جماعته المنتمي إليها.

ويذكر بعض العلماء أن الأسرة قد تمنح الأفراد المكانة الاجتماعية التي يشغلونها داخل المجتمع،فمثلا ميردوك G.Murdek يرى "أن المكانة الاجتماعية للفرد قد تتوقف على الوضع الأسري أكثر مما تتوقف على إنجاز الفرد وكفاءته"[3]

كما قد تتحدد المكانة الاجتماعية في "المجتمع الحديث على أسس ومعايير تختلف عن تلك التى كانت في المجتمعات التقليدية والمتمثلة في السن والجنس والقرابة وغيرها...فأصبحت هذه المعايير تقليدية وثانوية بل وتؤكد على معايير أخرى كمهنة الفرد ومقدار دخله ودرجة تحصيله العلمي"[4]

وتحديد مفهوم **المكانة إجرائيا** حسب دراستنا نقصد بها وضع المرأة في الأسرة و حصولها على الحقوق المعنوية من احترام وتقدير لمجهودها والامتيازات التى قد تحصل عليها جراء قيامها بمشروعها وحصولها على مدخول.

[1] ابراهيم مدكور :**معجم العلوم الاجتماعية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975،ص560.

[2] محمد الجوهري:**مقدمة في علم الاجتماع الصناعي**،دارالثقافة،مصر ،ط1،1979،ص166.

[3] طلعت ابراهيم لطفي:**مدخل إلى علم الاجتماع**،دار غريب،القاهرة،ط2، ص183.

[4] حداد صونيا:**الأطر النظرية لدور التكنولوجيا في التنظيمات**،شركة باتنيت،ط1،2005،ص104.

5.مفهوم السلطة:

السلطة الأسرية موضوع يفرض نفسه للديناميكية التي تعرفها هذه الأخيرة وتعد أحد أبعاد دراستنا،فتعرف السلطة لغة على أنها" مشتقة من فعل سلط وسلوطة أي كان سليطا بمعنى سلطه عليه،وأطلق له القدرة والقهر والسلطة هي القدرة"[1].

أما اصطلاحا فقد عرفت على أنها "القدرة القانونية لممارسة نفوذ على افراد أو جماعة ومن وسائلها إصدار الأوامر،والنهي ممن يملكها إلى الخاضعين لها،ومراجعة أعمالهن وإثابتهم أوعقوبتهم"[2].

كما تشير أيضا إلى "أنواع القدرة لتنظيم جهود وواجبات الآخرين من خلال الأوامر التي تصدر من أشخاص شرعيين اعتقاد الأشخاص الخاضعين لمشيئتهم"[3].

ونجد ابن خلدون يرى أن أصل السلطة تعبير على مجموعة العلاقات التنظيمية التي تحكم أفراد جماعة أو مجتمع ما،ويقوم هذا الأصل في العصبية التي يشرحها في المجتمع من خلال هذا المفهوم[4].

أما ماكس فيبر فيعرف السلطة بأنها الاحتمالية بأن قيادة ما تطاع من قبل مجموعة محددة[5].

وبالتالي السلطة هي المقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة التي يطبقها الآخرون وإقناع الأفراد بالامتثال لها،وهو مفهوم مرن في كيفية فهمه،وتظهر بشكل واضح داخل الأسرة وتسمى السلطة الأسرية،وتكون عادة سلطة أبوية حيث أن القرار الأخير يكون بيد رب الأسرة لأنه هو المعيل وهو المكفل بقوام الأسرة،ونجد أربع أنماط للأسرة حسب توزيع السلطة وهي :

"الأسرة الأبوية:التي يكون فيها للأب سلطان واسع على أبنائه وزجاته وأولادهم.

الأسرة الأموية :التي تكون فيها السلطة للأم.

الأسرة البنوية:وهي الأسرة التي تقوم بسيطرة أحد الأبناء.

---

[1] فؤاد إفرام البستاني وآخرون:**منجد الطالب**،دار الشروق،بيروت،ط2، 1978،ص330.

[2] نخبة من الأساتذة:**معجم علم الاجتماع**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1975،ص315.

[3] عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،ط3،1998،ص116.

[4] حسن ملحم:**التحليل الاجتماعي للسلطة**،منشورات حلب،حلب،1993،ص6.

[5] حسن ملحم:المرجع السابق،ص93.

أسرة المساواة وهي التي تقوم فيها العلاقات على اساس المساواة والديمقراطية"[1].

ونجد أنه يمكن أن تنتقل الأسرة الأبوية إلى الأسرة الاموية أو البنوية،وذلك عند غياب الأب أ و حدوث ظروف اجتماعية واقتصادية قد تقلب موازين السلطة الأسرية.

ومن خلال هذا مفهوم **السلطة إجرائيا** هي القوة والقدرة التي تتحصل عليها المرأة داخل الأسرة لاتخاذ القرارات أو المشاركة في صنعها وتضمن امتثال أفراد الأسرة وطاعتهم.

---

[1] السيد رمضان:**إسهامات في الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان**،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1999،ص35.

المبحث الثاني :الإجراءات المنهجية للدراسة

تعد الاجراءات المنهجية خطوة ضرورية للدراسة،كما أنها مرحلة مهمة تحدد طريق سير البحث ،وكما يمكنها أن تؤثر على نتائج البحث بالإيجاب أو بالسلب.لهذا سنتطرق في هذا المبحث الموجز إلى أهم المحطات التي حددت معالم البحث،من مجالات الدراسة،الدراسة الاستطلاعية،مجتمع البحث،العينة وكيفية اختيارها،إضافة إلى المنهج المتبع وأدوات جمع البيانات.

1. مجالات الدراسة:

المجال المكاني:

أجريت الدراسة الميدانية في بلدية الجلفة عاصمة الولاية،والتي تبعد عن العاصمة بـ300 كم،تبلغ مساحة هذه المدينة 54930 كم2،وتقع ولاية الجلفة في منطقة الهضاب العليا جنوب الأطلس التي يحدها من الشمال ولايتي المدية وتسمسيلت ومن الجنوب الأغواط،ورقلة،غرداية،والوادي،ومن الشرق ولايتي بسكرة والمسيلة،أما من الغرب فولاية تيارت،تنقسم إلى 12 دائرة و36 بلدية.وتعد بلدية الجلفة عاصمة الولاية وتقع في منطقة داخلية وتتوسط باقي البلديات كما أن الوكالة الرئيسية لتسيير القرض المصغر توجد بها،وتحتوي باقي البلديات على تنسيقيات ومكاتب فرعية تابعة لها،وكل ذلك حتى تكون أكثر قرب للمواطن،وتقرب خدماتها للمواطن.وتعد بلدية الجلفة أكثر حركية من ناحية القروض المصغرة مقارنة بباقي البلديات.

المجال الزمني:

بدأنا بالجانب النظري الذي استمر من شهر نوفمبر 2011 إلى ماي2012،حيث كانت فترة لجمع المعلومات،وتصنيفها حسب أهميتها بالنسبة إلى موضوعنا وعلاقتها به،أما الدراسة الميدانية فكانت في بدايتها نهاية شهر جوان2012 ،حيث تم بناء وتوزيع الاستبيان وجمع البيانات و تحليل المعلومات المستمدة من الميدان.

المجال البشري:

والمتمثل أساسا في مجتمع البحث ويضم النساء القاطنات في بلدية الجلفة اللاتي استفدن من القرض المصغر،المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة،وهن في حالة نشاط أكثر من سنة،وذلك كتقدير أولى لظهور أثار القرض على المستفيدات وأسرهن.

2. الدراسة الاستطلاعية:

هي العملية التي يقوم بها الباحث عند جمع البيانات النظرية ومعرفة وفرتها من شحها والتحري على إمكانية القيام بالدراسة،كما يقوم بها في مرحلة لاحقة قصد تجربة وسائل جمع البيانات الخاصة بالبحث،لمعرفة صلاحيتها وكذا صدقها لضمان دقة وموضوعية النتائج المحصل عليها في النهاية،وهي تسبق العمل الميداني المتمثل في توزيع الاستبيان وإجراء المقابلة،ولهذا قمنا بزيارة لبعض عناصر عينتنا والتعرف على بعض النساء المستفيدات والتعرف على درجة قابليتهن للاستجابة للاستبيان،وهو الأمر الذي دفعنا لجعل الاستمارة استمارة بالمقابلة لتباين المستوى التعليمي لأفراد العينة ولنتمكن أيضا من معرفة بعض الجوانب المحيطة بدراستنا من أهمها :

- التعرف على مدى إمكانية إجراء هذه الدراسة.
- تحديد عينة البحث،ومعرفة مواقعها.
- التعرف والتقرب من أفراد العينة.
- معرفة الأجواء المحيطة بالعينة.

3. مجتمع البحث:

ويقصد به مجموعة الأفراد التي ستجرى عليهم الدراسة،وقد تضمنت هذه الدراسة النساء المستفيدات من القروض المصغرة التي تمنحها وكالة تسيير القروض المصغرة اللاتي كانت لهن تجربة الدخول لممارسة أنشطة وإقامة مشاريع شخصية صغيرة.

ولتعذر الوصول إلى كافة مجتمع البحث لجأنا إلى الاعتماد على أسلوب المعاينة.

4. العينة:

لما يجد الباحث نفسه غير قادر على القيام بدراسة شاملة لجميع مفردات البحث،يعتمد على وسيلة بديلة،وهي الاكتفاء بعدد من المفردات،يأخذها في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة،فيدرسها ويعمم صفاتها على المجتمع وهو ما يسمى بالعينة.[1]

وقد لجأنا إلى اختيار العينة التي رأينا أنها ستمثل المجتمع الأصلي تمثيلا سليما،فالهدف من وراء اللجوء إلى تقنيات المعاينة هو بناء"مجموعة صغيرة من المجتمع هادفة إلى إعادة إنتاج خصائصه"[2]

ونشير هنا أنه لصعوبة توفر العينة الاحتمالية،لجأنا إلى إحدى العينات غير الاحتمالية ونعني **العينة القصدية**،وهي احدى المعاينات غير الاحتمالية ويلجأ لها الباحث عندما لا تكون له معلومات موثقة على أفراد العينة ويصعب عليه الوصول إلى جميع أفراد المجتمع.

فالباحث هنا يختار مناطق محددة تتميز بخصائص ومزايا إحصائية تمثيلية للمجتمع حتى يتمكن من الحصول على نتائج قريبة من التي يصل إليها الباحث بمسح المجتمع كله[3].وتستلزم هذه الطريقة أن يتوفر للباحث معرفة المعالم الإحصائية للمجتمع الأصلي،وأيضا الوحدات التي يرغب في اختيارها وفي ضوء تلك المعرفة يقوم الباحث باختيار وحدات معينة يعتقد أنها تمثل المجتمع

---

[1] معتز سيد عبد الله،عبد اللطيف محمد خليفة:**علم النفس الاجتماعي**،دار غريب،القاهرة،مصر،2001،ص208.

[2] André pierre ,contandriopoulos et outre :**Savoir préparer une recherche, le définir, la structure** ,Quélec ,les presse de l'université de Montréal,1990,p61

[3] أحمد بدر:**أصول البحث العلمي ومناهجه**،،وكالة المطبوعات،الكويت،ط6،1982،ص342،343.

الأصلي تمثيلا صادقا[1]،وهي العينة التي يختارها الباحث عن قصد بسبب وجود دلائل أنها تمثل المجتمع الأصلي وذلك في ضوء بحوث سابقة أو خبرات سابقة.

وقد اخترنا 120 مستفيدة تنشط داخل البلدية عن طريق الخبرات وبالاستعلام من الوكالة تم توزيع الاستمارات.

خصائص العينة :

- كل أفرادها من النساء.
- كل أفراد العينة استفادوا من القرض المصغر
- كل أفراد العينة في حالة نشاط في المشاريع الممولة من الوكالة
- كل أفراد العينة تزيد مدة نشاطهم على السنة.

5. أدوات جمع البيانات:

يستوجب في كل دراسة تجميع البيانات ويكون ذلك بواسطة أدوات منهجية يختارها الباحث وفقا لنوع العينة وموضوع الدراسة والهدف منه،وذلك من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية،وتعتبر أدوات جمع البيانات الوسيلة التي يعتمد عليها الباحث في جمع الحقائق ويتوقف صدق النتائج المتوصل إليها على درجة مصداقية الأداة ومدى ملائمتها،واستخدامنا الأدوات التالية:

استمارة الاستبيان بشكل أساسي لأنها من أكثر الأدوات شيوعا واستخداما في البحوث الاجتماعية،وهي وسيلة أساسية تستخدم في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي أقل تكلفة وفيها اختصار للجهد بالإضافة إلى سهولة معالجة بياناتها إحصائيا.

وتعرف على أنها " مجموعة الأسئلة المرتبطة حول موضوع معين ترسل إلى الأشخاص المعنيين بالبريد أو يجرى تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها وبواسطتها يمكن

---

[1] إخلاص محمد عبد الحفيظ.مصطفى حسين باهي:**البحث العلمي والتحليل الاحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية**،مركز الكتاب للنشر،2000،ص 139.

التوصل إلى حقائق جديدة أو التأكد من معلومات متعارف عليها ،لكنها غير مدعمة بحقائق"[1].كما يعرف على أنه "وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد استمارة،وهي من أهم الوسائل لجمع البيانات والأكثر شيوعا،وهي تقنية مباشرة للتقصي العلمي،تستعمل إزاء الأفراد،وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بالمقارنات الرقمية".[2]

والاستمارة بالمقابلة"تتم عن طريق الطرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات،وهذا يتطلب من الباحث وقتا وتدخلا أكثر،وكذلك الشأن بالنسبة إلى الذين أو اللواتي يقومون بتقديم الاستمارة"[3]ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي كشفت لنا أن مجتمع البحث تغلب عليه فئة النساء ذوات المستوى التعليمى الضعيف،هذا ما يفرض علينا استعمال استمارة عن طريق المقابلة.

وتحتوي على 45 سؤال موزعة على أربعة محاور هي:البيانات العامةـ ومحور يتعلق بالفرضية الأولى ومحور يتعلق بالفرضية الثانية ومحور للفرضية الثالثة.

---

1 فيروز زرارقة وآخرون :**سلسلة البحوث الاجتماعية في منهجية البحث الاجتماعي** ،مكتبة اقرأ ،الجزائر،ط1، 2007،ص 104.

[2] موريس أنجلس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**،دار القصبة للنشر،الجزائر،ط1،2004،،ص204.

[3] موريس أنجلس:**مرجع سابق**،ص206

الملاحظة البسيطة وغير المباشرة:

وهي من أهم الأدوات التي تستخدم في البحوث العلمية والاجتماعية،باعتبارها مصدر مهم للمعطيات التي يتحصل عليها الباحث في الميدان والتي تخدم الدراسة،فهي الأداة التي تستخدم في المرحلة الأولى من الدراسات السوسيولوجية،بمعنى أنها تستخدم في المرحلة الاستكشافية والاستطلاعية،وتعتمد هذه الأخيرة على حواس الباحث وقدرته على ترجمة ملاحظاته إلى معاني ذات دلالة لاستخراج فروض مبدئية للدراسة،ويرى البعض أنها من التقنيات الأكثر صعوبة،لأنها تعتمد على مهارة الباحث وقدرته على تحليل العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعي.[1]

ولقد تمت في المرحلة الاستطلاعية للدراسة ،وتمهيدا للعمل الميداني من خلال الملاحظة العادية واليومية للظروف الاجتماعية التي تعيشها بعض النساء المستفيدات من القروض المصغرة والناشطات في بيوتهن،وطريقة سير حياتهن الأسرية والعملية وملاحظة تغير أدوارهن وهذا ساعدنا في وضع الفرضية الأولى،وكذلك زيارتنا للوكالة في يوم الاستقبال وملاحظة النساء اللواتي يتوافدن عليها،كما حاولنا تبادل أطراف الحديث مع بعضهن،وهذا ما زادنا إصرارا على الموضوع،والملاحظة هي من بين الأدوات التي تخدم الموضوع وترافق الباحث في كل خطوات انجاز البحث.

6. المنهج المتبع في البحث:

يجب على كل باحث تطبيق منهج علمي يتوافق وطبيعة موضوعه حتى يكون أكثر موضوعية في دراسته،ويعرف"المنهج الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة"[2]،كما يشير"إلى الدراسة المنظمة والمنطقية للقواعد التي يسترشد بها في القيام بالبحث العلمي"[3]

---

[1] فوضيل دليو،على غربي وآخرون : **نفس المرجع**،ص187.

[2] عمار بوحوش : **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**،المؤسسة الوطنية للكتاب،1985،ص23.

[3] عدلي علي أبو طاحون: **مناهج إجراءات البحث الاجتماعي**،المكتب الجامعي،1998،ص07.

يعتبر المنهج ضروري في أي بحث علمي،لأنه مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى حقيقة في العلم،أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة،أو"هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار،أو الإجراءات من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين"[1].وتتعدد المناهج وتختلف باختلاف الموضوع الذي يدرسه الباحث أو الجانب الذي يسلط عليه الضوء أو حتى حسب الأهداف التي يسعى للوصول إليها.وسنتبع **المنهج الكمي** التحليلي استنادا إلى المعطيات الميدانية التي تتطلب جمع البيانات وتفريغها وتبويبها قصد الوصول إلى نتائج أساسها البيانات الإحصائية.

فالمنهج الكمي يتمثل في وضع التكرارات وتصنيفها في جداول قصد الوصول إلى نتائج موضوعية،من حيث مقارنة التكرارات عن طريق النسب المئوية لتوضيح الخصائص الكمية للمتغيرات،ومن حيث تمثيل البيانات ووضعها في جداول مركبة على أساس إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة.وقد تم معالجة البيانات باستعمال الجداول الاحصائية التي تساعدنا على تحويل المادة المستخلصة من الاستمارات إلى جداول رقمية،والمنهج الكمي يهتم بدراسة الظاهرة ومعالجتها كما ونوعا حيث أن "التحقيقات في البحوث الكمية تسمح بجمع المعلومات...وبقيام الاحصائيات بشكل أعم للتحليل الكمي للمعطيات"[2] ،كما سنقوم بتحليل الجداول انطلاقا من النسب المئوية:التكرار × 100 / مجموع التكرارت.

المتحصل عليها من تفريغ الاستمارات في الجداول البسيطة والمركبة،كما استعنا في تفسيرنا على بعض التصريحات التي تحصلنا عليها من استجواب أفراد العينة،وكذا من خلال الأسئلة المفتوحة في الاستمارة وسنقوم بكتابة بعضها حسب ما يستدعيه التحليل.

كما تجدر الإشارة إلى أنه زاد تعضيد اللجوء إلى المنهج الكمي والاعتماد على الإحصائيات في شتى أشكالها لمحاولة فهم التركيبة الاجتماعية وتفسير سلوك الأفراد[3].ونظرا لطبيعة هذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة أثر عمالة المرأة في إطار استفادتها من الفروض المصغرة

---

[1] حسان هشام: **منهجية البحث العلمي** ،دار الفنون البيانية،الجزائر ،الجلفة ،ط1،ص44.

[2] بورديو ريمون:**مناهج علم الاجتماع**،تر:شبؤون الحاج هالة،منشورات عوايدات،بيروت ،ط1،1972،ص37.

[3] حسن السعاتي:**تصميم البحوث الاجتماعية**،دار النهضة العربية،بيروت،ط1،1982،ص181

على مكانتها داخل الأسرة،اعتمدنا **المنهج الكمي** الذي نرى أنه المناسب لتحقيق أغراض الدراسة ،لما يوفره لنا من إمكانية تكميم المعطيات والبيانات المحصل عليها من الميدان وتحليلها إحصائيا بتحويل المعطيات والبيانات الكيفية المستقاة من الاستمارة،لبيانات كمية تجدول في جداول بسيطة ومركبة لتحليلها تحليلا سوسيولوجيا نلتمس فيه الموضوعية.

الخلاصة:

ومن خلال هذا الفصل حاولنا تحديد الملامح الأساسية لموضوعنا،بعرض أهم النقاط التي تستوقف أي باحث في بداية مشواره البحثي،كما تساهم في تحدد وجهته وترسم له توقعات المحطات التي قد يتعامل معها في رحلته.

وقد كان لتحديد كل نقطة من هذا الفصل أهمية بالغة في البناء الأولى للدراسة،فقبل الخوض في غمار هذه الدراسة كان لزاما تحديد أهم معالمها،وهي التي تم الخوض فيها في هذا الفصل الذي يمثل الإطار المنهجي لها.

الفصل الثاني

المرأة والعمالة المهنية

تمهيـــــــد:

إن تطور أي مجتمع وازدهاره مستمد من تضافر جهود أفراده،حيث كل فرد يقوم بواجباته وأعمله من أجل الجماعة،والمرأة بكونها فرد من المجتمع فالعمل ليس جديدا عليها،إذ نجدها عملت منذ آلاف السنين في الزراعة،وغيرها من الأعمال الحرفية واليدوية لتساعد أسرتها،لكن في المجتمعات المعاصرة وخاصة بعد ظهور الثورة الصناعية التي فتحت المجال أمام المرأة لتنخرط في سوق العمل وتشارك في القوى العمالية وتثبت جدارتها على مختلف الأصعدة.

فتباينت هنا وجهات النظر حول عمل المرأة بين مؤيد ومعارض،واختلفت الآراء حولها من طبقة لأخرى ومن مجتمع لآخر،وفي هذا الفصل الذي عنوناه المرأة والعمالة المهنية سنتطرق أولا للاتجاهات النظرية لدور المرأة التي نرى أنها تتعلق بموضوع البحث،ثم نتعرض إلى مكانة ودور المرأة في المجتمع،إضافة إلى دوافع عملها وأثر ذلك على المجتمع،لنخصص مبحث للمرأة الجزائرية من خلال التعرض إلى مراحل تطور عمالة المرأة ثم المرأة في الأسرة الجزائرية،والمرأة والعمالة المهنية داخل البيت وخارجه.

المبحث الأول:الاتجاهات النظرية لأدوار المرأة

تحفل الكتابات السوسيولوجية بالكثير من النظريات التي حاولت أن تقدم تفسيرا للتمايز الملحوظ بين أدوار الرجل والمرأة وتقسيم العمل بينهما،وتستمد معظم هذه البحوث والدراسات أصولها النظرية من التراث النظري لعلم الاجتماع الغربي،التي تشكل الأطر المرجعية لمعظم الدراسات والبحوث،وتتفاوت هذه النظريات بينها من حيث وضع الرجل في مركز الريادة والسلطة،وجعل المرأة تابعة وخاضعة له،ومنها من ساوت بين الرجل والمرأة،ومنها من كانت توجهاتها دينية تسعى للحفاظ على كرامة المرأة ومن بينها نجد:

1.1 الاتجاه البنائي الوظيفي:

يذهب هذا الاتجاه إلى أن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس طبيعي ووظيفي في نفس الوقت،فمكانة كل من الجنسين ترتبط بتقسيم الأدوار الاجتماعية بينهما.[1]

فهذا الاتجاه يرى أن المرأة مكانها الطبيعي هو البيت الذي يجب أن يحتوي نشاطها،وأن أي نشاط آخر هو عبارة عن تجاوز لمسؤولياتها،ويعتبر خروجا عن المعايير المعترف بها،إذ يؤكد هذا التوجه على وضع التبعية بالنسبة للمرأة،ولقد حدد بارسونز في نظريته التي يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين المرأة والرجل بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج ويقتصر دور المرأة على العمل العائلي،أي الأعمال المنزلية من رعاية الأطفال والطبخ...إلخ.إذ يعتبر هذا التقسيم هو تقسيم طبيعي،الذي يدعم نظام الأسرة في المجتمع وتحقيق قدرا من التوازن داخل النسق الاجتماعي.

كما أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن لكل فرد قيمة معينة تحددها ثقافة المجتمع وقيمه،فالقيم المرتبطة بمكانة المرأة عموما تجعلها في أقل مكانة من المكانة التي يحتلها الرجل داخل المجتمع،فيجعل الرجل في مكانة قيادية،والمرأة التابع الذي يحتاج إلى حماية الرجل.

---

[1] عدلي أبو طاحون،**حقوق المرأة دراسات دينية وسوسيولوجية**،المكتبة الجامعية،الإسكندرية،مصر،2000،ص197.

ولكن هذا الاتجاه عرف تطورا وتغيرا في اتجاهه،خاصة في ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية التي رافقت ظهور الثورة الصناعية،خاصة عند المجتمعات الصناعية المتقدمة،ولقد تعرضت نظرية بارسونز إلى الكثير من الانتقادات من طرف علماء الاجتماع الراديكاليين،ويعد "رايت ميلز" من أبرز علماء الاجتماع الذين وجهوا نقدا إلى النظرية الوظيفية وقد ركز "ميلز" في نقده لنظرية "بارسونز" في تقسيم العمل والأدوار بين الرجل والمرأة على أن "بارسونز" حاول أن يخلق تكامل وتوازن بين النظام الأسري والنظام المهني،إذ أن أدوار المرأة تكون داخل الأسرة،بينما العمل خارج المنزل يترك للرجل،فالتصور البارسونزي يعكس في الواقع الخلفية الإيديولوجية لـ "بارسونز" وحرصه على تحقيق التوازن والتكامل داخل النسق الاجتماعي.[1]

2.1 الاتجاه الراديكالي

هذا الاتجاه يرفض الآراء التي نادت بها النظرية البنائية الوظيفية لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الجنسين،هذا الأساس الذي يحمل في طياته التمييز بين الجنسين ويجعل المرأة دائما في حالة تبعية للرجل،إذ يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن مسألة التمييز بين أدوار ومكانة المرأة والرجل ليست في حقيقتها مسألة طبيعية جاءت بحكم الاختلافات البيولوجية بين الذكر والأنثى،ولكنها مسألة تاريخية نشأت وتطورت نتيجة لعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،إذ أعطى كل من "ماركس" و"إنجلز"اهتماما خاصا بقضية اضطهاد المرأة والتمييز بينها وبين الرجل في المجتمع،وقد أرجعوا عملية تمركز القوة في يد الرجل داخل المجتمع مقابل خضوع المرأة،إلى التطور الاقتصادي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية،عبر مراحل تطورها المختلفة،إذ نجد "انجلز" في مؤلفاته (أصل الأسرة)،(الملكية الخاصة)،(الدولة)،والذي اعتمد فيهم على المادة الأنتروبولوجيا "لويس مورجان"،إذ حاول أن يقدم تفسيرات شاملة للعوامل التي ساعدت على نشأة التمييز بين الجنسين،من خلال تفسيره لموضوع الاستغلال الطبقي ونشأة الملكية الخاصة.

وقد فسر "إنجلز" انحصار دور المرأة في مكانتها إلى التطور الذي حدث في قوى الإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل،فيتطور نظام تقسيم العمل بتطور الإنتاج وزيادة استهلاك

[1] عدلي أبو طاحون،مرجع سابق،ص 198.

الجماعة،والحاجة إلى تبادل الفائض من الإنتاج،فظهر بذلك نظام التبادل الذي ترتب عليه نشأة نظام الملكية الخاصة،وبهذا شهد التاريخ الإنساني أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقية،وهذا في ظل المجتمع العبودي الذي لم يشهد فقط استعباد الرجل للمرأة،ولكن استعباد الرجل للرجل.1

ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية،تطورت علاقات الإنتاج القائمة على الاستغلال ومع ظهور النظام الأبوي وتطوره،اكتسب الرجل المزيد من القوة والسيادة مقابل انحطاط في مكانة المرأة وتحولها إلى مجرد سلعة أو أداة للمتعة والمنفعة،كما انخرط دورها وإمكانياتها الإنتاجية والإنسانية في الحدود البيولوجية أي في نطاق عملية الإنجاب والأمومة.2

3.1 النظرية النسوية

ظهرت الحركة النسائية في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر،وهي حركة اجتماعية تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق منح الحقوق للنساء،وخلال التسعينات من القرن الثامن عشر أصبح مصطلح الحركة النسائية يشير إلى مجموعة من النساء والرجال الذين قادوا حملة لمنح المرأة حقوقها كحق الانتخاب والحق في التعليم3.

وخلال القرن التاسع عشر أصبحت حركة لتحرير المرأة خاصة بعد تدهور أوضاع النساء في ظل الثورة الصناعية،إذ مثل القرن التاسع عشر مرحلة الذروة للمطالبة بالتغيير،وأصبحت هذه الدعوة منظمة ومجسدة في شكل مطالب محددة،وقد عملت هذه الاتجاهات في البداية في إطار الليبرالية،وسعت للتغيير من خلال الحصول على ضمانات قانونية للمرأة في مجال ظروف العمل،وهذه الحركة نقدت الاتجاهين السابقين،فالاتجاه الأول – البنائي الوظيفي- يدعم علاقات القوة القائمة لصالح الرجل في المجتمع،و يفرض على المرأة الخضوع والاستسلام للرجل،وهذا إما داخل الأسرة أو خارجها،أما الاتجاه الثاني –الاتجاه الراديكالي- فيرون أنه أخفق في حل المسألة النسوية عندما جعل عملية تحرير المرأة،وإزالة التمييز والاضطهاد ضد المرأة بانتصار الثورة الاشتراكية،ولذا نجد الحركة النسوية إيديولوجية بديلة سميت الإيديولوجية النسوية التي اعتبرت أن

---

[1] عدلي أبو طاحون،مرجع سابق،ص 200.

[2] نفس المرجع،ص 201.

[3] أحمد الشامي:**النسوية ومابعد النسوية**،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،2002،ص 21.

الصراع الأساسي في المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى التمييز القائم على أساس الجنس،وأن النساء يتعرضن للاضطهاد من طرف الرجال،وقد انقسم التيار النسوي إلى اتجاهين،الاتجاه الأول المتمثل في التيار النسوي الليبرالي،وحسب هذا الاتجاه فإن مشكلة الاختلافات بين الجنسين،وعدم المساواة يرجع إلى عملية التنشئة الاجتماعية التي تنقل للمجتمع قيمه الثقافية من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة. ..إلخ.1

لكن النساء الاشتراكيات يرين أن عدم المساواة بين الجنسين يرجع إلى أن الرأسمالية لكي تحقق أرباحا يجب عليها أن ترجع المرأة لدور الزوجة والأم وربة المنزل،عن طريق ممارسة المرأة لهذه الأدوار،تكون مجبرة على خدمة ورعاية زوجها وأبنائها دون أن تتقاضى أجرا على هذه الأعمال،وتصبح بهذا مستهلكة للسلع والخدمات المنزلية للحفاظ على استمرار النظام الاقتصادي،لكن هذه النظرية تعرضت إلى نقد وذلك لتأكيدها الزائد على الظلم والقمع الذي يمارسه الرجل على المرأة،وليس جميع النساء ضحايا للرجال،بل هناك من تحصل على الحب والرعاية2.

---

[1] طلعت إبراهيم لطفي،**علم اجتماع التنظيم**،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،2007،ص 117.

[2] نفس المرجع،ص 122.

المبحث الثاني:مكانة ودور المرأة في المجتمع

2 .1 مكانة المرأة في المجتمع التقليدي:

تمثل المرأة نصف المجتمع وأحد مقومات بقائه واستمراره وتطوره يختلف وضع المرأة من مجتمع لأخر ومن فترة زمنية لأخرى حسب طبيعة البناء الاجتماعي ونظرة المجتمع لمكانة المرأة.

والمتتبع لمكانة المرأة العربية عموما يجد أنها احتلت مكانة ثابتة بعد الرجل،في معظم المجتمعات التي كانت ترى أن المرأة مجرد ناقلة للعادات والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعها لأبنائها،هاته القيم القائمة على الطاعة والخضوع والاحترام وقد عملت معظم المجتمعات على المحافظة على هذه الأوضاع وإبقاء المرأة في مكان التبعية[1].

كما نجد أن المرأة تعيش في أسر تحت عادات وقيم،وعند انتقالها إلى بيت زوجها تجد نفسها أيضا في أسرة تفرض عليها العديد من الالتزامات كخدمة جميع أفراد الأسرة والطاعة واحترام العادات والتقاليد والإنجاب للحفاظ على لقب العائلة وكما أن توسع دورها لا يتعدى حدود الأسرة ومكانتها دائما تابعة لزوجها،وقد تمارس نشاطات كأعمال الزراعة و النسيج وتربية المواشي،وتساعد الزوج للحفاظ على تراث وممتلكات أسرتها ولا تزال الكثيرات في عدة مناطق يعشن هذا الوضع ويرضين به،وبالتالي مكانتها في المجتمعات التقليدية لا تتعدى التبعية للرجل.

كما تتحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة .وهي بالإضافة إلي ذلك ذات دور بارز في اقتصاديات الأسرة ،فهي عاملة،ومشرفة ومدبرة ومسؤولة عن جعل البيت في حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتي لا ينقصه شيء من المئونة والمطالب التي تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة.

ونجد الاتجاه المحافظ يغلب على المجتمع التقليدي الذي يرى في المرأة كائن ضعيف يحصر وظيفتها في الشؤون المنزلية التي يحتاجها المجتمع،ويرى في عملها واختلاطها أمرا يتنافى وتعاليم الدين والأعراف الاجتماعية،إلا أن هذا الاتجاه لا يعارض عمل المرأة في بعض المجالات مع بقية أعضاء الأسرة،وهذا يؤكد أن التمسك بهذا الموقف لا يعود إلى أسباب دينية أو بيولوجية

---

[1] فوزية عطية:**المرأة والعمل في الخليج العربي**،المؤتمر الاقليمي الثالث في الخليج،المجلد الأول،الكويت،1984،ص 77.

فحسب،وإنما إلى أسباب التشبث بالتقاليد والرغبة في السيطرة على المرأة ومحاولة امتلاكها وقد تكون هي الأسباب الرئيسية في هذا التوجه[1].

والأسرة في هذا الإطار الاجتماعي التقليدي معمل بدائي،تجري فيه صناعة الأغذية وفي مقدمتها الخبز وصناعة الملابس التي يحتاجها أفراد الأسرة وبخاصة الإناث وتنظيف وغسل الملابس وعمل مواد زينة النساء والقيام بعمليات تجميل المتزوجات منهن ومن هن علي أهبة الزواج من الفتيات.هذه كلها أعمال تضطلع المرأة بها،وفق ما تمليه التقاليد.

فإذا ارتأى رب الأسرة أن يمارس في بيته صناعة من الصناعات التي تعد من اختصاص الرجال أساسا،فإن زوجته وبناته كن في حالات كثيرة يساعدونه في العمليات السهلة التي يستطعن القيام بها،لأنه لم يتصور في هذا الإطار الاجتماعي المبسط للحياة أن تقبع المرأة في بيتها دون عمل أو حركة،فالمرأة في أية مرحلة من مراحل حياتها التي تستطيع فيها العمل بأي شكل،وعلى أية صورة خادمة البيت سواء كان ذلك في بيت أبيها أم بيت زوجها.

وهي تكبر فتجد أمها وإخوتها وقريباتها الكبيرات على هذا الحال فتألف ذلك وتتعود عليه شيئا فشيئا حتى إنه يصبح طبيعة ثانية لها.[2]

2 .2 مكانة المرأة في المجتمع الحديث:

نجد أن الأوضاع لم تبقى على حالها نتيجة لما شهد العالم من تحولات سياسات واقتصادية واجتماعية،ونتيجة ظهور الثورة الصناعية واندلاع الحربيين العالميتين من القرن الماضي التي كان له الدور البالغ في خروج المرأة للعمل وتحررها وحصولها على بعض حقوقها،كما قد أفرزت هذه التحولات تغير النظرة إلى مكانة المرأة.3

وقد مس التطور تحويل شكل الأسرة من النظام الممتد إلى النظام النووي،وهذا لم يبرز بشكل واضح وسريع إلا بعدما نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على

---

[1] فوزية عطية:نفس المرجع،ص84.

[2] سامية الساعاتي : **علم اجتماع المرأة /رؤية معاصرة لأهم قضاياها** ،مكتبة الأسرة،مهرجان القراءة للجميع،2003،ص47.

[3] سناء الخولي:**الأسرة والحياة العائلية**،دار المعرفة الجامعية،مصر ،2000،ص301.

الانتاج الزراعي والحيواني على نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان.1

وتبعا لهذه الحركة في المكان من الريف إلى الحضر بدأت الأسرة تغير شكلها كأسرة ممتدة لتتجه نحو الأسر النووية،مع بقائها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة،ونجد وضعية المرأة ومكانتها داخل المجتمع عنصر مهم،فتطورت مكانتها،وأضيف لها أدوار جديدة اكتسبتها نتيجة الالتحاق بالتعليم والعمل وأدت هذه الأدوار المكتسبة إلى إحداث تغيرات في مجالات قيم وعادات المجتمع من أدوار تقليدية لصيقة بها لمدة طويلة إلى أدوار جديدة مكنتها من البروز كعنصر فاعل داخله.

وبالتالي يتضح أن وضع المرأة يتغير بتغير المجتمع والحقبة الزمنية،خاصة مع وجود الاتجاه العالمي الذي يتزايد يوما بعد يوم نحو إعطاء حرية أكثر للمرأة ورفع القيود التي تعوق حركتها،وذلك بعد أن ثبت بالدليل القاطع أن هناك فروق فطرية طفيفة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالذكاء والتوازن الانفعالي والمهارات الفعلية والقدرات،لذلك عندما توجد فروق كثيرة بينهما فيما يتعلق بهذه العوامل فإنها عندئذ تكون نتاج الثقافة لا الفطرة،وهي تنبع من الأنماط المحدودة أو المتخصصة للتفاعلات التي يسمح بها للنساء إذا ما قيست بالمجالات الواسعة العريضة التي تخوّل للرجال2،ويزداد عاما بعد عام اشتراك المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والسياسية في المجتمع وأصبحت المرأة تتعلم الآن مثل الرجل وتشاركه مقاعد الدراسة كما أصبحت تشتغل وتكتسب مثله تماما.

وقد أصبح المجتمع الحديث يعترف بحق المرأة في العمل إلا أن بعض المجتمعات لا تزال ترى وجود أعمال تتناسب وطبيعة المرأة مثل الخياطة والتعليم والتمريض وأخرى لا يجوز أن تقتحمها نظرا لمعارضة التقاليد والأعراف الاجتماعية3.

---

[1] محمد السويدي:**مقدمة في المجتمع الجزائري،تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،ص 89.

[2] سامية حسين الساعاتي:**الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1981، ص114،115

[3] فوزية عطية : مرجع سابق،ص91.

أما الاتجاه المتحرر الذي يسود المجتمعات حديثا،فيساوي بين المرأة و الرجل في الحقوق والواجبات،وفي المجالات كافة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،ويرى أن المرأة قادرة على الإبداع وتحمل المسؤولية دون أن يشكل ذلك تهديدا للرجل.

يرى كذلك أن التغيير الاجتماعي والتنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق دون تحرير المرأة ومساهمتها في العمل الانتاجي كونها تشكل نصف القوى البشرية والطاقة المنتجة[1]،وهذا ما تسعى إلى تفعيله كل المجتمعات الحديثة.

2 . 3 دور المرأة في تنمية المجتمع:

أصبح مفهوم التنمية من الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات،كما تمثل مطلبا ملحا وأساسيا لكل المجتمعات المعاصرة،وتهدف بالأساس إلى تلبية حاجاتهم والوصول إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم،وذلك لا يكون إلا بالعنصر البشري الذي هو أهم من وسائل تحقيقها.

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة التي ترتكز في منطلقها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع ،دون تمييز بين النساء والرجال،ويصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها،بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الأخر،ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الانتاجية،وقد أصبح لزاما أن يساهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال،بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وبقضاء المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن[2].

ونجد المرأة في العصور القديمة والحديثة وخاصة في المجتمعات الاسلامية سطرت أسطرا من نور في جميع المجالات،حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة،وإلى الان مازالت المرأة في المجتمعات الاسلامية تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في

---

[1] فوزية عطية: مرجع سابق،ص92.

[2] رفيقة سليم حمود: **المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل**،دار الأمين،القاهرة،1997،ص21.

رعاية بيتها وأفراد أسرتها،فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال وهي الزوجة التي تدير البيت وهي البنت والأخت،وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دورا لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته،ولكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع وتمتعها بحقوقها وخاصة بعدما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية وتوسيع مداركها،مما مكنها من القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها،وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة1.

ومنذ بداية العقد العالمي للمرأة(1985.1975)وحتى مؤتمر بكين 1996،بدأ الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة،وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية،مثل الرجل والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وقد واكب هذا الاهتمام من خلال عقد سلسلة من الندوات والمناقشات و ورشات العمل والمؤتمرات،كان من بينها قمة المرأة العربية بالمنامة في أبريل 2000،مرورا بمؤتمر القمة الأول للمرأة العربية "القاهرة 2000"ومؤتمر القمة الاستثنائية للمرأة العربية بالمغرب نوفمبر 2001،الرباط 2011 بالإضافة إلى عدة مؤتمرات حول المرأة والسياسة والمرأة والمجتمع،المرأة والإعلام المرأة والاقتصاد،كل هذا للتأكيد على الدور التنموي للمرأة في المجتمع.

[1] المركز الاقليمي لتعليم الكبار: **دور المرأة العربية في التنمية القومية** ،مؤتمر من30.21 سبتمبر 1972،سرس الليان،التقرير النهائي ص7.

المبحث الثالث:دوافع عمل المرأة وأثره على المجتمع

3. 1 دوافع عمل المرأة

إن توجه المرأة للعمل لم يظهر عشوائيا،بل كان نتيجة عدة عوامل متداخلة دفعت بالمرأة إلى الشغل لأن ذلك له مدلوله الاجتماعي والاقتصادي وهي كلها متشابكة بعضها ببعض ولقد ركزنا على العوامل التي نرى أنها الأساسية لدفع توجه المرأة نحو العمل منها:

1.1.3. الدافع الاقتصادي:

وقد بينت بعض الدراسات في هذا المجال أن أهم دوافع المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية،وأصبح العمل ضرورة استلزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحديث،فأعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة أخرى،دفع بالمرأة إلى الخروج عن إطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون أسرتها،ففي دراسة **HAYER** عن دوافع خروج المرأة إلى ميدان العمل ظهر أن النساء من الطبقة الدنيا يعملن من أجل المادة1.

كما أن الظروف المعيشية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة الحديثة هي التي أجبرت المرأة على العمل للمساعدة في تلبية رغبات أفراد أسرتها من مأكل وملبس ودواء،إن مقتضات الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مختلف الأسر تفرض على المرأة الخروج لميدان العمل الوظيفي حيث أن "الاحساس بأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود اللازمة لدفع معيشة الأسرة كان من اهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل"2.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن خروج المرأة للعمل كان نتيجة الحاجة الاقتصادية أي حاجة الأم الملحة لكسب قوتها أو لحاجة أسرتها لدخلها بمعنى أنه لا يمكن للأسرة أن تستغني عن

---

[1] كامليا عبد الفتاح،مرجع سابق،ص85.

[2] عليا شكرى وآخرون:**المرأة في الريف والحضر دراسة لحياتها في العمل والأسرة** ،دار المعرفة الجامعة،الاسكندرية ،1988،ص238.

عملها،والعمل بالنسبة للمرأة كما تقول الكاتبة فرانسوا جيرو **FRANCOIS DJIROU** ضرورة وليست تسلية بل ضرورة الحياة نفسها1.

كما بينت دراسة **YARROW** ياروا أن 20**%** من الأمهات يعملن من أجل توفير أهداف صحية وثقافية لأفراد الأسرة2. كما توجد دراسة قامت بها زهري حسون حول تأثير المرأة العاملة على التماسك الأسري،وتوصلت إلى أن الرغبة في زيادة دخل وتحسين المستوى المعيشي كان السبب الرئيسي الذي دفع أغلبية السيدات لمزاولة عمل مأجور خارج البيت خاصة اللواتي ينتمين إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط بنسبة88**%** 3.

2.1.3 . الدافع النفسي:

إن المرأة بطبيعتها تحب الظهور وتحقيق المكانة الاجتماعية والمنفعة المادية،والعمل طور شخصيتها وجعلها تكتشف نفسها بأنها فردا منتجا مفيدا وأنها تستطيع أن تجابه الحياة لو اضطرت الوقوف بمفردها4. لذلك تسعى لتحقيق طموحاتها وأحلامها عن طريق العمل،خاصة تلك اللواتي يعانين من صعوبة العيش لذا فالمدخول المادي الذي ينجر عنه يؤدي إلى تحقيق الراحة النفسية.

خاصة في زمن تحكمه المادة ويسيره المال،كما نجد أن البحث الذي قام" كليجر" أن بعض الأمهات يلتحقن بالعمل لأسباب أخرى كالرغبة في الخروج والشعور بالرضا عن العمل واتفاق العمل مع ميولهن5.كما تسعى أيضا إلى تحقيق الأمن الذي ينعكس على مكانتها الاجتماعية داخل الاسرة لعدم ضمان ظروف الحياة،وهذا يؤكد أن الدوافع النفسية غاية في

---

[1] حسين عبد الحميد،أحمد رشوان: **علم اجتماع المرأة**،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية ،1998،ص26.

[2] كاميليا عبد الفتاح،مرجع سابق،ص 82.

[3] تماضر زهري حسون: **تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**،مجلة المن والحياة،العدد144،أفريل1994، ص50.

[4] زهير حطب: **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**،ط1،معهد الأنماط العربي،بيروت،1976،ص267.

[5] كاميليا عبد الفتاح،المرجع السابق،ص89.

الأهمية حيث تحقق المرأة من الخبرة والممارسة في العمل أرقى الحاجات الانسانية كتحقيق الذات والانجاز والإسهام في تطوير الحياة الاجتماعية لها ولأسرتها.

3.1.3 . الدافع السياسي:

نجد أن المرأة باتت تولي أهمية للعمل بعد أن جاءت الدساتير والقوانين الدولية التي تنص على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات،وانعقاد العديد من المؤتمرات الدولية لمعالجة أوضاع المرأة في الأسرة وسن القوانين ومنحها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونجد"ماري ريان جندورق" فكرة التبعية الاقتصادية للنساء،وطالبت بحق المرأة في العمل فالنساء في نظرها يجب أن يقتحمن كل الوظائف الصناعية والسياسية من أجل أن لا تبقى في مكانة وضيعة وهامشية"[1].

إضافة إلى أن نجاح المرأة في العديد من المهام وتحقيقها ما قد يعجز عنه بعض الرجال أحيانا جعل السياسات تحاول أن تشرك الفئات النسوية وأن تقحمها في التنمية لأنها تأكدت أن لا تنمية في المجتمع ونصفه مشلول وعاطل عن العمل،بهذا أصبحت المرأة في جميع المناطق الحضرية والريفية وبكل مستوياتها حتى الأمية منها وفي جميع أطوار عمرها قد تجد ما يناسبها ويحقق لها المدخول في مجال التشغيل.

3. 2 أثر عمل المرأة على المجتمع

إن واقع المرأة في أي مجتمع يشكل معيارا فعليا للحكم على درجة النمو الحقيقية لهذا المجتمع وارتقائه،فحدود تقدم هذا المجتمع هي نفسها درجة تقدم المرأة فيه،فتقدم الرجل وارتقائه يرتبط بشكل وثيق بتطور المرأة،فهو لا يمكن أن يتقدم فعليا بمعزل عن المرأة،وذلك أنه حيث يكون هناك تخلف يكون نصيب المرأة فيه أكبر وحظها من الفرص أقل الحظوظ،فالتقدم لا يقاس فقط بحده الأعلى بل بدرجة كبيرة بحده الأدنى أي بوضعية الشرائح السكانية الأكثر غننا[2].

---

[1] JACK ,Havel : **Le travail a l'extérieur a la promotion de la femmes**،La condition de la femme ,ED ,Armand colin , sans date, p130

[2] عدلي علي أبو طاحون : المرجع السابق،ص 77

هذا وتمثل المرأة نصف المجتمع وهي نصف ساهم في صنع التاريخ وإقامة الحضارة على الأرض،وبذلك تعد من القدم وعلى مر العصور وتعاقب الأجيال عضوا فاعلا مشاركا إلى جانب الرجل،خاضت معه على مدى مراحل التاريخ ومسيرته معارك ضاربة،وتعرضت لأحداث دامية،ومواقف صعبة تحملتها وواجهتها،وعانت منها الكثير ضد قسوة الطبيعة وقسوة الظروف وقسوة القهر،وكل أنواع العنف والاضطهاد والتمييز العنصري والظلم والحرمان ومازالت المرأة حتى اليوم تناضل وتكافح وتواجه وتخوض المعارك،وإن تنوعت مسمياتها وأشكالها وتغيرت ظروفها وطبيعتها ضد التخلف والعادات القبلية والتقاليد البالية وضد النظرة الدونية لها كأنثى وليست كإنسانة مما ترك آثارا عكسية سيئة على نفسيتها وخلق ظلالا من التشكيك وعدم الثقة في دورها وأدائها وبالتالي التقليل من شأنها وإغفال حقوقها 1.

وإن المتتبع للتراث الفكري والموروثات الدينية يجد أن الأديان السماوية المختلفة اهتمت بالمرأة،والإسلام بعقيدته السمحة وضع المرأة في مكانها الصحيح حيث منحها حقوقها الانسانية والمدنية والاقتصادية،وأبرز مكانتها في عدة سور كقوله تعالى:**"يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منهما زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء"** سورة النساء الأية الأولى2،وعدة سور تعرضت لأمور النساء الكثيرة،كما حقق الاسلام للمرأة ذاتيتها وشخصيتها المستقلة وصان لها كرامتها الانسانية فيما شرع من نظم العبادات والمعاملات كما غير الاسلام من مكانة المرأة ومن نظرة الرجل لها التي كانت سائدة قبل الاسلام وحظيت جميع النساء في الاسلام بحقوق لم تحظى بها المرأة الأوروبية إلا في القرن العشرين،بل أن المرأة الأوروبية لم تنل بعد كل ما حققه الاسلام للمرأة،حيث كفل لها التعليم وموقفه صريح في أن تعمل المرأة كالرجل وأمرت شريعة الاسلام الرجل بأن يعامل المرأة معاملة طيبة وأن تكون العلاقة بين الزوجين مبنية على المودة والرحمة والمعاشرة السمحة.

والمرأة العصرية حديثا أصبح لها دورا حقيقيا مؤثرا في كل جوانب الحياة،وفي الفترة الأخيرة ارتفع معدل مشاركة المرأة في برامج ومشروعات التنمية المحلية وأصبح لها مساهمة كبيرة في العمل

---

[1] محمد خالد: **المرأة العاملة رؤى مستقبلية**،مجلة النيل،وزارة الاعلام،الهيئة العامة للاستعلامات،العدد78،2000،ص53.

[2] القرآن الكريم،سورة النساء،الأية 1.

وقد بلغ عدد النساء العاملات أكثر من ثلث العاملين[1]،هذا وقد لقيت المرأة العربية اهتماما متميزا لإسهامها في انجاز نمط التنمية وشهدت العقود الاخيرة في الدول العربية تزايد الاهتمام بأوضاع المرأة،فعلى صعيد جامعة الدول العربية مثلا أنشئت إدارة خاصة بشؤون المرأة،كما عهدت منظمة العمل العربية إلى اتفاقية خاصة بشأنها هي"الاتفاقية العربية رقم 05 سنة 1979"وقد عهدت معظم الدول إلى تشجيع إقامة اتحادات نسائية وجمعيات تعنى وتهتم بشؤون المرأة،كما تأسست إدارات مثلت لها في معظم وزارات الشؤون الاجتماعية ويستمد الاهتمام العربي بالمرأة من اعتبارات موضوعية في مقدمتها تشجيع دخولها ميادين العمل من خلال كونه حق طبيعي وواجب مقدس وهو يمثل توسعا في زيادة الانتاج وتقدم المجتمع ورفاهية الأسرة وإن مساهمة المرأة في قوة العمل مؤشر ايجابي عن مدى اسهامها في عملية الانتاج وفي المحصلة النهائية تحقق للمرأة مكانتها ويلبي حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية[2].

وبالتالي عمل المرأة في حدود ما يخوله لها الدين والقانون والمجتمع هو شيء ايجابي ويعود بالمنفعة لها ولأسرتها وللمجتمع ككل وذلك دون تفريط في أولوياتها.

---

[1] أحمد حمدي شورة:**<u>التمكين الاقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر</u>**،المؤتمر الثالث للمجلس القومي للمرأة لمحافظة قنا،،2006،ص3.

[2] محمد السيد فهمي:**<u>المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث</u>**،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2004، ص123.

المبحث الرابع:عمالة المرأة في الجزائر

4 .1 تطور عمالة المرأة في الجزائر:

1.1.4 .مرحلة ما قبل الاحتلال:

إن المرأة الجزائرية كباقي نساء العالم تتأثر بالأوضاع المجتمعية والتغيرات التي تحدث داخل المجتمع،نظرا للأوضاع التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري،فالاقتصاد الجزائري إبان الحكم العثماني كان يتميز بنظام اقتصادي ريفي عائلي،حيث كانت العائلة الممتدة لها عقاراتها وأراضيها الخاصة بها،وكانت تشكل باب رزق لها ولأبنائها،فتحفظ لأبنائها العمل الدائم في أرضهم.

إذ غلب على النظام الاقتصادي القطاع الفلاحي،فمعظم أفراد المجتمع يعيشون على الفلاحة،لأن المجتمع كان مجتمعا زراعيا بالدرجة الأولى،فكان بالتالي محور العمل هو الأرض والزراعة التي كانت مرتبطة بالعائلة الممتدة والمرتبطة بدورها بالأرض،ولقد كان عمل المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي مكملا للعمل الزراعي والذي يهتم بالتربية وشؤون البيت زيادة على أشغال النسيج ورعاية المواشي وغيرها1.

إذ تقسيم الأدوار بين النساء والرجال خلق توازن داخل المجتمع الجزائري،وبهذا تمتعت المرأة الجزائرية بمكانة لائقة تتميز بالاحترام وتحظى بالعناية والرعاية،محتلة لمركز أساسي في الأسرة تصلح بصلاحها،وتفسد بفسادها،فكانت تشارك الرجل في مكافحة الحياة الريفية،وذلك بمساهمتها في كل الأعمال الشاقة كالحرث والزراعة والحصاد2.

2.1.4 .عمل المرأة في فترة الاحتلال:

بدخول المستعمر إلى أرضنا حطم الاقتصاد العائلي الجزائري،فقام بمصادرة جميع الأراضي الجزائرية ونزعها من أصحابها بالقوة،فأصبحت العائلات دون أراضي ولا مأوى،إذ بمجيء الاستعمار بدأت مرحلة تغيير جديدة في مجال العمل،حيث تغير نظام الاقتصاد الريفي العائلي الجزائري إثر فرض المستعمر سياسة تجريد الفلاحين من أراضيهم وممتلكاتهم،فاضطر الجزائريون

[1] أنيسة بركات درار :**نضال المرأة الجزائرية من خلال الثورة التحريرية**،المؤسسة الوطنية للكتاب،1985،ص 10.

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي:**تاريخ الجزائر العام**،ديوان المطبوعات الجامعية،ج3،1982،ص 495.

للعمل عند المستعمر بأجور زهيدة،لتوفير لقمة العيش لهم ولأبنائهم،وأصبح الفلاح الجزائري عبدا بعدما كان سيدا في أرضه.

فهذه التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري جعلت من رجالها يسعون لاسترجاع أرضهم التي أخذت منه بالقوة،ولم يكن في وسعهم سوى الثورة التي ترد لهم كرامتهم واعتبارهم،فالتحقوا بصفوف جبهة التحرير الوطني تاركين ورائهم زوجات وأطفال لا عائل لهم بعدهم،فلم يبق بوسع المرأة الجزائرية أن تقف مكتوفة الأيدي وأطفالها يموتون جوعا،فعملت في بيتها وخارجه لتتمكن من سد حاجاتها وحاجات أسرتها.

إن دخول المرأة الجزائرية لسوق العمل أثناء ثورة التحرير الكبرى لم يكن بالمفهوم الذي هو عليه الآن،ولا بالمقاييس الاقتصادية الحديثة،لكن الفقر والحاجة أرغمت المرأة على ترك بيتها،والعمل خارجه،فمارست أعمالا لا تتوفر لأدنى شروط العمل الصحية،وبأجور زهيدة،تمتص جهودها مقابل فرنكات قلائل،ومن بين المهن التي مارستها هي الخدمة في بيوت البرجوازيين الجزائريين أو عند المستعمر في حد ذاته،ورغم تلك الظروف القاسية التي عاشتها المرأة إبان الاحتلال من فقر وتشرد وغياب العائل عن البيت،إلا أنها استطاعت أن تحافظ على بيتها من الزوال،فكانت مصدرا للقوة والقيمة،وأداة للضبط الاجتماعي الذي تمارسه على أطفالها حفاظا على هويتهم وثقافتهم وكرامتهم،بالإضافة إلى أنها أصبحت مصدرا اقتصاديا يلبي حاجات أسرتها الضرورية[1].

بالإضافة إلى هذين الدورين التي قامت بهما المرأة الجزائرية إثر غياب زوجها عنها إلا أنه لم يمنعها أن تؤدي دورا ثالثا وهو المشاركة في الثورة التحريرية إلى جانب الرجل،فقامت بدور المناضلة والمجاهدة في نفس الوقت.

وتاريخنا حافل بأسماء السيدات اللاتي ضحين بأنفسهن من أجل الجزائر،منهن وريدة مداد،حسيبة بن بوعلي،جميلة بوحيرد...وغيرهن،فعملت كجامعة للأدوية والذخائر طاهيات وغاسلات،خياطات،مقاتلات،مسؤولات الاتصال وغيرها من المهام والأدوار التي قامت بها أثناء

[1] بسام العسلي:**الثورة الجزائرية**،طلاس للدراسات والترجمة والنشر ،دمشق،1984،ص 52-55.

الثورة التحريرية،فالمرأة الجزائرية نجدها دائما جنبا إلى جنب مع الرجل تقاسمه جميع أعباء الحياة،ومنها مهمة إخراج المستعمر من أرضنا الطيبة[1].

وبالتالي ساهمت المرأة في هذه الحرب حيث أن حرب الشعب الجزائري تزامنت مع حرية المرأة ودخولها التاريخ،هذه المرأة التي كتبت اسمها على صفحات البطولة في تاريخ الجزائر،وهي تمثل نصف العالم الذي تعيش فيه[2].فالمرأة الجزائرية أثبتت قدرتها في هذه الفترة على تحمل المسؤولية التي فرضتها عليها الظروف وقامت بعدة أدوار بطولية من أجل أسرتها ووطنها.

3.1.4 .عمل المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

خرج المجتمع الجزائري من الثورة التحريرية محطم على مستوى جميع أبنيته الاجتماعية الاقتصادية والسياسية،ومن أجل أن يسترجع مكانته وقوته،وضعت الدولة مجموعة من البرامج والمخططات التنموية لرفع مستواه،ففتحت أبواب التعليم أمام جميع فئات المجتمع ونشرت مجانية التعليم،وكفلتها لجميع فئات المجتمع،وكافة طبقاته دون أدنى تمييز بين هذه الفئات لا من حيث الجنس (ذكر،أنثى) ولا من حيث الطبقة التي ينتمون إليها،ما دام جزائري فله حق التعليم المجاني،والدخول إلى المدارس والجامعات التي تتيح لهم فيما بعد الالتحاق بسوق العمل،إلا أنه بقيت مشاركة المرأة ضعيفة في هذا المجال،ففي إحصائيات سنة 1966،بلغت نسبة اليد العاملة النسوية 1.8%[3]،كما قد ارتبط توجه المرأة الجزائرية لميدان العمل بالعديد من العوامل التي كان لها الأثر في تحديد مجال عملها،ومن أبرز العوامل نجد البيئة الجغرافية،عامل السن،الوضعية الأسرية والمستوى الثقافي.

أما في سنة 1977 بلغت نسبة اليد العاملة النسوية 23 % لكن هذه النقلة النوعية راجعة إلى فتح الفرص أمام النساء للعمل والتعليم،وتراجع نوعي في الذهنية التقليدية،وبالتالي

---

[1] بسام العسلي:نفس المرجع،ص 57.

[2] فرانس فانون،ترجمة دور فان قرقوط:**سوسيولوجيا الثورة**،،ط1،دار الطليعة1970،ص107.

[3] منصوري سميرة:**اتجاه الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الجزائري**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية،كلية الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر 2001 ،ص 99(غير منشورة)

عملت الدولة الجزائرية على تثقيف وتعليم المرأة من أجل ضمان فعاليتها في النشاط المجتمعي،لذلك شرعت القوانين وخطت حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية،ففي المادة 42 من الدستور تنص على ما يلي:"يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للمرأة الجزائرية"1.

وبالتالي كان لتعليم المرأة دورا أساسيا في تفعيل عمل المرأة لاكتسابها مستويات علمية مكنتها من تقلد مناصب مهمة،خاصة وأن الجزائر في هذه الفترة كانت بحاجة إلى استغلال كل طاقاتها البشرية والمادية في ظل النظام الاشتراكي الذي كانت تتبناه،وفي إطار المخططات الرباعية والخماسية التي اتبعتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما أكده الميثاق الوطني في نصه"إن الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها أما وزوجة ومواطنة تشجعها على أن تشتغل لأن في ذلك مصلحة للمجتمع".

إضافة إلى التشريعات والقوانين المحفزة إلى اشراك المرأة في التنمية الاقتصادية،ومن بين النتائج التي أعلنتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة عن التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،بكين+15،لعام 2010 بعدما حظي ملف المرأة في الجزائر منذ الاستقلال بكل الاهتمام مما أدى إلى أخذ المرأة الجزائرية مكانتها في حركية المجتمع،مشاركة بذلك في كافة مسارات التنمية والتطور سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي.

حيث أن التقدم المحرز في مجال تطور المرأة تترجمه عديد المؤشرات الإيجابية ومنها:

"اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي،حيث جاء في برنامجها لسنة 2007[2] :"إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية ،وإزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع إستراتيجية وطنية،وتحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة،ووضع

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**الدستور**،المعهد الوطني،1979،المادة42.

[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة عن **التقرير الوطني** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،بكين+15، 2010،ص5

الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف،إضافة لمكافحة العنف ضد النساء وتقليص هذه الظاهرة من خلال اتخاذ إجراءات للتكفل بالضحايا وكذا وضع سياسة وقائية".وترقية الحقوق السياسية للمرأة ،حيث وضع التعديل الدستوري بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر2008 المعالم في اتجاه تكريس حقوق المرأة وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة،حيث تنص المادة 31 مكرر على أن:"تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة"[1].

كما قامت الجزائر بإعداد إستراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة حيث "أعدت الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة،إستراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة للفترة من 2008 إلى 2013،تم اعتمادها في مجلس الحكومة بتاريخ 29 جويلية 2008،تستعرض فيها حصيلة التقدم المسجل لصالح المرأة في مختلف المجالات وتقترح الإجراءات الأولوية الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة،وتمكنها من التمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفاعلية أكبر في مختلف مجالات الحياة العامة للبلاد"[2].

إضافة لبرنامج التجديد الريفي والرامي إجمالا إلى المساهمة في القضاء على التهميش،وتحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لاسيما عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية،حيث يسمح بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية،خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية.

كما قامت الجزائر بدعم الآليات المؤسسية من خلال إنشاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة،تحت وصاية الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2007،مراصد قطاعية جديدة لدعم التشغيل النسوي.

وقد أعلنت الوزارة على أن أهم التقدمات المحرز في منهاج عمل بيكين والمبادرات والإجراءات الأخرى المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة فيما يخص المرأة والفقر،أن الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الاجتماعية،التي تتميز

[1] المرجع السابق،ص6.
[2] المرجع السابق،ص7.

على الخصوص بإجراءات الحماية المقدمة في مجالات عديدة منها الاستثمار في التربية والتعليم،التكوين،المنظومة الصحية،العمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني وحماية الفئات المحرومة.حيث تقدر الاعتمادات بـ 22.12% من ميزانية الدولة و13.55% من الناتج الداخلي الخام،خصصت للنفقات الاجتماعية العمومية بما فيها التدابير المتخذة لتحسين دخل الأسر والرفع من مستواهم المعيشي[1]،وقد اعتمدت الجزائر لمحاربة الفقر والقضاء عليه خاصة في أوساط النساء،على إستراتيجية بهذا الشأن قائمة على:

- تعزيز تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية وتوسيع برامج محو الأمية التي انخفضت إلى 24 %بعد أن كانت 26.5 %سنة 2003.
- الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة مما نتج عنه تقلص نسبة وفيات الأمهات والأطفال.
- تطوير تكوين العنصر النسوي وإعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات في البيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة،حيث وصلت نسبة التحاق الفتيات بمراكز التكوين المهني إلى 37.64% سنة 2007.
- تعزيز استفادة النساء من برامج و مشاريع التنمية الريفية،من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق التنازل وبرنامج تنمية السهول وبرنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية،وكذا الاستفادة ومن آليات دعم تشغيل الشباب كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر.
- تعزيز التشغيل النسوي،حيث يسجل ارتفاع نسبة عمالة المرأة خاصة في القطاع العام حيث تقدر نسبتها في الوظيف العمومي بأكثر من 32% من مجموع الموظفين.

[1] المرجع السابق،ص9.

- استفادة النساء بنسبة52.6% من المنحة الجزافية للتضامن مقابل 47.4% لدى الرجال ومن من منحة نشاط الصالح العام بنسبة 41.7% في الفترة من 2004 إلى 2008.[1]

ويعود هذا التقدم بالدرجة الأولى إلى تطبيق برنامج دعم النمو 2005-2009 والبرنامج التكميلي للهضاب العليا والجنوب.والتي تم على أساسها اعتماد مخططات عمل في مجالات مختلفة نذكر منها خاصة المخطط الوطني لمكافحة الفقر والتهميش،الهادف على الخصوص إلى المساهمة في معالجة الفوارق الاجتماعية،ومخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة الرامي إلى استحداث عدد إضافي من مناصب العمل بمعدل سنوي يقدر ب **452.585** منصب شغل في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 وخفض البطالة إلى أقل من **10%** من 2010 إلى 2013 ووضع تدابير خاصة لصالح شباب الأحياء المحرومة.

بالتالي إن المرأة الجزائرية في وقتنا الحالي تختلف عن المرأة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة،حيث نجدها التحقت بالتعليم وبمستويات مرتفعة وأصبحت تتمتع بحقوق سياسية وقانونية عززت مكانتها الاجتماعية،وباتت مشاركتها في القوة العاملة أمرا لا بد منه لتطور المجتمع.

4 . 2 المرأة في الأسرة الجزائرية:

إن ظهور التصنيع واتساع مجالات الخدمات وتنوع المهن وبالتالي إمكانات الحراك المهني والجغرافي لأفراد الأسر وارتفاع المستوى التعليمي لديهم،ودخول المرأة للميدان التعليمي،قاد لبروز بنية الأسرة النووية المؤلفة من جيلين فقط،مستندين إلى قاعدة الاستقلال المادي،ورافق بروز البنية الأسرية الجديدة تقلص حجم الأسرة وشاع الزواج الخارجي،وأصبح اختيار الشريك أكثر تحررا من تأثيرات الأسرة،وأخذ دور المرأة يتسع في تقرير مصيرها ومصير الأسرة مع هذا استمرت الروابط قوية،فالتماسك العائلي المستمد من عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى نفسية عقائدية.[2]

---

[1] المرجع السابق،بتصرف،ص9،10،11

[2] لكحل خديجة:مرجع سابق،ص17.

ومع ذلك فقد استمرت الأسرة التقليدية الممتدة في الأوساط ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض في الريف والمدينة على السواء،كما أن عملية التحضر أدت إلى تغير في البناء الاجتماعي الذي كان يتميز في الغالب بالتضامن وقوة الترابط والقيم العالية وسيادة التقاليد،إلى أسر تكون علاقات الأفراد فيها ذات أبعاد مختلفة ويبرز فيها الطابع الشخصي الفرداني،فتكون الأسر النووية قائمة بذاتها ولكنها تتلاشي وتنحصر،وتسقط أو تنقص صورة السلطة الأبوية التقليدية وتتغير العلاقات التي تربط بين الآباء والأبناء سواء اناث أو ذكور وساد نوع من الديمقراطية وحرية التصرف وبروز الفرد الذي لا يذوب في جماعة بل يفرض نفسه وصارت له حرية التصرف في الاختيار أوسع في أن ينشئ أي علاقات أو يرفضها،دون أي ضغط أو إلزام فتغيرت الأسر الجزائرية من نموذج الأسر الممتدة إلى نموذج الأسر النووية،متكونة في الغالب من الأب والأم والأبناء قائمة بذاتها متصلة بالأسرة الكبيرة الممتدة من العلاقات التي تربطه[1].

والتغير الذي مس الأسر الجزائرية جعلها ميدانا يعرف ديناميكية متسارعة في حجمها والعلاقات البنيوية داخلها ومع من حولها من الأسر،وفي وظائفها وحتى في أدوار افرادها ومكانتهم،وتعدد المؤسسات والخدمات الاجتماعية ساهم في تعجيل إدخال التغيرات،وتبرز المرأة كفرد مكون للأسرة ومساهم في بقائها،حيث تمثل الزوجة التي لاغنى عنها في تكوين الأسرة،والأم التي جبلت على الانجاب والتربية والأخت التي تحمل الشرف والعفة والبنت التي تنقل التراث وهي كل هذا جملة واحدة.

4. 3 المرأة والعمالة المهنية داخل البيت وخارجه:

1.3.4 المرأة والعمالة المهنية خارج البيت:

شاركت المرأة الجزائرية في عملية التنمية التي عرفتها البلاد حيث اقتحمت مختلف الميادين بجانب الرجل وهذا امتدادا لكفاحها في تحرير الوطن وحتى وإن كان بنسب ضئيلة،ومع تطور الظروف الاجتماعية وزيادة متطلبات التنمية كضرورة تفعيل النشاط النسوي في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وأخذ تعليم الاناث يتطور شيئا فشيئا،وتغير ذهنية العائلة

[1] لكحل خديجة:مرجع سابق،ص18.

الجزائرية في العديد من المناطق،حيث أصبحت تسمح لبناتها بالالتحاق بمقاعد الدراسة إلى أن تصل الجامعة وتحصل على مؤهلات تضمن لها التوظيف.

حيث تطور عدد البنات المسجلين في التعليم من 46% سنة 2000 في التعليم الابتدائي من مجموع المسجلين،ويصل في التعليم الثانوي 57.72% سنة 2005،وقدرة نسبة النجاح في البكالوريا سنة 2006 بـ 63.99 % للبنات[1]،مما يدل أن الالتحاق بالتعليم تبعه نجاح وتفوق للعنصر النسوي.

وقد تعددت المجالات التي عملت فيها المرأة،واختلفت باختلاف العصور والثقافات،وتعددت الاراء حول المجالات التي يمكن أن يقبلها المجتمع أن تعمل فيها. فنجد من الآراء البارزة محمد الغزالي الذي يرى أن عليها "أن تتولى عملا يليق بالنساء كتربية الأطفال(التعليم) ومثل تطبيب النساء،ولقد قرر بعض الفقهاء أن بعض هذه الأعمال فرض كفاية كالقابلات"[2] أي أن هذين المجالين هما المحبذين عند ضرورة عمل المرأة،والميثاق الوطني الذي من خلاله وجهت الدولة الجزائرية المجالات التي ستشغلها المرأة حيث جاء فيه" إن إدخال المرأة في بناء ودعم العائلة،التي تشكل الخلية الأساسي للأمة،ولهذا يجب أن تشجع الدولة المرأة على أن تشغل المناصب التي تناسب استعداداتها وكفاءاته"[3].ونجد أن التعليم والصحة كقطاعين للنشاط يعتبرهما المجتمع الجزائري مثاليين لتواجد المرأة فيهما،ومع هذا فالمرأة الجزائرية ذهبت إلى أبعد من ذلك وحاولت أن تقتحم ميادين اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية كانت محتكرة من طرف الرجل،وأصبح العمل النسوى يعتبر ضرورة ملحة تفرض نفسها.

---

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة:**<u>المرأة الجزائرية واقع وآفاق</u>**،2006،ص20.

[2] زهراء أحمد حفار :**<u>خروج الفتاة الميزابية للعمل دوافعه وأثاره</u>** . دراسة ميدانية،مطبعة الآفاق بني يزقن،غرداية،الجزائر ، 2011،ص104.

[3] نفس المرجع ،ص 106.

2.3.4.المرأة والعمالة المهنية داخل البيت:

يعد العمل المهني في البيت من أول الأعمال التي كانت تقوم بها المرأة،حيث كان بيتها مصنعا تمارس فيه بعد الوظيفة الأساسية أي رعاية أبنائها وتسيير شؤون بيتها،أعمالا بهدف تحسين ظروف معيشتها،"ونقصد بالعمل المنزلي تلك النشاطات المتداخلة بالأعباء المنزلية والتي تعود بالربح المادي لمن تمارسها"1.

ومن بين أهم الأعمال التي اشتهرت بها المرأة من الحضارات القديمة نجد الغزل والنسيج والدباغة،التطريز والخياطة،وبعض الصناعات الغذائية،كما أنها كانت تصنع أثاث بيتها ولباس زوجها وأطفالها والكثيرات من المحتاجات يمتهن هذه الصناعات.

وبالتالي الأعمال المنزلية ليست وليدة اللحظة بل لها تاريخ متجذر،ووجودها من وجود المرأة في كل مكان وزمان،والعديد من هذه النشاطات تقوم النساء بها في بيوتهن ويعلمنه للأجيال اللاحقة من البنات،ويرين فيها صنعة يوجهن بها الزمان إن جار عليهن.

ونجد العديد من النساء الماكثات في البيت يحاولن المساهمة في تحسين ظروف عائلتهن،بامتهان عمل مقبول اجتماعيا لا يتعدى حدود بيتها،ويسعين من خلاله إلى خدمة أسرهن والمجتمع.فتساهمن في الانفاق على الأسرة وتوفير المصاريف اللازمة للمعيشة ويمكن في بعض الحالات أن يفوق دخلهن راتب الموظفة التي تعمل خارج البيت2.

وتساهم المرأة في خدمة المجتمع بهاته النشاطات من حيث اعتبارها وسيلة للحفاظ على التراث الثقافي ومن حيث اعتبارها قطاعا اقتصاديا متكاملا ومتنوعا،يمكن أن يشكل أحد قواعد التنمية الاقتصادية ويساهم في خلق الثروات ومناصب الشغل،ومحاربة البطالة النسوية التي تعاني منها العديد من الدول وعمل المهني للمرأة في البيت بالجزائر،مرتبط بالعديد من الأسباب

[1] المرجع نفسه،ص167

[2] خالد أحمد الشنتوت:**تربية البنات في البيت المسلم**،المطبعة العربية غرداية،ط3،1995،ص133.

الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية،فاقتصاديا مرت الجزائر بالعديد من الأزمات مما ساهم في انتشار البطالة والفقر،ولأمن سياسيا خصوصا خلال العشرية السوداء...أما اجتماعيا فطبيعة المجتمع الجزائر المحافظة وسيطرة الذهنية التقليدية التي تنشئ المرأة من صغرها على تعلم الحرف اليدوية والمكوث في البيت وتهيأ لتخدم زوجها وأولادها،وتزيد هذه الذهنية تركيزا في المناطق الداخلية والريفية التي قد تصل إلى أن خروج المرأة يصبح غير مباح.

لهذا تزيد العمالة في البيت لدى هذه الفئة،خصوص مع توفير السياسات للنهوض بهذه الفئة وتوجهها ودعمها ماديا،ودخول هذه السياسات إلى النساء في بيوتهن لتحاول أن ترفع من مستواهن الاقتصادي وبالتالي التأثير على مكانة المرأة ودورها التقليدي،وهذا ما نسعى إلى التأكد منه في الدراسة الميدانية لهذا البحث.

خلاصـــــة:

يمكن أن نستخلص مما سبق أن توجه المرأة للعمل في جميع أقطار العالم على العموم وفي العالم العربي والجزائر بوجه الخصوص،صاحبته آراء مختلفة وتوجهات بين مؤيد ومعارض لعمل المرأة،ومن بين من يرى أنه للمرأة الحق في العمل لكن بمراعاة خصوصياتها البيولوجية والنفسية،وأن لا تدخل في منافسة سلبية مع الرجل،لأن المرأة وجدناها عملت ومازالت تعمل مع الرجل جنبا إلى جنب.

فالمرأة ملهمة الحضارة،إذا عرفت كيف تقوم بعملها على أحسن وجه،دون الخروج عن المعايير الأخلاقية والاجتماعية،فالفكر الوسطي الجزائري جعل المرأة تدخل جميع ميادين العمل بكل اختصاصاته،مما جعل الدولة تهتم بهذه القضية،وحاولت من خلال قوانينها الحفاظ على حقوق المرأة بما يكفل لها العيش الجيد،وبما تستطيع أن تقدمه لصالح التنمية على اختلاف مستوياتها،ونجد الجزائر من الدول التي تولي أهمية بالغة لجميع فئاتها،وتحاول اشراكها بسن السياسات لتمس جل هذه الفئات التي هي واقع لابد من مسايرته لتحقيق التقدم وما تقدمه الدولة للمرأة إلا دليل على ذلك ونعرض وجه من هذه السياسات في الفصل القدم.

الفصل الثالث

القروض المصغرة والمرأة

تمهيد:

إن تنمية أي مجتمع مرتبطة ارتباطا وثيقا بتفعيل طاقاته وموارده المادية منها والبشرية،ولعل الجزائر لها في هذا المجال العديد من التجارب والانجازات منذ استقلاله،وكانت تسعى من ورائها إلى لملمت ما تركه الاستعمار من خراب فكري ومادي على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،وقد شهدت العديد من التحولات الهيكلية والسياسية الهامة خصوصا التخلي على الاشتراكية والتوجه تدريجيا نحو نظام اقتصاد السوق،بداية بإعادة هيكلة البنية الاقتصادية وتقويم أساليب الإدارة،وتبني العديد من البرامج التنموية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين،ويعد القرض المصغر من بين البرامج التي وضعتها الدولة،وهي موجهة أساسا إلى العنصر النسوي وحسب الوكالة الوطنية فإن 65% من مجموع المستفيدين من القروض الممنوحة في إطار الوكالة هم من النساء،وبما أن من بين أهم الوظائف المالية هي منح القروض للأفراد والمشروعات ونظرا لعلاقة هذا المحور بموضوع الدراسة سنقوم في هذا الفصل بدراسة الخطوط العريضة للقروض وذلك بالتطرق إلى كل من أنواع القروض وأهميتها،ونركز على القروض المصغر من خلال الاشارة إلى تاريخ نشأة فكرة القرض المصغر والمعايير التي ساهمة في نجاح الفكرة،لنصل إلى تطبيق الفكرة في الجزائر من خلال التعرض إلى نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ودورها،وشروط الاستفادة،كما سنتعرف على الاعانة الممنوحة للمستفيدين،وعمالة المرأة في ظل استفادتها من القرض لنختم بعض الأنشطة الأكثر توجها من طرف النسوة.

المبحث الأول:أنواع القروض وأهميتها

1 . 1 أنواع القروض :

هناك تصنيفات متعددة لأنواع القروض،إذ يمكن تصنيف القروض من حيث المدة ومن حيث الغرض منها ومن حيث الضمانات المقدمة كما يلي:

1 . من حيث المدة:تقسم القروض من حيث المدة إلى نوعين رئيسيين.

أ- **قروض قصيرة الأجل:**

هذا النوع من القروض تحققه أساسا البنوك وهي تمثل مقابلا لخلق النقود تستخدم هذه القروض في تحويل التكاليف العادية والدائمة لإنتاج ضروريات الصندوق،تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتجاتها،وتقل مدتها عن السنة الواحدة،حيث تمثل القروض القصيرة الأجل معظم قروض البنكية التجارية،وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها،كما أنها تعتبر الفرع الرئيسي للتوظيف وما يفيض عنه ذلك يوجه لأوجه التوظيفات الأخرى1.

ب-القروض المتوسطة والطويلة الآجال:

وهي القروض التي تزيد أجالها عن السنة وقد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة حيث تمنح لتحويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية كمشاريع الائتمان أو بناء المصانع أو قائمة مشاريع جديدة وتنقسم فترات التمويل في القروض طويلة الأجل إلى ثلاث فترات2:

- فترة الاستخدام : في فترة الاستخدام يقوم العميل باستخدام مبلغ الائتمان الممنوح له في الإنفاق على إنشاء المشروع وشراء الآلات اللازمة وتدريب العاملين وشراء المواد اللازمة،بالإضافة إلى تجارب التشغيل الأولى ومصاريف الافتتاح.
- فترة السماح: وهي تلك الفترة التي يتم خلالها إنتاج السلعة وبيعها وتحصل ثمنها،أي تلك الفترة التي تعطي دورة واحدة دورات رأس المال العامل.

---

[1] بخراز يعدل فريدة:**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** ،ديوان المطبوعات الجامعية،ط3 ،2000،ص 104

[2] نفس المرجع ،ص 109.

- فترة السداد: وهي الفترة التي تأتي بعد إنتهاء فترة السماح وتحقيق المنظمة المقترض لعائد مناسب يكفي لسداد الإلتزامات المتعلقة بالقرض والممنوح لها من البنك وفي العادة يتم السداد القرض على أقساط دورية بالنسبة لهذا النوع من القرض[1].

2 . من حيث الغرض من القرض:

قد يلجأ الأفراد للاقتراض لتحويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية ويعرف هذا باسم الائتمان الاستهلاكي،وعادة يكون هذا الائتمان متوسط الآجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط،ومن أمثلة هذا النوع تلك القروض التي تمنحها البنوك التجارية لموظفي الحكومة والقطاع العام ويعد هذا النوع من أول صور الائتمان التي عرفها الإنسان،أما إذا لجأت المشروعات إلى الاقتراض بغرض تمويل جزء من رأس مالها العامل أو التجاري،فيسمي الائتمان هذا بالائتمان التجاري،ونظرا لما تحتاجه المعاملات التجارية من السرعة،يكون الائتمان التجاري عادة قصير الأجل وتكون الأداة المناسبة لتداوله هي الكمبيالات والسندات،ومن أمثلة هذا النوع نجد القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدي البنوك أو الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية وهي قروض تكون عادة قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل.[2]

3 . من حيث القطاعات الإقتصادية:

يمكن تقسيم القروض من حيث القطاعات الاقتصادية المقترضة إلى عدة أنواع :

- القروض العقارية : تقدم القروض العقارية للأفراد والمشروعات لتمويل شراء أرض أو مبنى،وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة الأجل قد تصل إلى أكثر من عشرة سنوات حيث يقول **jrarlette** في هذا المجال أنه عادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي يتم شراءه أو بناءه[3].
- القروض التجارية:تمثل القروض التجارية نسبة لا بأس بها من أنشطة البنك الاقتراضية وتكون هذه القروض عادة لمدة قصيرة أي أقل من سنة واحدة ويكون استخدامها في

---

[1] عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة: **إدارة الإئتمان** ،دار وائل للطباعة والنشر،ط1،ص 104-105.
[2] المرجع السابق،ص 106.
[3] محمود يونس،كمال أمين الوصال،مرجع سابق ذكره،ص 57

مجال تحويل التجارة سواء التجارة الداخلية أو الخارجية،فالكثير من تجار التجزئة وتجار الجملة وغيرهم من الوسطاء والتجار قد يقترضوا لزيادة مخزونهم أو لسداد التزاماتهم.

- القروض الصناعية:وهي القروض التي يطلبها عادة الحرفيين والمصانع ويتم منحها لأجال متوسطة أو طويلة وذلك وفقا للدورة الصناعية للجهة المقترضة،بالتالى فهذه القروض في البنوك التجارية تمثل نسبة ضئيلة من مجموع أصولها1.
- القروض الزراعية:للقروض الزراعية أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة كموارد أساس لها،والقروض الزراعية هي تلك القروض التي تقدم للمزارعين من أجل شراء بذور وأسمدة أو جرارات زراعية،وتمنح القروض الزراعية لآجال قصيرة أي أقل من سنة حسب الموسم،ولاشك أن هناك مخاطرة عالية لهذا النوع من القروض،بسبب تأثير العوامل الطبيعة على المحصول بالإضافة إلى تأثير الأمراض التي لم يتم التحكم فيها أو القضاء عليها وقد تعطى هذه القروض لعدة سنوات2.

4 . <u>من حيث نوع الضمان:</u> وتنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

- قروض مضمونة : هي القروض التي تقود مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالى تنقسم إلى:
- قروض بضمان عيني:قد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدي البنك كتأمين للقرض وقروض بضمان الأوراق المالية بشرط أن تكون جيدة وسهلة التداول أو بضمان كمبيالات،وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وبضمان وثائق التأمين وأخرى بضمان الودائع.
- قروض بضمان شخصي : وتمنح هذه القروض دون ضمان عيني أو مادي بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعمل،وأهم ما يهتم به البنك عند منحه لقرض مضمون هو ما يسمي " الهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.

---

[1] عبد المعطي رضا الرشيد،أحمد جودة،مرجع سابق،ص 108.
[2] المرجع السابق ذكره،ص 109.

- القروض الغير مضمونة : في هذا النوع من القروض يكتفي المقترض بوعد الدفع حيث الضمان شخصي،يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الآجال المحددة،وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية وتكمن أهمية دراسة وتحليل القوائم المالية في معرفة المركز المالي للعميل،حيث أن هذا الأخير يعتمد على مالية المقترض في البضائع وأوراق القبض،الحسابات المدنية،الأصول السائلة كلها تمثل القدرة على الوفاء،ولا يعتبر القرض الغير مضمون أقل سلامة من القرض المضمون،كون أن النوع الثاني معرض لانخفاض القيمة السوقية للضمان وبالتالي يخسر البنك من قيمة القرض عكس النوع الأول المقدم للمقترض ذي القدرة المالية المبينة والسمعة الحسنة التي تفرض عليه سداد الدين حفاظا على وزنه وسمعة التجارية1.

5. تصنيف القروض بحسب المقترضين : تتقسم القروض تبعا لهذا المعيار إلى :

- قروض للأفراد.
- قروض للشركات والبنوك الأخرى.
- قروض للقطاع الخاص .
- قروض للحكومة والقطاع العام .
- قروض المستهلكين.
- قروض المنتجين وأصحاب الأعمال .
- قروض العملاء2.

1 . 2 أهمية القرض:

لم يعد الفقراء هم الذين يلتمسون طريق القروض للحصول على حاجتهم التمويلية المختلفة فقط،بل نجد اليوم أن الأغنياء هم أهم طالبي القروض،ناهيك عن الدولة التي أصبحت أكبر المقترضين في الوقت الحاضر،ومهما يكن الأمر،نجد الائتمان يقوم في الوقت الحاضر بوظائف عديدة

[1] عبد الحميد عبد المطلب:**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2000،ص 116،117

[2] عبد الحميد عبد المطلب:مرجع سابق ،ص 118.

هامة بحيث لا نبالغ عندما نقول أنه لم يعد من الممكن أن تحدث تنمية في الحياة الاقتصادية بدونه،وعموما يمكن أن يتضح لنا أهمية الائتمان والدور الذي يلعبه إذا عرفنا أنه1:

يقوم الائتمان بتجديد وسائل دفع النقود القانونية بحجم ونوع يتناسب مع متطلبات الحاجات الاقتصادية للمجتمع كما أنه يسمح بالاستغناء عن النقود،ذلك عن طريق التداول بأوامر تسديد الديون (الشيكات وغيرها) بين بعضهم البعض دون التداول بالنقود.

يقوم الائتمان بزيادة عملية تخصيص الموارد الإنتاجية سواء في الإنتاج أو الاستهلاك،كما يساعد الأفراد على إعادة تنظيم الانفاق الاستهلاكي الذي يوفر لهم درجة إشباع حاجاتهم،وهذا يكون عن طريق التسيير الحسن لما يقدم لهم من التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى أنه يقوم بتمويل المشروعات التي تزيد من رقعة السوق وتوفير الأموال اللازمة للاستمرارية في عملية الإنتاج وضمان عدم تأخرها،فعملية الائتمان تحدد مستوى الدخل القومي النقدي،وتكون العلاقة طردية بينهم حيث ينخفض مستوى الداخل إذا كان معدل خلق الدين ضئيلا،ويرتفع إذا كان كبيرا ويستقر معدل الدخل القومي عن طريق إنفاقه بصورة مساوية تماما لدخله الجاري2.

ومن خلال ما سبق يتضح أن القرض بصيغه المتعددة أصبح عملية ضرورية تحاول الدول عن طريقه الوصول إلى التنمية الشاملة التي هي مطلب جميع المجتمعات،أما فيما يخص موضوع بحثنا الذي هو القرض المصغر الذي يمكن إدراجه في القروض قصيرة المدى والموجهة للأفراد،وخصوصا العنصر النسوي فقد أخذنها كنموذج لمعرفة الأثر الذي تتركه هذه المساعدات المالية على الحياة الاجتماعية للمستفيدات بعد بداية مشاريعهم المنزلية.

---

[1] عبد المنعم محمد مبارك ،محمود يونس: **اقتصاديات النقود والصيارفة والتجارة الدولية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،1992،ص83

[2] زينب عوض الله ،أسامة محمد الغولي:**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003 ص85،86

المبحث الثاني:القرض المصغر

2 .1 تاريخ نشأة فكرة القرض المصغر

تعود فكرة القروض المصغرة ومتناهية الصغر إلى محمد يونس البنغالي الذي حاز جائزة نوبل للسلام عام 2006،والذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة "شيتاكونغ" في دكا،فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك،مقابل قروض مرتفعة الفوائد،فاقترح فكرة " القرض المصغر " والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين،من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية،والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض،وافتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي،ثم أطلق مشروع " غرامين بنك" "**grameen bank** " وتعني بالبنغالية "مصرف القرية" في عام 1977 الذي نال صفته المصرفية سنة 1983 وقدم منذ نشأته حوالي 69.4 مليار دولار كقروض صغيرة سدد المقترضون 99 **%** منها1.

وكانت الفئة الأكثر استفادة من هذه القروض هي النساء،حيث أن البروفسور محمد يونس تعب من رؤية النساء غير قادرات على الاستفادة من البنوك المحلية والقروض من أجل تجارتهم الصغيرة،فمنحهم من جيبه الخاص مبالغ بسيطة تعوض بنسبة 100 **%**.

وبهذه التجربة ظهرت " غرامين بنك" واليوم تقوم بمنح القروض المصغرة لملايين الفقراء،والذين يعوضون قروضهم كلية وبدون مشاكل،خاصة النساء واللواتي يلعبن لعبة الكفالة والإعانة،وبالتالي مثل هذه البنوك هي تقرض وتدخر من أجل تغطية المخاطر المحتملة عن عدم تسديد القرض الممنوح لها،إذن "غرامين بنك" والمبادرين المشابهين،خلقوا في دول أخرى هذا التطور والنمو منذ 1980 إلى 1995 ،والتي أصبحت اليوم بنوك تعترف بها الدول والمنظمات العالمية2. وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموما،وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر،ولم تبقى هذه التجربة

---

[1] مؤسسة الفكر العربي:القروض المصغرة ومتناهية الصغر،حل أم مسكن للأوجاع ؟على موقع بوابة التمويل الأصغر **www.arabic.micro finance gateway.org**

[2] موقع من الانترنيت "Fernand vicent" http://www.sunweb.ch/custom.vincent/micro.htm

في حدود هذا بل دخلت إلى أغلب دول العالم وكانت الجزائر من الدول التي خاضت هذه التجربة وفتحت عدة هيئات مخصصة للاقتراض المصغر.

2 .2 معايير نجاح فكرة القرض المصغر

تجدر الإشارة إلى أن الخبراء في مسألة القروض المصغرة يتفقون على وجود أربعة معايير تتحكم بنجاح هذا النوع من الاقتراض عموما وهي[1]:

- أن يكون هناك توجه طويل المدى لمساندة الفقراء بما يحتاجون إليه من خدمات مالية،إلى جانب الاستمرارية.
- أن يكون هناك توازن بين حجم التنظيمات من حيث عدد العاملين فيها نسبة إلى عدد المقترضين لكي تستمر هذه التنظيمات في تأدية خدمات ذات جودة وبتكلفة معقولة على المدى الطويل.
- مدى نجاح منظمات الإقراض المصغر في الوصول إلى تحقيق اقتصاديات النطاق،أي التغلغل ليس إلى الفقراء فحسب بل إلى الأكثر فقرا.
- الاستقرار المالي للمؤسسات التمويلية عبر إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة والسعي إلى الحد من الاعتماد على تمويل هذه الجهات،بما يمكنها من الدخول في الأسواق المالية وضمان استقلاليتها.

كما أجمع الخبراء على ضرورة توافر ثلاث شروط تسمح بنجاح التجربة هي:

- مدى إسهام هذه القروض في إحداث تغيير مستمر عبر انتشال المقترضين من الفقر بصورة دائمة.
- ما إذا كانت القروض تطال الفقراء الأوفر حظا تاركة الأقل حظا في فقرهم المدقع "من الفقراء الذين يبعدون كثيرا عن أسفل حد الفقر".
- ما إذا كانت هذه القروض وسيلة رشيدة لتوليد دخل لدى الفقراء.

[1] مؤسسة الفكر العربي:**القروض المصغرة ومتناهية الصغر**: حل أم مسكن للأوجاع ؟،مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث:القروض المصغرة في الجزائر

3 . 1 نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ودورها:

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999،حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات إلا أنه لم يعرف—في صيغته السابقة- النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه،بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها[1]. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر،تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004[2].

ودور الوكالة المانحة للقروض وفقا لطابعها الاجتماعي،تقوم الوكالة بأداء دورها ومهمتها في مجال المساعدة وتوجيه النصائح لأصحاب المشاريع الفردية.وبهذه الصفة فإنها تتكفل من خلال نشاط مندوبي تشغيل الشباب،بمساعدة المرشحين لجهاز القرض المصغر،في صياغة مشاريعهم وفي تقديمهم لطلب السلفة دون أن تنزع للطالب مسؤوليته،وتمنح عن هذه المرافقة للمترشحين شهادة المطابقة والتي تمكنهم من الاتصال بالبنك،فهي في اتصال دائم ومتواصل بالبنوك المشاركة في الجهاز،وتتولى تحضير أدوات ووسائل التنفيذ اللازمة،كما تتابع تنفيذ البرامج،وتقوم أيضا بضمان تقييم دوري،تحرره وترسله إلى الوزارة المكلفة بالتشغيل.

كما تقوم الوكالة مع البنوك والمديرية العامة للخزينة بتسيير التخفيضات المطابقة على نسبة الفائدة من القرض،وتتولى في هذا الاتجاه جمع المعطيات المتعلقة بالبرنامج،ثم تفحصها وتحضر الحالات المالية الناتجة عن عملية التخفيض،وتقوم بإرسالها بصفة منتظمة إلى المصالح المعنية على مستوى المديرية العامة للخزينة لتدفع للبنك،وترسل نفس الحالات إلى الوزارة المكلفة بالتشغيل.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والذي بموجبه تم إنشاء **l'angem** أنظر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 06 سنة 2004.

[2] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: www.angem.dz

تتولى الوكالة تحضير ووضع الإجراءات والأدوات الخاصة،بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القروض المصغرة واتفاقيات التعاون المتعلقة بالجهاز1.

[1] agence de développement social – micro –crédit-textes d'application –août 1999(p-04-05)

والجدول رقم1: يبين بداية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :مهامها ،تنظيمها ،برامجها لتشغيل،الفئة المستهدفة

الفئات السكانية المستهدفة	البرامج	التنظيم والتغطية الإقليمية	مهامها الأساسية	مؤسسة وسيطة
–شخص من أي صنف ذو مهارة مهنية ويرغب في تطوير نشاط من خلال شراء المواد الأولية.	– سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية بقيمة 100000 دج	شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)،موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر.	– تسيير الجهاز القرض المصغر – دعم ونصح ومرافقة المستفيدين – منح سلف بدون فوائد – متابعة الأنشطة المنجزة.	–تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في22 جانفي2004 المعدل
– شخص من أي صنف ذو مهارة مهنية ويرغب في تطوير نشاط من خلال شراء معدات صغيرة و/ أو مواد أولية للانطلاق في النشاط	– تمويل ثلاثي (الوكالة– المقاول– البنك): قرض لا تتعدى قيمته 1000000 دج			

المصدر: **منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** WWW.angem.dz

3 .2 شروط الاستفادة من القرض المصغر :

يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة الآتية:

- بلوغ سن المترشح ثمانية عشر سنة (18) فأكثر،وأما ما فوق السن القانوني للتقاعد يجب أن تدرس ملفات طالبي القرض حسب كل حالة آخذين بعين الاعتبار حالة المرشحين (قدرتهم على خلق نشاط استثماري ومدى التسديد).
- أن يكون بدون دخل أو ذوي دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم.
- أن يكون ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب.
- أن لا يكون قد استفاد من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة.
- أن تقدم مساهمة شخصية لمستوى يطابق الحد الأدنى المبين في المادة (03)و(04)[1]

و حسب المادة (03) و(04) من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 جانفي سنة 2004،تقدم المساهمات نقدا،و يحدد المستوى الأدنى للمساهمات الشخصية كما يلي:

- ✓ 5 % من الكلفة الإجمالية للنشاط،بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع،و يخفض هذا المستوى إلى 03% ضمن الشروط الاتية:
  - إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة معترف بها.
  - إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة،أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.
- ✓ 10 %من الكلفة الإجمالية،التي لا يمكن أن تفوق ثلاثين ألف دينار (30000دج) بعنوان شراء المواد الأولية 2. وكان ذلك في بداية انطلاق تطبيق الفكرة في الجزائر.

---

[1] المادة (02) من الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخة في 03 دو الحجة عام 1424هـ الموافق د 25 بناير سنة 2004.
[2] المادة من 08 إلى 09 من المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22يناير 2004.

3 . 3 الإعانة الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر :

يستفيد المواطن الذي يستوفي شروط التأهيل المنصوص عليها في المواد من 02 إلى 05 من الإعانة المنصوص عليها في أحكام هذا المرسوم،قصد تحسين قابلية المشروع على الاستمرار ويسير المترشح للحصول على دعم القرض المصغر ونجد:

1. الإعانة التي تمنحها الوكالة:[1]

يستفيد المواطن المؤهل لإعانة جهاز القرض المصغر،دون مقابل،من المساعدة التقنية للوكالة المسيرة للقرض المصغر واستشارتها ومرافقتها ومتابعتها ولا يمكن أن يتجاوز مبلغ القرض بدون فوائد والمتعلق بجهاز القرض المصغر مما يلي:

- **قروض اقتناء عتاد صغير ومواد أولية:**

✓ 25% من الكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق هذه الكلفة مبلغ مئة ألف دينار (100000دج) وتساوي أربعمائة ألف دينار (400000 دج) أو تقل عنها ويرتفع هذا المستوى إلى 27 % من الكلفة الإجمالية للنشاط إذا كان المستفيد حاملا شهادة أو وثيقة معادلة معترف بها،أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.

- **قروض شراء مواد أولية:**

✓ 90% من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق ثلاثين ألف دينار(30000دج) سابقا

2. **الإعانة التي يمنحها البنك:** يحدد مستوى إعانة القرض البنكي كما يلي:

✓ 95% من الكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق هذه الكلفة خمسين ألف دينار(50000 دج) وتساوي مائة ألف دينار (100000دج) أو تقل عنها،ويرفع هذا المستوى إلى 97 % إذا كان المستفيد حاملا شهادة أو وثيقة معادلة معترف بها،أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: www.angem.dz

✓ 70% من الكلفة الإجمالية للنشاط،عندما تفوق هذه الكلفة مائة ألف دينار (100000دج) وتساوي أربعمائة ألف دينار (400000دج) أو تقل عنها1.

كما تم تحدد معدل تخفيض نسب فوائد القروض البنكية الممنوحة بعنوان القرض المصغر من البنوك والمؤسسات المالية للمستفيد،المنصوص عليه في المادة (07) من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير 2004 بـ 80% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الأنشطة المنجزة،بما أن المعدل المدين هو نفس المعدل المطلق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة،وعندما تنجز هذه الأنشطة في مناطق خاصة وعلى مستوى الجنوب والهضاب العليا ترفع معدلات التخفيض المنصوص عليها أعلاه إلى 90% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية،ولا يتحمل المستفيد من القرض سوى فارق نسبة الفائدة غير المخفض2.

3 . 4 أنواع التمويل:

توجد عدة أنواع للتمويل في إطار جهاز القروض المصغرة تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير ثلاث صيغ للتمويل هي3:

- **التمويل الثنائي (المقترض والوكالة)**:سلفة بدون فائدة ممنوحة للمقترض بعنوان شراء مواد أولية،هذه السلفة تمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنوا اقتصادية مبسطة وبيان المساهمة الشخصية 10% من الكلفة الإجمالية للمشروع على الأقل،وسلفة الوكالة بنسبة 90% على الأكثر من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق 30000 دج،يتم تسديدها على مدى 15 شهر.
- **التمويل الثنائي(البنك ومقترض)**:هذه الصيغة من التمويل تتعلق بالمشاريع التي تتراوح كلفتها الإجمالية بين 50000 دج و100000 دج يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (سنة إلى 05 سنوات)،وتمويل هذا المشروع مجزأ بين المقترض والبنك،المساهمة

---

[1] المادة من 11إلى12 من المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 المؤرخ في29ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ22 يناير 2004

[2] المادة 13 من الرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22يناير 2004

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 19،سنة 2011.

الشخصية تكون 05% على الأقل والقرض البنكي يكون 95 % على الأكثر،ويرتفع هذا المستوى إلى 97% إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها،أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا،والمساهمة الشخصية في هذه الحالة تكون 03 % على الأقل[1].

- **التمويل الثلاثي(البنك والمقترض والوكالة):** هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها 100000 دج وتقل أو تساوي 400000 دج،مجزأ بين المقترض والبنك والوكالة،يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر وتتهيكل بالطريقة التالية:
  - مساهمة شخصية 05 % على الأقل.
  - قرض بدون فائدة 25% على الأكثر.
  - قرض بنكي متوسط المدى 70 % على الأكثر.

في حالة ما إذا أنجز المشروع في منطقة خاصة بالجنوب أو الهضاب العليا،أو إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة يكون التمويل على النحو التالي:

- مساهمة شخصية 03 % على الأقل.
- قرض بدون فائدة 27 % على الأكثر.
- قرض بنكي متوسط المدى 70 % على الأكثر.

وفيما يلي نستعرض جدول مختصر لأنماط التمويل:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 19،سنة 2011

الجدول رقم (02): أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر[1]

قيمة المشروع	طبيعة المستفيد	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من 50000دج إلى 100000 دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	% 03	% 97		% 10 (منطقة خاصة)
	الأصناف الأخرى	% 05	% 95		% 20 (بقية المناطق)
من 100000 دج إلى 400000 دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	% 03	% 70	% 7	% 10 (مناطق خاصة)
	الأصناف الأخرى	% 05	% 70	% 5	% 20 (بقية المناطق)
30000 دج	شراء مواد أولية	% 10		% 90	% 00

المصدر : **منشورات الوكالة** WWW.angem.dz

يمكن للمقترض أن يرفع مساهمته الشخصية حسب قدراته،كما يمكن أن يسدد مبلغ القرض البنكي قبل وصول آجل التسديد المبرمج لأقساط البنك.

كما تم مؤخرا إدخال تعديلات على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر أهمها[2] :

[1] **منشورات الوكالة** WWW.angem.dz

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 40،سنة 2011 (قانون المالية التكميلي لسنة 2011).

- رفع سقف التمويلات من ثلاثون ألف دج إلى مائة ألف دج،على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية.
- رفع سقف التمويلات من أربعة مائة ألف دج إلى مليون دج ،لاقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط.
- إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية.
- تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1% بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.
- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95 % في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا.
- رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29 % من تكلفة النشاط.

وبالتالي يصبح الجدول المختصر لأنماط التمويل حسب آخر التعديلات كما يلي:

الجدول(03): أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب آخر التعديلات

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكـــالة	نسبة الفائدة
لا يتجاوز 100.000 دج	- جميع الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لا يتجاوز 1000.000 دج	- جميع الأصناف	% 1	%70	% 29	% 5 (مناطق خاصة)
	- جميع الأصناف	% 1	%70	%29	(الجنوبية والمرتفعات) % 10 (مناطق أخرى)

SOURCE: www.angem.dZ

من خلال الجدول السابق يمكن توضيح أهم الفوائد والمساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر والمتمثلة في:

- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من5% إلى 20 % من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك وذلك حسب الحالات)،فيما تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.

تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية مقدرة بـ 100 % من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مائة ألف دينار جزائري.

- يمنح تأجيل لمدة ثلاث(**03**)سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي،وتأجيل لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد.
- الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة،والاستفادة من التخفيضات الجبائية 1.

وأصبحت أنواع التمويل كالتالي:

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz

تمويل شراء المواد الاولية[1]:

قرض بقيمة 100.000 دج بدون فوائد موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:www.angem.dz

التمويل الثلاثي:[1]

قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000 دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء المشروع ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات)

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

3 . 5 خطوات معالجة طلب القرض المصغر[1]

أولا : تقديم طلبات القرض المصغر تسبق طلبات القرض المصغر عدة نشاطات إعلامية تخص النصح والتعميم تقوم بها مندوبية تشغيل الشباب بالخصوص،وكل من مديري النشاط الاجتماعي وفروع الصندوق الوطني لضمان البطالة والوكالة الوطنية للتشغيل والحركة الجمعوية،وذلك لحساب الوكالة يتم تقديم الطلبات من طرف الطالبين أنفسهم على مستوى مندوبيات تشغيل الشباب المكلفين باستقبالهم ومساعدتهم في مجال صياغة الطلب وإعطاءه الشكل المناسب،بدون أن تنزع منهم المسؤولية من جراء ذلك.

يصاغ الطلب من طرف مندوب تشغيل الشباب اعتمادا على وثيقتين:

- طلب سلفة يشمل على وصف مختصر للمشروع،تشخيص المستفيد بالإضافة إلى تركيبة التمويل مرفوقا بالوثائق التبريرية كالفاتورة الشكلية...إلخ
- طلب تخفيض في نسبة فائدة القرض،مبرزا الوضعية الاجتماعية للمترشح،والمعطيات التي تسمح بتقدير مطابقة الملف مع المقاييس.

يقوم المرافق بإجراء فحص أولي على الملف ويقيد كل ملاحظاته،حول إمكانية قبول الملف،وحول درجة استجابة الطالب للمقاييس المحددة،ويرسل الملف مرفوقا ببطاقة المراقبة،إلى الوكالة بغرض اتخاذ القرار فيما يخص مطابقة طلب الاستفادة من القرض المصغر،ثم يسلم المرافق للمعني بالأمر وصل استلام يضمن رقم الملف وتاريخ الإيداع.

ثانيا: إعداد قرار المطابقة تسلم الوكالة ملفات الطلبات مرفوقة ببطاقة المراقبة والتقييم المرسلة من طرف المرافق،ثم تشرع الوكالة في إجراء تحقيق فيما يخص قابلية استمرارية المشروع وأثره

واستجابة الطالب للمقاييس المحددة. واثبات حول مطابقة الطلب الخاص بالقرض المصغر ذي نسبة الفائدة المنخفضة،وذلك خلال شهر واحد انطلاقا من تاريخ استلام الملف.،وفي حالة قبول الملف،تقوم بتحرير قرار المطابقة ،و تعيد الملف مزودا بالمعلومات إلى مرافق الدائرة لتبليغ القرار إلى المعني بالأمر.

---

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة www.angem.dz

ثالثا: التبليغ بالقرار الخاص بالمطابقة:مباشرة عند استلامه قرار الوكالة،يشرع المرافق فورا في تبليغه للمعني بالأمر (حسب نموذج الرسالة المرفق الوارد في دليل الإجراءات حول فحص ومعالجة طلبات القرض المصغر).وفي حالة اعتبار الطالب مؤهلا،يسلمه المرافق ملف طلب السلفة مع قرار المطابقة ثم يوجه نحو البنك المعني.

رابعا: صياغة طلب السلفة من البنك:يتقدم طالب القرض المصغر إلى البنك لصياغة طلب السلفة ولإيداع ملفه الذي يشمل على شهادة المطابقة والوثائق الأخرى المطلوبة من طرف البنك،وبعد دراسة الملف في خلال أقصى أجل،والذي تم تحديده في الاتفاقية المبرمجة بين الوكالة والبنك يعلن هذا الأخير عن قراره حول طلب السلفة،وفي حالة قبول الطلب،يقوم البنك بتحضير جدول زمني للاستحقاقات ولتسديد السلفة،إن اقتطاع مبلغ السلفة مرتبط شرطا بدفع اشتراك الانضمام الذي يقدر بـ 0.5% من مبلغ المشروع وبمنحة الخطر السنوية التي تقدر بـ 0.5% من كلفة المشروع لفائدة صندوق الضمان،وبدفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 3% و5% من مبلغ المشروع.

خامسا:دفع التخفيضات الخاصة بنسبة الفائدة1،مباشرة عند توقيع على عقد السلفة البنكية يجب على البنك أن يرسل نسخة من الجدول الزمني للاستحقاقات في نفس الوقت مع طلب التكفل بتخفيض نسبة الفائدة إلى الوكالة،يرسل البنك بانتظام إلى الوكالة الجداول المتعلقة بالاقتطاعات وبتسديدات القروض،وذلك حسب ما تم تحديده في الاتفاقية المبرمة بين الوكالة والبنك والمديرية العامة للخزينة،كما يرسل البنك إلى الوكالة الجداول الزمنية للاستحقاقات الخاصة بالفوائد الخاضعة للتخفيض،وبعد الفحص تقوم الوكالة بالتأشير على الجداول ثم ترسلها إلى المديرية العامة للخزينة،وذلك حسب ما تم تحديده في الاتفاقية المبرمة بين الوكالة والبنك والخزينة العامة،تشرع المديرية العامة للخزينة في دفع التخفيضات إلى البنوك المعنية حسب الشروط المحددة في الاتفاقية المذكورة أعلاه.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: www.angem.dz

سادسا:عملية الاكتتاب من صندوق الضمان:يقوم صندوق الضمان بتسليم وصولات اكتتاب الضمان والمنح السنوية للأخطار،التي تدفع من طرف البنك والمقرضين حسب الكيفيات المحددة من طرف أجهزتها التسييرية.

سابعا:تطبيق إجراءات الضمان:يشرع البنك المقرض في تحصيل التسديدات من المقترضين وترسل الجداول الدورية للسدادات إلى الوكالة ومرافقي الدوائر،وفي حالة تسجيل تأخير أو تقصير من طرف المقترض،يلجأ البنك إلى كل الوسائل المستعملة قانونا،وإذا ما ثبتت استحالة تحصيل الاستحقاقات،يلجأ البنك إلى صندوق الضمان حسب الكيفيات المقررة من طرف صندوق الضمان،لأجل تسديد ما تبقى من المبلغ الأصلي في حدود 80 % على أن تحاط الوكالة علما بكل ذلك.

ثامنا: التقييم الدوري لسير الجهاز وأثره الاجتماعي:وفي كل مرحلة من جهته أن يقوم بتحضير الإحصائيات التي يجب أن يرسلها إلى الوكالة بصفة دورية،لتجمع ولتستغل بغرض إجراء تقييم للأثر الاجتماعي والاقتصادي للبرنامج،كما ترسل التقارير التقييمية الدورية المعدة من طرف الوكالة مع التوصيات،إلى الوزارة المكلفة بالتشغيل[1].

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة : www.angem.dz

المبحث الرابع:المرأة والقرض المصغر

1 .4 عمالة المرأة في ظل القرض المصغر :

تحاول الكثير من النساء في العالم محاربة الفقر من خلال عمليات التوظيف الذاتي وهذا يستلزم خلق مشروعات بحاجة إلى التمويل،لبداية وضع اللبنات الأولى فيه.

ونجد أن العديد يلجأن إلى الاقتراض من البنوك أو الهيئات المتخصصة في ذلك،ورغم دعاوى المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمعات المتقدمة إلا أن التشكيك في قدرات المرأة وعدم المساواة بينها وبين الرجل أمر لا يتعلق بدرجة التقدم أو التخلف في المجتمع،"ففي عام 2001 أجرى مجلس الاتحاد الأوروبي دراسة شملت كافة النساء الأوروبيات اللاتي تقدمن للحصول على القروض في ذلك العام ووجد أن البنوك قامت برفض 85 **%** من المتقدمات"[1].

ورغم ذلك استطاعت المرأة أن تثبت أنه يمكن الاعتماد عليها،فمن ضمن اللاتي نجحن في الحصول على القرض فقط 1.6**%**[2] فشلن في سداد كافة الأقساط.

نجد أن المرأة تلجأ إلى القرض المصغر في حدود ما يكفيها فقط لبدء مشروعها الجديد،واضعة في الاعتبار السرعة في سداد قرضها بمجرد أن يبدأ المشروع في إدرار الدخل.

فترى البنوك خاصة أن الفوائد التي تأتيها من هذه القروض محدودة لأنها لا تتعدى في الغالب أن تكون مشروعات للتوظيف الذاتي أي نشاط مهني لا يتعدى حدود الأسرة."لهذا تم تأسيس البنك الدولى للنساء عام 1979،وانبثقت عنه أكثر من 43 هيئة تابعة حول العالم لتسهيل حصول النساء على القروض وعقدت بموجبه عدة حلقات تعليمية للنساء لتعليمهن استراتجيات التعامل مع البنوك،وفي عام 2000 تبنى البنك الدولي للنساء مشروعا أخر أطلق عليه اسم قروض متناهية الصغر بلا ضمانات ورغم أنها غير محصورة على النساء،إلا أن النسبة الكبرى من المستفيدين كانت من النساء[3].

---

[1] المجلة العربية للإدارة:**إدارة القروض متناهية الصغر /الآليات والأهداف والتحديات**،مج29،ع1،يونيو 2009،ص168.

[2] نفس المرجع،ص169.

[3] المجلة العربية للإدارة:المرجع السابق،ص168.

وأمام هذا التوجه الذي فرضت فيه المرأة مشاركتها في الحياة الاقتصادية من أجل ترقية حياتها الاجتماعية،ووضع بصمتها على مشروع تكون هي من تقوم بكل حيثياته مشاركة بذلك في تفعيل دورها ورسم صورة واضحة بعيدة عن كل التهميش،بات من الضروري على الدول والحكومات أن تستغل هذه الطاقة وتوجهها لصالح تنمية المجتمع.

والجزائر لم تشذ عن بقي الدول فقد سطرت عدة برامج تنموية تمول المشاريع فبالنسبة للقروض المصغرة والتي تم الشروع فيها سنة 1999 قصد مكافحة البطالة والفقر خصوصا وأن الإجراءات السابقة لتنمية التشغيل الذاتي تتطلب مساهمات ذاتية لا تتوفر لدى الكثير من البطالين،كما أن عامل السن المشروط في مشاريع تشغيل الشباب تقصي فئة كبيرة من الاستفادة.[1]

ونجد من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها مثل هذه البرامج هو الوصول على وفاق اجتماعي يمكن سكان المناطق المعزولة وسكان الأرياف من البقاء أو الرجوع إلى مناطقهم الأصلية التي غادروا منها لأسباب اقتصادية أو أمنية،وبذلك تحقيق التوازن الجهوي من حيث الكثافة السكانية ومن حيث تركز المشاريع التنموية.

إضافة إلى إنشاء ودعم الأنشطة الذاتية لإنتاج الثروات والمداخيل وتحسين مستويات المعيشة.[2] وتعد التجربة في الجزائر على رغم أنها حديثة العهد إلا أنها من التجارب الرائد حسب تصريحات السيد وزير،الأمر الذي جعل الدولة تفتح هيئات خاصة لاستقبال وتوجيه ومساعدة جل فئات المجتمع البطالين والراغبين في إنشاء مشاريع خاصة بهم،والتوجه الذي شهدته النسوة خلال الفترة القصيرة لوكالة تسيير القروض المصغرة ما هو إلا دليل على تفعيل هذا الجهاز ونشاطه وتعد الإحصائيات أكبر دليل فالرسم البياني التالي يوضح حصيلة المناصب التشغيل التي استحدثها هذا الجهاز على المستوى الوطني[3]:

---

[1] ناصر دادي عدوان وعبد الرحمان العايب:**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد/من خلال حالة الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،الجزائر،2010،ص296.

[2] نفس المرجع،ص297.

[3] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة :www.angem.dz

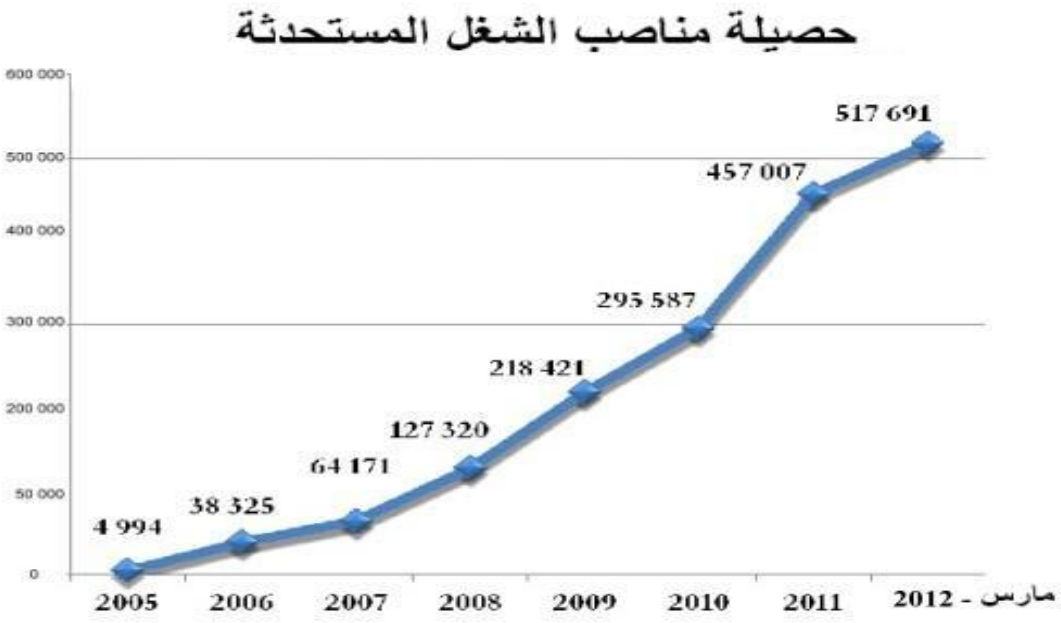

كما أن القرض دون فائدة يعد من أكثر القروض توجها ويمثل الرسم البياني التالي تطور القروض أو السلف اللممنوحة دون فائدة حسب أخر الاحصائيات[1]:

[1] http://www.angem.dz/ar/images/stories/realisations_angem/emplois_crees.jpg

كما أن التوجه النساء لهذا البرنامج فاق توجه الذكور وذلك حسب احصائيات الوكالة[1]:

حصيلة السلف الممنوحة

العدد الإجمالي للسلف بدون فوائد الممنوحة: 345 127 سلفه

نلاحظ أن60.62% من المستفيدين نساء مقابل 39.38%رجال،الأمر الذي ينعكس أيضا على طبيعة الأنشطة والمشاريع المقامة،فأكثر المشاريع هي صناعية تليها الخدمات والصناعات التقليدية لتأتي الفلاحة والبناء بنسب أقل.

4. 2 بعض أنشطة المستفيدين من القروض:

نجد أن توجهات النساء لممارسة نشاط دون أخر تعود إلى قدرة المرأة وما تكسبه من مهارة،إضافة إلى طبيعة المنطقة التي تقطن فيها،لأنها تسهل لها تسويق منتجاتها وتسهل رصد طلبات الفئة المعنية بالنشاط.

[1] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:www.angem.dz

إن نصيب النساء من القروض المصغرة نصيبا وافرا نظرا لما خصصت لهن الدولة من تسهيلات ومن متابعة وتوجيه،وكما أن القرض المصغر دون الفائدة أسهل في ارجاعها وهي التي تلزمها لوضع اللبنات الأولى لمشاريعها المنزلية الصغيرة،من مواد أولية والعتاد معقول الثمن،وتتوجه المستفيدات في الأغلب إلى العمال اليدوية التي تجدنها،وتختلف من منطقة لأخرى فالجزائر على اتساع مساحتها يتسع تراثها ويتنوع،وتزخر بالأعمال الحرفية التي يمتهنا النساء،ويجعلنا منها باب للرزق،ونذكر منها:

النسيج: إن النسيج ليس بالأمر الهين ويمر على عدة مراحل قبل بدء النسيج،تبدأ باختيار أجود انواع الصوف عند زج الخراف بداية كل صيف في حين يتم الحصول على الوبر من الإبل ومن أجود أنواعه الذي ينتج من المخلول(صغير الإبل)،تقوم النسوة بتطهيرها وإعدادها بطريق تقليدية ويدوية بحتة فالبداية تكون بغسل الصوف جيدا وإزالة جميع الشوائب والأتربة العالقة بالمادة الأولية وبعد تجفيفها توجه للخلط بالوسائل التقليدية (الثنثار،المشط)كي تتجانس ألوان المادة الأولية وفي مرحلة متقدمة تبدأ اولى خطوات الغزل حيث يتم "بشم" الصوف أو الوبر يدويا أي خلطه بواسطة آلة يدوية مكونة من جزئين تدعى(القرداش) وهو عبارة عن خشبتين بذراع بها أسنان حادة من المعدن،يتم تقطيع الصوف أو الوبر إلى أجزاء قابلة للفتل ومن ثم تشكل خيوط قابلة للنسج.كما تحتاج النساء إلى المنسج وهو آلة تقليدية تقوم على أربعة أعمدة موضوعة لتثبيت الخيوط الأساسية عموديا ثم الخيوط المغزولة أفقيا،ومن المنتوجات التي تشتهر بها المنطقة نجد البرنوس والقشابية والتي قد تصل أسعارها إلى 50000 دج،أو الزرابي مختلفة الأشكال والألوان.

الخياطة:وهي أكثر المهن المنزلية انتشارا،موادها الأولية القماش والخيوط وتحتاج إلى آلة الخياطة،تختلف نوع المنتوجات وحسب الطلب وحسب الفترة الزمنية من السنة فمثلا في الدخول المدرسي قد يتوجه الكثيرات إلى خياطة المآزر،كما تتوجه الكثيرات إلى صنع الملابس التقليدية خصصا في الصيف الذي يمثل موسم الأعراس في المنطقة وتختلف أثمانها حسب نوع القماش ونوع الخياطة،ونجد بن خلدون قد تكلم في مقدمته عن الحياكة والخياطة واعتبرهما من الصنائع التي تميز العمران البشري،ويذكر"أنه يحصل الدفء باشتمال المنسوج للوقاية من الحر والبرد،ولابد لذلك من إلحام الغزل حتى يصير ثوبا واحدا وهو النسيج أو الحياكة،فإن كانوا بادية اقتصروا عليه وإن مالوا

إلى الحضارة فصلوا تلك المنسوجة قطعا،يقدرون منها ثوبا على البدن بشكله وتعدد أعضائه ويلبسونها،والصناعة المحصلة لهذه الملاءة هي الخياطة[1] "

وبالتالي تعد الخياطة والنسيج من أكثر النشاطات على المستوى المحلي،بينما نجد نشاطات تنتشر في مناطق أخرى وتعرف نجاح في مناطق دون أخرى ومن أمثلة ذلك نجد هذه القائمة التي تضم أنواع الأنشطة التي يقوم هذا الجهاز بتمويلها وذلك حسب منشورات الوكالة:[2]

1-**الصناعة:** وتضم عدة مجالات

- الغذائية: صناعة العجائن الغذائية،الكسكس،الخبز،حلويات عصرية و تقليدية،صناعة الشوكلاطة،المرطبات،البوظة،تحميص ورحي القهوة،تعليب السمك،تحميص و تغليف الفول السوداني.
- الألبسة:الألبسة الجاهزة،خياطة الملابس،نسج الملابس،الحياكة،صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير،المطبخ،المفروشات).
- الصناعة الجلدية:الأحذية التقليدية،الألبسة.
- الصناعة الخشبية:الأثاث،منتجات خشبية،صناعة السلال،الصناعة المعدنية،صناعة الأقفال،الحدادة.

الصناعة التقليدية:

- النسيج و الزرابي التقليدية،خياطة الملابس التقليدية،الطرز التقليدي،الرسم على الحرير و القطيفة والزجاج،أدوات الزينة،الفخار،المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

2-الفلاحة:

- تربية الماشية: تسمين الأبقار،الأغنام،الماعز،إنتاج اللحوم والحليب،تربية الدواجن و الأرانب و النحل.

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون:مرجع سابق، ص362.

[2] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:www.angem.dz

- **فلاحة الأرض**:إنتاج البذور،الفواكه والخضر(التجفيف والتخزين)،مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

الخدمات:الإعلام الآلي،الحلاقة و التجميل،الأكل السريع،تصليح السيارات و مختلف التجهيزات.

خلاصة

ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى القروض بصفة عامة ثم تحدثنا عن القرض المصغر كنوع من بين أنواع القروض الأكثر تداولا في السوق ثم القروض المصغرة في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ودورها ،كما تطرقنا إلى شروط الاستفادة والإعانات التي تمنحها الوكالة والبنوك المعنية،وأنواع التمويل وكذلك ذكرنا إجراءات معالجة طلب قرض مصغر،لنصل إلى المرأة والقرض المصغر من خلال التطرق إلى عمالة المرأة في ظل القرض المصغر وعرض أهم النشاطات التي تتوجه لها المستفيدة في المنطقة،وبصفة عامة يمكن القول أن الوكالة هي جهاز يسعى إلى منح القروض في آجال سريعة ،وتكون المبالغ صغيرة يتم تسديدها في آجال محددة وتكون مرفقة بالتوجيه والمساعدة،وأغلب المستفيدين هم من النساء نظرا لما يتميز به عن غيره من القروض وما يتناسب مع ظروف المستفيدات.

الباب الثاني

الإطار الميداني للدراسة

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات الميدانية

تمهيد:

قبل التطرق لصحة الفرضيات الخاصة بالدراسة قمنا بوضع مبحث أولي يتم من خلاله عرض وتحليل خصائص أفراد العينة ويعد كمدخل نعالج كل ما يتعلق بهم ومن الجوانب والمؤشرات التي لها علاقة بالموضوع،ليتم تخصيص ثلاثة مباحث يعالج كل واحد منها فرضية من الفرضيات حيث نقوم بعرض وتحليل البيانات وتفسيرها،ونختم باستنتاج جزئي لكل فرضية يتضمن مدى تحقق فرضات الدراسة.

المبحث الأول:عرض وتحليل البيانات العامة

سنتطرق لخصائص أفراد العينة المكونة من 120 مستفيدة حسب الجداول الاحصائية التالية:

الجدول رقم 04:ويمثل توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
18 -28	24	%20
29- 38	67	%55.83
39- 48	21	%17.5
49 فأكثر	08	%6.67
المجموع	**120**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن أغلب المبحوثات يتراوح سنهن بين 29 سنة و38 سنة بنسبة 55.83% تليها فئة الأقل سنا 18-28 بنسبة 20%،ثم 17.5% لفئة 39-48 سنة لتقل إلى 6.67%عند 49 سنة فأكثر.

نستنتج أن أكبر نسبة لعينتنا لدى الفئة العمرية 29-38 بـ67 مبحوثة،فهي تمثل الفئة المنوالية وبالتالي متوسط عمر المستفيدات هو 33.5 سنة،و تعد الفئة الأكثر تطلع والبحث عن الجديد وهي الأكثر وعي ومتابعة ومسؤولية لأن أغلبهن ربات بيوت وماكثات في البيت.

إضافة أنه كلما زاد العمر قلة المتابعة لمثل هذه البرامج والمشاريع التنموية والسياسات وتصبح المرأة متكلة أكثر على زوجها وأولادها،وتميل إلى الراحة والتوجه لاهتمامات أخرى بعيدة عن البحث عن الرزق.

الجدول رقم:05 يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

التكرار / الحالة العائلية	التكرار	النسبة
عزباء	32	%26.67
متزوجة	74	%61.67
مطلقة	05	%4.16
أرملة	09	%7.5
المجموع	**120**	**%100**

يظهر من خلال معطيات الجدول أعلاه أن معظم المبحوثات متزوجات بنسبة 61.67% تليها العازبات بنسبة 26.67% ثم الأرامل والمطلقات بنسبة 7.5%و4.16% على التوالي،وبالتالي المنوال في عينتنا تمثله فئة المتزوجات وقدر عددهن 74 وهذا يرجع إلى خصوصية المجتمع المحلي والتقاليده والعاداته،الذي ترتفع فيه نسبة الزواج خاصة لدى الفتيات،إضافة إلى الرقابة الاجتماعية التي تفرض على المرأة المطلقة والأرملة فيما يخص العمل أو الخروج أو حتى في المشاركة في الحياة الاجتماعية،أما جل العازبات قد تكون لهن توجهات أخرى فيما يخص العمل في البيت والاستفادة من القرض المصغر.

الجدول رقم06:يمثل توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد الأفراد	التكرار	النسبة
3-1	03	%2.5
6-4	57	%47.5
9-7	49	%40.83
أكثر من 9	11	%9.17
المجموع	**120**	**%100**

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب أسر المبحوثات يتراوح عدد أفرادها بين 4 و6 بنسبة 47.5% تليها فئة7-9 بنسبة 40.83%،ثم 9.17%لأكثر من 9 أفراد لتنخفض النسبة إلى 2.5% عند الفئة 1-3.

ومنه نستنتج أن أغلب الأسر يزيد عدد أفراده على 4 حتى 9 وذلك يعكس طبيعة سكان المنطقة الذين يشجعون على الإنجاب كما تعكس المستوى المعيشي المنخفض الذي يدفع بالمرأة للبحث عن مصدر للدخل للمساهمة في تحسين ظروف الأسرة،كما أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة زادت مسؤولياتها ومتطلباتها.

الجدول رقم07:ويمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن	التكرار	النسبة
بيت قصديري	21	%17.5
شقة	08	%6.67
سكن أرضي	91	%75.83
فيلا	00	%00
المجموع	**120**	**%100**

يظهر من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أكبر نسبة لدى أصحاب المساكن الأرضية(حوش) نبسبة75.83% مقابل السكن القصديري (الهش)بنسبة 17.5% و6.67% للشقق،لتنعدم عند سكان الفيلات.

وهذا يعكس طبيعة المنطقة التي تمتاز بالسكنات الأرضية والعمارات والأحياء القصديرية إضافة أنه يعكس الوضعية الاجتماعية للعائلات التي تتوجه للاقتراض فهي عائلات من الطبقة الكادحة أو الفقيرة جدا في كثير من الحالات.

الجدول رقم 08:يمثل توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف

عدد الغرف	التكرار	النسبة
2-1	44	%36.67
4-3	57	%47.5
6-5	12	%10
6 فأكثر	07	%5.83
المجموع	**120**	**%100**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة هي لدى عدد الغرف من 3-4 بنسبة 47.5%،تليها1-2غرفة بنسبة 36.67%،مقابل10% لدى أصحاب المساكن التي تحتوي على 5-6غرف،لتقل النسبة إلى 5.83% عند الأكثر من6 غرف.

نلاحظ أن أغلب المبحوثات تتكون مساكنهن من 3 إلى 4 غرف وهو عدد يعكس الظروف المعاشة لأسر المستفيدات،فالنسبة المرتفعة لأصحاب السكنات القصديرية وما تتميز به هذه السكنات من افتقارها لأدنى ظروف العيش الكريم مقابل قلة عدد الغرف إضافة إلى كثرة عدد أفراد الأسرة كل هذا يجعل كل أفراد العائلة في حالة إستنفار وتأهب لفعل أي شيء يحسن ظروف الأسرة وهذا ما تقوم به المرأة المتواجد في مثل هذه الظروف.

الجدول رقم 09: ويمثل توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

التكرار / المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمية	31	%25.83
تعليم قرآني	19	%15.83
ابتدائي	52	%43.33
متوسط	11	%09.17
ثانوي	07	%5.84
جامعي	00	%00
المجموع	**120**	**%100**

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن أعلى نسبة للنساء المستفيدات هي عند التعليم الابتدائي بنسبة 43.33% تليها نسبة الأميات بـ25.83% و15.83% بالنسبة للتعليم القرآني لتنخفض النسبة إلى 9.17%عند التعليم المتوسط وإلى 5.84%عند التعليم الثانوي،ولتنعدم النسبة عند المستوى الجامعي.

هذا يعكس المستوى العام للمستفيدات ويرجع ذلك إلى طبيعة المنطقة التي تمنع فيه الفتاة في أغلب الأحيان من التعليم،ومن مواصلته إن وجدت المدرسة وذلك للعقليات السائدة، إضافة إلى مزامنة تعليم العينة إلى العشرية السوداء والخوف وحالة اللاأمن التي كانت تعرفها الجزائر ككل وذلك حسب تصريحات إحدى المستفيدات،كما أن من عادات المنطقة أن تحتم على الفتاة الزواج المبكر لذلك تحرم من التعلم،أما انخفاض نسبة ذوات المستوى التعليمي المرتفع فهو يعود بالدرجة الأولى إلى وجود سياسات تشغيل أخرى مخصصة لهن.

الجدول رقم10:يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط الممارس وذلك لنعطي صورة أولية للمشاريع المتبناة

النشاط	التكرار	النسبة
صناعة تقليدية	94	%78.33
صناعة غذائية	17	%14.17
خدمات	9	%7.5
المجموع	**120**	**%100**

نجد أن أكبر نسبة من المبحوثات تمارس الصناعة التقليدية بنسبة 78.33%،تليها الصناعة الغذائية بنسبة 14.17% ثم الخدمات بنسبة 7.5%.

ويعود ارتفاع نسبة الصناعة التقليدية التي تشمل نسيج الزرابي والملابس،الطرز والخياطة،الرسم على الحرير،إلى أن مثل هذه الصناعات تعرف طلب أكثر من غيرها وتشتهر المنطقة بكل أنواع النسيج وهذا ما سيسهل لأصحاب المشاريع فيما بعد تسويق منتوجاتهم،أما الصناعة الغذائية والتي تشمل أيضا الكسكس،الخبز(المطلوع)وبعض العجائن إضافة إلى الحلويات،أما الخدمات فهي تشمل الحلاقة والتجميل وتقل نظرا لعدم رواجها في المنطقة بكثرة.

المبحث الثالث:عرض بيانات الفرضية الثانية وتفسيرها

نجاح النشاط ودعم مكانة المرأة داخل الأسرة

سنتطرق في المبحث الثاني إلى المؤشرات التي تعنى بنجاح النشاط وتعزيز مكانة المرأة الأسرية والمتمثلة أساسا في:امتلاك محل تجاري،المبيعات والتسويق الدخل،إضافة إلى نظرة العائلة للمستفيدة،وتلقى مساعدة من العائلة وهناك جداول بسيطة للتوضيح الأولي وجداول مركبة للكشف عن العلاقات بين المتغيرات أكثر.

الجدول رقم 11:يمثل توزيع المبحوثات حسب العلاقة بين الحالة العائلية وامتلاك محل تجاري

امتلاك محل / الحالة المدنية	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عزباء	18	%56.25	14	%43.75	32	%100
متزوجة	05	%6.77	69	%93.23	74	%100
آخرى	05	%35.71	09	%64.29	14	%100
المجموع	28	%23.33	92	%76.67	120	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن 76.67% من المستجوبات لا يمتلكن محل تجاري تدعمها 93.23% من المتزوجات و 43.75% عازبات مقارنة بهذا تبين أن نسبة 23.33% من المستجوبات صرحوا بامتلاك محل تجاري تدعمها 56.25% من العازبات و6.77% من المتزوجات.

جل المتزوجات لا يمتلكن محل تجاري فهن كما صرحت إحداهن لا يستطعن إدارة محل والوقوف على متطلباته سواء ماديا أو اجتماعيا فهو يستدعي الاختلاط والوقت أي التفرغ له،وهن يفتقرن لذلك اضافة إلى متطلبات المحل المادية لأن كراء محل ليس بالأمر السهل مع غلاء ظروف المعيشة وكثرة احتياجات الأسرة وصغر النشاط كما صرحت احدى المستفيدات"الدراهم قليلة نشري بها السلعة ولانكرى ما تكفيش أصلا" (المبلغ لا يكفي فإما أنني أشترى المواد الأولية أو أنني أقوم بكراء المحل)أما إحدى المستفيدات فقد صرحت بأنها ترغب في أن يكون لها محل ولكن الأمر مستحيل،فالعقليات السائدة لا تسمح لها بأن يكون لها محل لأنه يعني الاختلاط،أما من اللواتي يمتلكن محل فقد كان أغلبهن محلاتهن تابعة للبيت أو ملك للعائلة،وأهم نشاط هو الحلاقة مما يعكس الأفكار السائدة التي تحصر المرأة رغم أنها تقوم بعمل يخدم أسرتها.

الجدول رقم12:يبين العلاقة بين الحالة العائلية للمستفيدة و درجة تحقيق المبيعات للربح

المبيعات / تحقق ربح / الحالة العائلية	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عزباء	9	%28.13	21	%65.62	02	%6.25	32	%100
متزوجة	50	%67.57	23	%31.08	01	%1.35	74	%100
آخرى	02	%14.29	04	%28.57	08	%57.14	14	%100
المجموع	61	%50.83	48	%40	11	%9.17	120	%100

من خلال معطيات الجدول أعلاه أن نسبة 50.83%من المبحوثات صرحن بأن مبيعاتهن تحقق الأرباح دائما داخل هذه العينة نجد أن أعلى نسبة لفئة المتزوجات بنسبة 67.57%،مقابل هذه 9.17% من اللواتى صرحن بأن مبيعاتهن لا تحقق أرباح أبد. تدعمها 57.14 % فئة الحالات الأخرى(مطلقات وأرامل).

من خلال النتائج المبينة يتضح أن جل المتزوجات يرين بأن مبيعاتهن تحقق لهن الربح وحسب تصريح إحداهن " راني نخدم وراجلى متولي البيع وراني لحد الآن لنخدمها تتباع وسومة معقولة الحمد لله " (أنا أعمل وزوجي متكفل بالبيع وأنا لحد الآن كل ما أنتجه يباع بثمن معقول والحمد لله) كما أن إحداهن صرحت "مانيش عارفة السوق واش فيه حتى نقلك راني نربح أو لا ،بصح راني لي نخدمها يديها راجلي لصاحبو يبيعها وبسومة لا باس بيها" (أنا لا أعرف ماذا يوجد في السوق حتى أحكم على مشروعي بالربح أو الخسارة،ولكن كل ما أنتجه يأخذه زوجي

إلى صديقه ليبيعه وبسعر معقول)،وبالتالي يعد وجود الزوج أحد أهم الأمور التي يقوم عليها المشروع فهو يقوم بتسويق المتنوج حسب أغلب تصريحات المستفيدات المتزوجات مما ترى فيه إحداهن مساهم في تحقيق الأرباح.فالحالة العائلية للمستفيدة تؤثر في تحقيق الأرباح.

وفي هذا الصدد حاولنا معرفة رأي العينة في نجاح مشروعها وكانت النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 13:توزيع آراء أفراد العينة في مدى نجاح المشروع

نجاح المشروع	التكرار	النسبة
نعم	82	%68.33
لا	38	%31.67
المجموع	120	%100

والآن نربط نجاح المشروع والحالة المدنية ثم المستوى التعليمي ثم اختيار المشروع ومن ثم نربط النجاح بنظرة العائلة قبل بدأ المشروع ثم نهايته.

الجدول رقم 14: يوضح العلاقة بين الحالة العائلية للمستفيدة و مدى نجاح المشروع

نجاح المشروع / الحالة العائلية	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عزباء	**19**	**%59.37**	**13**	**%40.62**	**32**	**%100**
متزوجة	**58**	**%78.38**	**16**	**%21.62**	**74**	**%100**
الأخرى	**05**	**%35.71**	**09**	**%64.29**	**14**	**%100**
المجموع	**82**	**%68.33**	**38**	**%31.67**	**120**	**%100**

من خلال معطيات الجدول رقم14 نجد أن 68.33 % من النساء ترى أن مشاريعهن ناجحة تعززها في ذلك 78.38 % من المتزوجات في حين 31.67 % من النساء اللاتي ترين أن مشاريعهن غير ناجحة تعززها في ذلك 64.29 % من الحالات الأخرى.

من خلال ما سبق يتضح أنه كلما كانت المرأة مرتبطة بزوج وأسرة ترى أن مشروعها ناجح،هذا يعود إلى تكاثف جهود الأسرة ووضعها هي في الأسرة كمساهمة ،كما صرحت إحداهن"أحنا نتعاون مع بعض أنا نجيب في صوارد لاباس بيها ونشوف براه رابح" (نحن نتعاون مع بعض وأنا أتحصل على نقود لا بأس بها وأرى أن مشروعي ناجح) إضافة إلى أن هناك من لا تعرف ما يحدث في السوق،أو أنها لا تحاول أن تقارن نفسها بغيرها من اللواتي ينشطن في مثل نشاطها.

أما من اللواتي يرين أن مشاريعهن فاشلة فإحداهن صرحت بأن الأرباح ناقصة جدا مقارنة مع التعب،خصوصا أن أكثرهن من العازبات اللاتي تعد متطلباتهن كثيرة،كما رأين أنهن أكثر وعي وتفهم نظرا لصغر سنهن واحتكاكهن بمشاريع مماثلة،كما أننا حاولنا في اختيار العينة التوجه إلى اللواتي لهن تجربة طويلة ومشاريعهن أكثر نجاحا حسب رأي الوكالة والمتعاملين معهم،إلى أن هناك من صرحت بعدم نجاح المشروع (تهربا من تسديد الدين على حسب أكبر الضن معتقدات من أن الباحثة تابعة للوكالة،أو أن المشروع لا يزال لم يحقق كل طموحاتهن الكبيرة)

وقد حاولنا في الجدول التالي معرفة العلاقة بين المستوى التعليمي ومدى نجاح المشروع:

الجدول رقم 15:يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي و مدى نجاح المشروع

وقد تم جمع النسب في هذا الجدول حيث وضعنا لها مستوى أقل من ابتدائي ومستوى ابتدائي وأعلى من الابتدائي وتحصنا على النتائج التالية:

نجاح المشروع / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أقل	37	%74	13	%26	50	%100
ابتدائي	31	%59.62	21	%40.38	52	%100
أعلى	14	%77.78	04	%22.22	18	%100
المجموع	82	%68.33	38	%31.67	120	%100

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح أن 68.33% من أفراد العينة يرين أن مشاريعهن ناجحة تدعمها في ذلك 77.78% مستواهن أعلى من التعليم الابتدائي و 74% لذواتي الاقل من التعليم الابتدائي و59.62% للتعليم الابتدائي،مقارنة باللاتي يرين أن مشاريعهن غير ناجحة فنسبتهن 31.67% تدعمها 40.38% لصاحبات المستوى الابتدائي و 26% للأقل من الابتدائي و22.22%للتعليم الأعلى من الابتدائي.

ومما سبق نستنتج أن المستوى التعليم ليس له دور في نجاح مثل هذه المشاريع،لأنها لا تستدعي المستوى التعليم على قدر ما تستدعي الخبرة والممارسة والتكوين،ولكن تبقى ثقافة المجتمع التي تمنع تعليم الفتاة هي نفسها تعطي للفتاة التي قد تحصل على تعليم ولو بسيط يعطونها مكانة أفضل،وقد تكون مساهمتها بمشروعها داخل الأسرة أكثر لأنها أكثر اطلاعا وتفهما خصوصا في المراحل الأولى لقيام المشروع. وبالتالى لا يؤثر المستوى التعليمي على نجاح المشروع بنسبة كبيرة.

الجدول رقم 16:يوضح العلاقة بين كيفية اختيار وتبني فكرة المشروع و مدى نجاح المشروع

نجاح المشروع / اختيار المشروع	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
وحدك	16	%41.03	23	%58.97	39	%100
الأسرة	47	%83.93	09	%16.07	56	%100
الأصدقاء	19	%76	06	%24	25	% 100
المجموع	82	%68.33	38	%31.67	120	%100

من خلال معطيات الجدول رقم16 نجد أن 68.33% من المشاريع ناجحة تدعمها 83.93% من اختيار الأسرة للمشروع تليها 76% من اختيار الاصدقاء و41.03% من اختيارها وحدها،تقابلها 31.67% من المشاريع غير الناجحة نجد داخل هذه العينة 58.97% اخترن المشروع وحدهن في حين 24% اختيار الاصدقاء و16.07% تم اختياره بمساعدة الأسرة.

مما سبق نستنتج أن مساعدة الأسرة للمرأة في اختيارها لطبيعة النشاط الممارس تساهم في انجاحه،لأنه يكون اختيار أكثر دراسة وأكثر مواكبة لمتطلبات السوق كما صرحت إحداهن"راجلي هو اختار البروجي لأنه أدري بالسوق"(زوجي هو الذي اختار المشروع لأنه أدرى بمتطلبات السوق)،إضافة أن اختيار الجماعة قد يكون مدعم وله نظرة أحسن من رأى الفرد.

أما إحدى اللواتي كان لصديق دور في اختار المشروع صرحت "صاحبتي أدات القرض وبدات تخدم في دارها الخياطة طابليات ليكول ونتاع الخدمة...وهي لكورجتني باش نبدا وعاونتني ودبرت عليا"(صديقتي أخذت القرض وبدأت تعمل في بيتها خياطة مثل مآزر التلاميذ و المآزر الخاصة بالعمال وهي التي شجعتني للبدء وساعدتني في اختيار المشروع)وبهذا يؤثر اختيار المشروع على نجاحه واستمراره وبنسبة كبيرة.

الجدول رقم 17:يبين العلاقة بين مدى نجاح المشروع ونظرة الأسرة وموقفها من عمل المستفيدة قبل البدء بالمشروع

نظرة الاسرة قبل البدء / مدى نجاح المشروع	مشجع		معارض		آخرى		المجموع	
	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة
نعم	42	%51.22	23	%28.05	17	%20.73	82	%100
لا	4	%10.53	10	%26.31	24	%63.16	38	%100
المجموع	46	%38.33	33	%27.5	41	%34.17	120	%100

تبين معطيات الجدول أعلاه أن 38.33% من أفراد العينة تلقين تشجيع من الأسرة قبل البدء داخل هذه العينة 51.22% يرين أنهم ناجحات في مشاريعهن و 10.53% غير ناجحات في مشاريعهن،أما 27.5% من اللواتي كانت أسرهن معارضة في هذه العينة وجدنا 28.05% نجحت مشايعهن و 26.31% لم تنجح في البداية.

كما سجلنا 34.17% للحالات الأخرى والتي تمثل أساسا لا مبالاة الأسرة،أوعدم وجود الأسرة التي تلجأ لها المستفيدة كإحدى الأرامل التي صرحت بأنها هي ربة الأسرة.

من خلال ذلك يتضح التأثير الكبير الذي تضعه ثقة الأسرة،المتمثلة في تشجيع المرأة قبل بدئها للمشروع فقد كانت أكثر المشاريع الناجحة كانت مشعة من الأسرة ومدعمة برضاها حيث صرحت احداهن "مكنتش راح نبدأ أصلا كان ماوقفتش معيا عايلتي"(أنه لو لا وقوف عائلتها معها لما كانت قد بدأت في المشروع)،وهذا لما تعنيه الروابط الأسرية في المجتمع وقوة إحكامها،وارتباط إرادتها بإرادة أسرتها في أغلب الأحيان،كما كانت النسبة الأقل للواتي كانت أسرهن ضد عملهن،ومع ذلك فقد وجدنا العديد منهن خضن التجربة وحققن فيه نجاحا لا يمكن تجاهله،وقد أشارت إحدى المستجوبات أن أسرتها "كانت ترفض القرض وقالت أن فيه الربا وما

فهموش بلي راني درت لي مافيهش نرجع الدراهم كيما هي برك" في حين إحدى الأرامل صرحت"وقفوا ضدي بصح بديت نخدم في الدار وما نمدش يدي راني نخدم على ولادتي"(بدأت العمل في البيت رغم وقوفهم ضدي لأني أعمل من أجل أولادي،ولن أرتجي الصدقة من الغير).مع ذلك فقد حاولن تحقيق مشاريعهن على سطح الواقع.

وبالتالي قد يكون الرفض والحالات الأخرى حافز للسعي وللعمل أكثر،لأنه قد يكون بسبب قلة الثقة في قدرة المرأة على الالتزام بالعمل،خصوصا في البيت مع متطلباته والجهود التي تبذلها المرأة في الطبخ والتنظيف والسهر على متطلبات الأسرة...فنجاح المشروع يرتبط بدرجة كبيرة بنظرة الأسرة قبل البدء لأنها تعتبر الدفعة الحقيقة للنجاح.

الجدول رقم 18:علاقة نجاح المشروع بنظرة الأسرة لعمل المستفيدة بعد البدء بالمشروع

نظرة الأسرة بعد البدء بالمشروع / مدى نجاح المشروع	مشجع		معارض		آخرى		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ات	%
نعم	69	%84.15	06	%7.32	07	%8.53	82	%100
لا	14	%36.84	05	%13.16	19	%50	38	%100
المجموع	83	%69.17	11	%9.17	26	%21.66	120	%100

تبرز معطيات الجدول أعلاه أن 69.17% من المستجوبات صرحن بأن أسرهن تقوم بتشجيعهم بعد البدء بالمشروع حيث 84.15% مشاريعهن ناجحة وقد ارتفعت هذه النسبة مقارنة بالنظرة القبلية التي تم عرضها في الجدول السابق. بينما سجلت 9.17% فقد للواتي بقيت أسرهن ترفض عملهن في إطار القرض المصغر،داخل هذه العينة 13.16% مشاريعهن لم تنجح كما صرحهن.

ومما سبق فقد زادت نسبة النساء صاحبات المشاريع المشجعة من طرف الأسرة بعد البدء وخوض التجربة ويعد ذلك دليل الإنجاز الخاص للمرأة. وقد أوضحت إحداهن أن أسرتها لم تشجعها لأنها خافت من الدين ومن أنها لا تستطيع رده،ولكن مع بداية تسديد الأقساط وتحرك المشروع وبداية اثمار جهودها،بدأت أسرتها تشجعها وتساعدها وتهيئ لها الأجواء للعمل حيث صرحت إحداهن"كتجيني خدمة يكونوا قع يعاونوا فيا في شغل الدار باه نلهى للخدمة"(لما تكون عندي طلبيه يكون الجميع في مساعدتي في عمل المنزل حتى أتفرغ لإنجازها)

وبالتالي قد حدث تغير في نظرة الأسرة قبل البدء في المشروع وبعده خصوصا تلك اللاتي نجحت مشاريعهن،ويعد نجاح المشروع سبب من الأسباب التي تؤدي إلى تغيير الأسرة رأيها في ما يخص نشاط المرأة،وكذلك فيما يخص القروض المصغرة بدون فائدة،كما لاحظنا أن أسر بعض أفراد العينة رغم الحاجة الملحة والعوز إلا أنهم يتحاشون الخوض في تجربة القرض ،ولهذا فالرفض في بعض الأحيان يكون بسبب رفض فكرة القرض أصلا.ومن الرفض واللامبالاة وعدم المساعدة وتركها تقوم بالمشروع وحدها وتتحمل مسؤولياته أصبحت الأسرة تشجع المرأة وتساعدها وتهيئ لها الجو المناسب للعمل وتساهم في تطوير المشروع وإنجاحه.وهذا ما سنتعرض له في الجدول التالي.

الجدول رقم19:يبين علاقة مدى نجاح المشروع وتلقي المستفيدة المساعدة من الأسرة

تلقي مساعدة / مدى نجاح المشروع	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
نعم	58	%70.73	24	%29.27	82	%100
لا	10	%26.32	28	%73.68	38	%100
المجموع	68	%56.67	52	%43.33	120	%100

ومن خلال معطيات الجدول رقم 19وجدنا أن 56.67% من أفراد العينة يتلقين المساعدة من قبل الأسرة تدعمها في ذلك 70.73% مشاريعهن ناجحة. تقابلها 43.33% من اللواتي لا يتلقين المساعدة من قبل الأسرة تدعمها في ذلك 73.68% يرين أن مشاريعهن غير ناجحة.

نستنتج أنه كلما كان المشروع ناجح كانت الأسرة أكثر مساعدة للمرأة،وتقدر مجهودها وتكون الأسرة أكثر دعما لها،ومساعدتها قد تكون مادية أو معنوية وذلك بتوفير الجو المناسب والملائم للمرأة كي تعمل.

فتحقيق المرأة للنجاح في مشروعها وتحقيقها دخلا ماديا،ساهم في تغير نظرة الأسرة لها،حيث أنها أصبحت تدعمها وتقف معها في المراحل التي يحتاجها سير المشروع،خصوصا تسويق منتجاتها.في حين عدم نجاح المشروع وعدم تحقيقه للأرباح المتوقعة من المرأة تبعه في كثير من الحالات نفور الأسرة وعدم مساعدة المرأة وتركها تجابه متطلبات المشروع وحدها،مما يزيد في غرقها في الفشل أو عدم إحساسها بلذة النجاح مهما كان.

إضافة أن من بين أهم المؤشرات التي ارتأين وضعها لمعرفة تعزيز مكانة المرأة في الأسرة هو رضى وتقدير الآخرين لمجهداتها.

وكان السؤال كالتالي:هل يشعرك الآخرين بالتقدير والرضى على مجهودك؟

الجدول رقم 20:الشعور برضى وتقدير الآخرين لمجهودات المستفيدة

الرضى / التكرار	التكرار	النسبة
دائما	68	%65.67
أحيانا	43	%35.83
أبدا	9	%7.5
المجموع	**120**	**%100**

والآن سنربط تحقيق الأرباح وامتلاك محل بدرجة رضي وتقدير الأسرة للمجهودات التي تبذلها المرأة في إطار استفادتها من القروض المصغرة والقيام بمشروعها.

الجدول رقم21:تحقيق الربح وعلاقته برضى وتقدير الآخرين لمجهودات المستفيدة

رضى وتقدير الآخرين / تحقيق الربح	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	46	%75.41	14	%22.95	01	%1.64	61	%100
أحيانا	18	%37.5	27	%56.25	03	%6.25	48	%100
أبدا	04	%36.36	02	%18.18	05	%45.46	11	%100
المجموع	68	%56.67	43	%35.83	09	%7.5	120	%100

من خلال معطيات الجدول نجد أن 56.67% من النساء اللاتي يشعرهن أسرهن بالرضى وتقدير المجهودات المبذولة من طرفهن،تعززها 75.41% من اللاتي يحققن الأرباح دائما.

في حين نجد 7.5% من المستفيدات لا يشعرهن الآخرين أبدا بالرضى على مجهوداتهن تعززها 45.46% من اللاتي صرحن بأن المشاريع لا تحقق الأرباح أبدا.

وهنا يظهر الأثر الذي تتركه الأرباح التي تحققها المرأة المستفيدة من مشروعها على رضى وتقدير مجهوداتها حيث كل ما أثمرت هذه المجهودات زاد تقدير ورضى الأسرة على هذه المجهودات وتشعر المستفيدة بذلك،حيث صرحت إحداهن أنه"كيزيد الربح يكونوا قزاهيين بيا"(لما تزيد الأرباح تكون أسرتي فرحة بوجودي).وذلك لما كان التقدير والرضى على المجهود المبذول من طرف المرأة لا يكون إلا في حالة اثمار هذه المجهودات وذلك بالربح الذي تنتظره منها الأسرة،في

حين أن كل ما كان المشروع لا يحقق الأرباح المتوقعة كانت الأسرة لا تشعر المستفيدة بأي نوع من الرضى والتقدير لمجهوداتها مهما كانت كبيرة حسب تصريح إحدى المستفيدات.

الجدول رقم 22:علاقة امتلاك المرأة لمحل تجاري وشعورها برضى وتقدير الآخرين

رضى وتقدير / الآخرين امتلاك المحل	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	17	%60.71	09	%32.14	02	%7.15	28	%100
لا	51	%55.43	34	%36.96	07	%7.61	92	%100
المجموع	68	%56.67	43	%35.83	09	%7.5	120	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم22،أن أعلى نسبة تحصلت عليها المصرحات بأنهن دائما يشعرهن الآخرين بالرضى وتقدير لمجهوداتهن بنسبة 56.67%،من بينهن 60.71% من اللاتي يملكن محلات و55.45% لا يملكن المحلات،تليها نسبة 35.83% من اللاتي أحيانا ما يشعرهن الآخرين بالتقدير والرضى على مجهوداتهن،وداخل هذه العينة نجد أن 36.96% لا يمتلكن محل و32.14% يمتلكن محل،في حين نجد نسبة7.5% من اللواتي لم يتلقين التقدير والرضى على مجهداتهن المبذولة تدعمها 7.61%و7.15%من النساء لا يمتلكن محلات ويمتلكن محل على الترتيب.

ومما سبق نلاحظ أنه لا يوجد أثر كبير على امتلاك المحل وتحقيق رضى وتقدير الآخرين لمجهداتها فالنسب كانت جد متقاربة،ويعود ذلك إلى أن امتلاك محل ليس أمرا بيدها ولكنه أمر بيد رب الأسرة،كما أنه أمر يحتاج إلى مصاريف وإلى تجهيزات وإلى كراء كما صرحت إحداهن"الحانوت يلزم له كراء وصوالح والمبلغ كيما تعرفي صغير"(المحل يحتاج إلى الكراء وإلى

تجهيزات والمبلغ صغير لا يكفي).وعلى الرغم من ذلك فقد لمسنا أن امتلاك محل يكسب المرأة نوع من الثقة و الاستقلالية خصوصا إذا كان المحل مستقل عن البيت،ومع أن النساء اللاتي يمتلكن محلات لم تتعدى نسبتهم 23.33% إلا أنهن حققن رضى وتقدير الآخرين وكانت مقاربة جدا للواتي لا يمتلكن محل تجاري لتصريف منتجاتهن،وبالتالي يعد امتلاك محل من عدمه لا يؤثر بدرجة كبيرة على تحقيق رضى وتقدير الآخرين.

وقد وضعنا في الجدول الموالي علاقة نظرة الأسرة للمرأة بعد بدء المشروع ورضى المستفيدة على مداخيل المشروع:

الجدول رقم 23:علاقة نظرة العائلة بعد بدء المشروع ورضى المستفيدة على المداخيل

رضى المستفيدة على المداخيل / نظرة الأسرة بعد بدء المشروع	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تشجيع	41	%78.85	02	%3.85	09	%17.30	52	%100
رفض	09	%45	04	%20	07	%35	20	%100
آخر	33	%68.75	05	%10.42	10	%20.83	48	%100
المجموع	83	%69.17	11	%9.17	26	%21.67	120	%100

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أنه 69.17%من النساء اللواتي صرحن بالرضى على مداخل المشروع دائما،من بينهن 78.85% مشجعات من الأسرة،في المقابل نجد 9.17%من اللواتي أحيانا ما يكون راضيات على مداخيل المشروع،تدعمها في ذلك 20% من اللواتي أسرهن ترفض النشاط حتى بعد بدءه.

ومما سبق تشجيع المرأة من قبل الأسرة وحثها على العمل غالبا ما يسبب لها الشعور بالرضى على المداخيل وذلك دليل لما تعنيه الأسرة ونظرتها للمرأة وأثرهم حتى على شعورها،لأنها تعطي لها الدافع للإنجاز،وبذل قصار جهدها حتى تنال اعجاب الأسرة التي تشجعها لأنها تنتظر منها الكثير وتأمل منها تحسين أوضاعها فالحاجة هي السبب الرئيسي لكل المستجوبات في التوجه إلى القرض والعمل في البيت وتحمل مسؤولية مشروع قد لا تكون تعلم من تباعيته إلا القليل،مما أثر في الرضى على أرباحها،وجعلها ترى دائما المداخيل هي ناجمة على تشجيع الأسرة ودفعها مما جعلها في رضى دائم عليها.

نتائج الفرضية الأولى

بعد تحليل الجداول وربط مؤشرات المتغيرات ببعضها الخاصة منها بنجاح المشروع والخاصة بتعزيز مكانة المرأة داخل الأسرة وجدنا أن 68.33% يرين بأن مشاريعهن ناجحة وتحقق لهن دخل حسن،على الرغم من أن 23.33% فقط منهن تملك محل لمزاولة نشاطها أكثرهن عازبات بنسبة 56.25% على اعتبار مسؤوليات الزوج والأولاد وربة بيت أكثر وتكون على عاتق المتزوجة،في حين 38.33% كن مشجعات من قبل الأسرة قبل بدأ النشاط وزادت هذه النسبة لتصل 69.17% بعد بدأ المشروع مما يشير إلى التغير نظرة الأسرة قبل وبعدما رأيت أرباح المشروع كما وجدنا أن 65.67% كن دائما يشعرن برضى الآخرين وتقديرهم لمجهداتهن.

وبالتالي فالمرأة العاملة في إطار القرض المصغر والموجه إلى شراء المواد الأولية قد تنجح في النشاط الذي تمارسه وتحقق دخلا لها. وعملها هذا الذي يكون في الكثير من الحالات محلي داخل الأسرة،وقد لا تتعدى هي عتبة البيت إلا أن الأسرة تقوم بتشجيع المرأة المحاطة بظروف قاسية وغالبا ما تكون هي الدافع إلى مثل هذا النشاط،على غرار ذلك نجد أن النسبة الكبيرة للاتي يشعرهن الآخرين بالرضى وتقدير مجهداتهن والرضى عليهن هن متزوجات وماكثات في البيت،وهنا قد يكون شعورهن بالرضى وبنجاح المشروع غير متطلب،فهن لا يضعن أنفسهن محل مقارنة مع غيرهن من النسوة على عكس العازبات اللاتي قد تكون لديهن فرص أكبر للخروج بالتالي يكن أكثر تطلبا.

لهذا نرى أن الفرضية الأولى والتى تنص أنه كلما كان المشروع ناجحا تعززت مكانة المرأة داخل الأسرة قد تحققت وبنسبة كبيرة،فكلما كان المشروع ناجحا كان للمرأة مكانة أكبر داخل الأسرة من خلال تشجيعها وتقدير مجهودها.

المبحث الثالث:عرض بيانات الفرضية الثانية وتفسيرها

المساهمة في الميزانية وتوسيع الأدوار

في هذا المبحث الذي يعنى بالتحقق من الفرضية الثانية في بحثنا من خلاله نعرف مدى تأثير مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة على توسيع أدوارها من خلال ربط بعض المؤشرات التى تدل على كلا المتغيرات ببعضها ومحاولة تحليل ما تأتي به المعطيات الميدانية.

وأهم المؤشرات:تسديد الفاتورة،دفع مبالغ للأسرة والمساهمة في المصاريف قمنا بربطها ببعض المتغيرات كالحالة المدنية،وشبكة علاقات جديدة،شراء المستلزمات،تسهيل الأعمال المنزلية.

الجدول رقم 24:يبين علاقة الحالة العائلية و المساهمة في تسديد الفواتير

تسديد الفواتير / الحالة العائلية	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عزباء	15	%46.87	13	%40.63	04	%12.5	32	%100
متزوجة	49	%66.22	23	%31.08	02	%2.70	74	%100
أخرى	07	%50	04	%28.57	03	%21.43	14	%100
المجموع	71	%59.17	40	%33.33	09	%7.5	120	%100

من خلال الجدول الذي يربط بين الحالة العائلية للمستفيدة ومدى مساهمتها في دفع الفواتير الخاصة بالبيت،وجدنا أن 59.17% من المستفيدات صرحن بأنهن دائما يساهمن بتسديد فواتير البيت،داخل هذه العينة نجد 66.22% متزوجات 45.87% عازبات،كما سجلنا 7.5%أبدا لا يساهمن في تسديد الفواتير منهن21.43%من الحالات الأخرى(المطلقات والأرامل)وأصغر نسبة 2.70% للمتزوجات.

مما سبق يتضح أن الحالة العائلية للمرأة المستفيدة من القرض كلما اتجهت نحو الارتباط أي الزواج والحالات الأخرى التي تكون فيها،زادت نسبة مشاركتها في تسديد الفواتير الخاصة

بالبيت ومساعدة عائلتها.لأنها السبب الرئيسي الذي دفعها للسير في مثل هذه التجربة.وقد كانت هذه المشاركة عند المتزوجات أكثر،نظرا لما لها من واجبات داخل أسرتها فهي ربة البيت وأكثر مسؤولية.ولعل الملاحظ في العينة التي تحتوى على 61.67%من المتزوجات ترمي إلى أن أغلب الحالات التي تلجأ للاقتراض لها ارتباط قوي ومسؤوليات أكبر عليها تحملها والمشاركة في مجابهة متطلبات العيش الكريم لهذا هي تقوم بالمساهمة في تسديد فواتير البيت.

الجدول رقم 25:يبين العلاقة بين الحالة العائلية ودفع مبلغ محدد للأسرة

الدفع مبلغ محدد / الحالة العائلية	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عزباء	24	%75	5	%15.62	03	%9.37	32	%100
متزوجة	14	%18.92	57	%77.03	03	%4.05	74	%100
أخرى	06	%42.86	06	%42.86	02	%14.28	14	%100
المجموع	44	%36.67	68	%56.67	09	%6.66	120	%100

من خلال الجدول أعلاه نجد نسبة 56.67%من المستجوبات أحيانا ما يدفعن مبلغ محدد للأسرة تعززها 77.03%من المتزوجات،و15.62% للعازبات،في حين سجلنا أقل نسبة لدى اللواتي لا يساهمن أبدا في دفع مبلغ محدد للأسرة بـ 6.66% نجد داخلها 14.28% من الحالات الأخرى و 4.05% للمتزوجات.

مما سبق نجد أن أغلب المستفيدات أحيانا ما تقدم مبلغ محدد للأسرة،أي أنها لا تربط نفسها في نقطة محددة بل إن مساهماتها تتماشى وظروف الأسرة زيادة ونقصانا.كما أنها لا تحب أن تكون مشاركتها مالية أي نقود تقدمها لرب الأسرة ولكن كما صرحت إحدى المستجوبات أنها ترى ما ينقص الأسرة وما تحتاجه لتقوم بإحضاره أو تكلف من يحضره بعدما تعرف ما يحتاجه من مال كالغسالة والطباخة أو الثلاجة أو حتى دهن للبيت أو فراش أو أواني....

وقد لاحظنا أن النساء اللاتي ينشطن وتحقق مشاريعهن الربح أكثر اهتماما بالبيت كما أنه يحتوى على عدة دلائل للتأثيث الجديد،ولمسنا حب للعمل أكثر عند اللواتي يرن ثمرة عملهن أمامهن ولو كانت خزانة على الحائط.

الجدول رقم26:يُبين العلاقة بين الحالة العائلية وتسهيل العمل في البيت

تسهيل عمل البيت / الحالة العائلية	نعم		لا		المجموع	
	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة
عزباء	17	%53.12	15	%46.88	32	%100
متزوجة	71	%95.95	03	%4.05	74	%100
آخر	11	%87.57	03	%12.43	14	%100
المجموع	99	%82.5	21	%17.50	120	%100

من معطيات الجدول رقم 26 يتضح أن 82.50% صرحن بأنهن عملها قرب أسرتها سهل لها أعمال البيت،منهن 95.95% متزوجات،تقابلها 17.50% منهن 46.88% عازبات.

من خلال ذلك يتضح أنه كلما كانت المرأة متزوجة كلما كان عملها في البيت قرب أسرتها يسهل عليها انجاز واجباتها التي أُلزمت بأدائها هي دون غيرها،حيث نجد المرأة المتزوجة تزيد المسؤوليات التي تقع على عاتقها من تنظيف وطهي وسهر على متطلبات الزوج والأولاد،لهذا فعملها ونشاطها في البيت ووجودها قرب الأسرة ترى بأنه أمر سَهَل لها أعمالها الأسرية. كما قالت احداهن "عصفوريين بحجر واحد"،فهي لا تهمل واجباتها الأسرية وفي نفس الوقت تقوم بعمل تجني من خلاله أرباح لا بأس بها، تسد من حاجاتها.

وكذلك نجد أن معظم المستفيدات مهما كانت حالتهن العائلية فالعمل قرب الأسرة أمر ساعدهن كثيرا في عمل البيت.

الجدول رقم 27: يبين العلاقة بين الحالة العائلية وتكوين شبكة العلاقات الجديدة

شبكة علاقات جديدة / الحالة العائلية	نعم		لا		المجموع	
	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة
عزباء	27	%84.37	5	%15.62	32	%100
متزوجة	49	%66.22	25	%33.78	74	%100
أخرى	12	%85.71	02	%14.29	14	%100
المجموع	78	%65	42	%35	120	%100

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ 65%من المستفيدات صرحن بأنهن شكلن علاقات جديدة ومن بينهن 85.71% للحالات الأخرى و84.37%عازبات أما المتزوجات فقدرت نسبتهن بـ 66.22%،مقارنة باللواتي صرحن بـ لا نجد 35% منها 33.78% متزوجات و14.29% و15.62% من الحالات الأخرى والعازبات على التوالي.

مما سبق يتضح أن أغلب المستفيدات يرين أن العمل أضاف لهن شبكة علاقات جديدة، وهذا نظرا لطبيعة النشاط الذي يستدعي التسويق الشخصى للمنتوج أو بواسطة،كما يستلزم التعامل مع عدة جهات،فاحدى العازبات مثلا صرحت أنها أكثر تحرر من المرتبطات بالزوج الذي يفرض نوع من الحصار المقدس،كما نرى العازبات يسعين وراء ربط العلاقات الجديدة حتى تساهم في تسويق منتجاتهن حسبما صرحت إحداهن أنه (لابد من تكوين علاقات متجددة حتى تساعدك في استقطاب متعاملين جدد)،كما أن طبيعة العمل تستوجب الاتصال المباشر في كثير من الحالات بين المستفيدة وزبائنها،ولذلك نرى أن أغلبهن استطعن ربط علاقات جديدة وذلك ما ساهم في نجاح مشاريعهن،خصوصا وأننا حاولنا في دراستنا اختيار المشاريع الناجحة. وبالتالي لم تؤثر الحالة العائلية للمرأة على التمكين من تكوين شبكة علاقات جديدة فأغلب المستفيدات يرين بأنهن استطعن ربط شبكة معارف تسهم في سير المشروع.

الجدول رقم 28:العلاقة بين المساهمة في المصاريف وتسهيل المسؤوليات

تسهيل المسؤوليات / المساهمة في المصاريف	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	58	%84.06	11	%15.94	69	%100
أحيانا	39	%90.70	04	%9.30	43	%100
أبدا	05	%62.5	03	%37.5	08	%100
المجموع	102	%85	18	%15	120	%100

من خلال معطيات الجدول أعلاه،نجد أن **85 %** من أفراد العينة صرحن بأن العمل في البيت يسهل لهن المسؤوليات المنزلية منهن 90.70**%** أحيانا تساهم في المصاريف بينما 15**%** منهن صرحن بأن العمل في البيت لم يسهل لهن المسؤوليات الأسرية داخل هذه العينة 37.5**%** لا يشاركن أبدا في المصاريف.

ومما سبق نرى أن النساء اللاتي لهن دائما ارتباط مادي بالأسرة هن اللاتي يرين بأن العمل في البيت يسهل لهن مسؤولياتهن حيث أن اللواتي يكن يساهمن بالمصاريف الخاصة بالبيت وبأفراد الأسرة يكن أكثر ارتياحا بالعمل قربهم،وبالتالي يساعدهن ذلك على أن يقمن بما تستدعيه مراكزهن داخل الأسرة كل حسب حالتها العائلية،وحسب أسباب توجهها لمثل هذه السياسات التي هي بدورها تسعي إلى توسيع وتطوير المرأة وإخراجها من إطارها المحدد أو المحدود الذي رسمه لها المجتمع وقيدتها به العادات والتقاليد المتوارثة.

كما لاحظنا أن المرأة التي كثيرا ما تساهم في المصروف تكون أكثر إدراكا لمتطلبات الأسرة،ودائما ترى في وجودها قرب العائلة شيء إيجابي ويساعدها على أداء واجباتها المفروضة عليها من قبل الأسرة والمجتمع،والمنوطة بالمرأة دون غيرها.

الجدول رقم 29:يبين العلاقة بين المساهمة في المصاريف وتكوين شبكة علاقات جديدة:

تكوين شبكة علاقات / المساهمة في المصاريف	نعم		لا		المجموع	
	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة
دائما	50	%72.46	19	%27.54	69	%100
أحيانا	25	%58.14	18	%41.86	43	%100
أبدا	03	%37.5	05	%62.5	08	%100
المجموع	78	%65	42	%35	120	%100

من خلال معطيات الجدول يتضح أن 65% من أفراد العينة صرحن بأنهن كون شبكة علاقات جديدة،نجد داخل هذه العينة72.46% دائما تشارك في مصروف البيت،مقارنة بـ35% صرحن بأنهن لم يكون علاقات جديدة نجد داخلها 62.5% من اللواتي لا تساهمن أبدا في المصاريف.

من خلال هذا الجدول نجد أن المساهمة في المصروف مكنت أفراد العينة من تكوين شبكة علاقات الجديدة،لها أثر على العملية الانتاجية وعلى توسع النشاط كما صرحت إحدى المستفيدات"درت معارف جدد وصح عاونوني في خدمتي"(كونت علاقات جديدة وحقيقة ساعدونى في عملى).

ومن الملاحظ أن المرأة التي لها توجه في المساهمة بالمصروف،هي الأكثر توجه لربط علاقات جديدة،و يساعدها أو يفرض عليها ذلك الانشغال بالمصاريف ربط وتكوين علاقات

جديدة،تساعد في سير المشروع وتحسينه،مما يستوجب الربط بين كبر المسؤولية على المرأة وحتمية ربط العلاقات الجديد،وذلك حسب تصريحات أغلب النسوة،ومن الملاحظ أيضا أن شبكة العلاقات ليست بالضرورة تلك التي تكون بين المرأة والرجال المتعامل معهم،ولكنها تضم مجمل الزبائن ومعارف المرأة الذين يجمعهم شغل واحد والذين يشتركون في نوع النشاط والتسويق،ومن خلال ذلك نجد أن العلاقة بين المشاركة في المصروف وتكوين علاقات جديدة هي علاقة طردية.وتبقى الكثير من المستفيدات رغم شبكة العلاقات الجديدة تتواصل معهم بالواسطة،وذلك ما سيتبين أكثر في الفرضية الثالثة.

الجدول رقم 30:يبين علاقة دفع مبلغ محدد للأسرة وتسهيل مسؤوليات المرأة داخل الأسرة

تسهيل المسؤوليات / دفع مبلغ محدد	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	44	%93.62	3	%6.38	47	%100
أحيانا	52	%83.87	10	%16.13	62	%100
أبدا	6	%54.54	5	%45.46	11	%100
المجموع	102	%85	18	%15	120	%100

من خلال الجدول أعلاه نجد أن 85% من أفراد العينة صرحن بتسهيل مسؤولياتهم الأسرية،من بينها 93.62% دائما يدفع مبلغ محدد لأسرة،بالمقابل 15% من اللواتي صرحن بعدم تسهيل المسؤوليات،من بينهم 45.46% من اللواتي بأنهن أبدا لا يدفعن مبلغ محدد للأسرة.

مما يسبق نجد أن معظم اللواتي صرحن بأن العمل قرب الأسرة وفي البيت،ساهم في تسهيل مسؤولياتهم الملزمين بها داخل الأسرة،هن من اللواتي دائما يساهمن في دفع مبالغ محددة،وذلك لأنهن أكثر ارتباطا بمستلزمات الأسرة وبما يحتاجه أفرادها،ومن الملاحظ أن الدوافع

التي تستدعي الاقتراض والعمل في البيت لا تخرج على الظروف الصعبة التي تعيشها المستفيدة،لهذا المرأة تعمل لتوفر ما يلزم عائلتها،ولما تكون قريبة منها أمر يسهل لها مسؤولياتها.ومهما كان وضع المرأة من ناحية دفع مبالغ للأسرة أولا فعملها سهل لها مسؤولياتها.

ويتضح عدم وجود علاقة بين دفع مبلغ محدد وتسهيل المسؤوليات داخل الأسرة،وهذا ما يؤكد ما تحصلنا عليه في الجدول السابق،ففي كل الحالات لم تتأثر ممارستها لمسؤولياتها بدفعها لمبلغ لأسرتها،هذه الأخيرة التي في الغالب تساعدها وتوفر لها الجو الملائم لممارسة نشاطها حتى تزيد من اسهاماتها.

الجدول رقم 31:يبين العلاقة بين دفع مبلغ محدد للأسرة وشراء المستلزمات الخاصة بالنشاط الممارس.

شراء المستلزمات / دفع مبلغ محدد	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	التكرار	النسبة
دائما	7	%14.89	19	%40.43	21	%44.68	47	%100
أحيانا	12	%19.35	14	%22.58	36	%58.06	62	%100
أبدا	3	%27.27	2	%18.18	6	%54.55	11	%100
المجموع	22	%18.33	35	%29.17	63	%52.5	120	%100

تبرز معطيات الجدول رقم31 أن 52.5% من أفراد العينة لا يشترين مستلزمات المشروع بأنفسهن أبدا منهن58.06% أحيانا يشاركن في دفع مبلغ محدد للأسرة،بينما 18.33% صرحن بأنهن دائما يشترين مستلزمات عملهن بأنفسهن،منهن27.27% لا يدفعن مبلغ محدد للأسرة.

ومن خلال الجدول يتضح أن النساء اللواتي يشترين مستلزمات نشاطهن بأنفسهن قلّما يشاركن في دفع مبلغ محدد للأسرة،ولكن حسب تصرح إحداهن"مصروف الدار نتاع كل يوم قليلش ما ندخل فيه لخاطر تجيني دراهم كل مرة كفاش"أنها (لا تدفع مبلغ محدد للأسرة لأنها في كل مرة تتحصل على مبلغ مختلف)،كما أن أغلبهن لا يذهبن لشراء مستلزمات نشاطهن لوحدهن،ولكن يستعن بأحد أفراد العائلة في الغالب يكون الزوج أو الأب حسب تصريحات المستفيدات،وذلك رغم أنهن يشاركن في دفع مبالغ محددة للأسرة وتساهمن في مدخول عائلاتهن.

وبالتالي مشاركة المرأة في الجانب المادي لأسرتها لم تمنحها حرية الخروج للسوق ولو لشراء مستلزمات نشاطها ومشروعها المنزلي،فقد صرحت إحدى المستفيدات"أنا والو مانشريش صوالحي أروحي ما نخرج لسوق عيب عندنا" ولعل منهن ما ترجع ذلك للعادات والتقاليد التي نشأت في أحضانها،ومنهن من ترى ذلك يرجع لزوجها الذي يمنعها من التوجه للسوق أصلا،أما من اللواتي صرحن بأنهن يشترين مستلزماتهن بأنفسهن فمنهن من ترى ذلك إلزامي"لازم أنا نشرى صوالحي لأنني نعرف واش نحتاج" ومن ذلك فبالرغم من مشاركة المرأة في دفع مبلغ لأسرتها إلا أن ذلك لم يؤثر على ما كانت عليه من ناحية خروجها للسوق وشرائها مستلزماتها.

الجدول رقم 32:يبين العلاقة بين دفع مبلغ للأسرة ومعرفة المتعاملين معهم في تسيير المشروع.

معرفة المتعاملين / دفع مبلغ للأسرة	نعم		لا		المجموع	
	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة
دائما	08	%17.02	39	%82.98	47	%100
أحيانا	19	%30.64	43	%69.36	62	%100
أبدا	06	%54.54	05	%45.46	11	%100
المجموع	33	%27.5	87	%72.5	120	%100

من خلال معطيات الجدول رقم 32 نجد أن 72.5% من أفراد العينة صرحوا بأنهم لم يشكلوا علاقات جديدة،نجد داخلها 82.98%من اللواتي دائما يشاركن في دفع مبلغ محدد للأسرة،بالمقابل 27.5% صرحوا بأنهم شكلوا علاقات جديدة،نجد داخلها 54.54% من اللواتي أبدا لا يدفعن مبلغ للأسرة.

نجد أن المرأة التي تدفع مبلغ محدد لأسرتها هي الأكثر ارتباطا بها،وتكون أسرتها بأمس الحاجة لأي دخل يزيد من مستواهم المادي ويقلل عوز أفرادها،وتكون المرأة في هذه الظروف منشغلة ومشدودة إلى أسرتها،هاته الأخيرة التي قد تملأ وقت المرأة وتمنعها من ربط علاقات جديدة،أو أنها تحول بينها وبين ربط علاقات جديدة حتى وإن كانت في إطار عملها ونشاطها أو حتى في تعاملها مع زبائنها،ومن ثم يخلق ذلك نوع من الحيز المغلق لتبادل وتعامل المرأة مع محيطها الخارجي،ويحدد لها علاقاتها حسب تصريح إحدى المستفيدات"معنديش الوقت باش ندير معريفة جديدة ما يهداني راجلي راه متكلف بكل شي""لا يوجد عندي الوقت لربط علاقات جديدة كما أن زوجي لا يسمح لي وهو متكفل بكل شيء".

ومن خلال ذلك فالمرأة لا تولي أهمية كبيرة لتوسيع دائرة معارفها بقدر ما تسعى إلى تحقيق أعلى مستوى من الدخل لتساهم به في أسرتها.

الجدول رقم 33:العلاقة بين دفع مبلغ للأسرة والتأثير على العلاقات الأسرية

العلاقات الأسرية / دفع مبلغ للأسرة	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دائما	04	%8.51	43	%91.49	47	%100
أحيانا	10	%16.13	52	%83.87	62	%100
أبدا	03	%27.27	08	%72.73	11	%100
المجموع	17	%14.17	103	%85.83	120	%100

يبين الجدول أعلاه أن 85.83% من المستفيدات لم تتأثر علاقاتهم الأسرية بالعمل،من بينهم 91،49% دائما يدفعن مبالغ مالية للأسرة،بالمقابل 14.17% تأثرت علاقاتهم الأسرية بالعمل أو النشاط الممارس،نجد داخلها أكبر نسبة للواتي أبدا لا يدفعن مبالغ للأسرة بـ27.27%.

مما سبق نجد أن المساهمة التي تدفعها المرأة في الأسرة جعلتها تطمئن من ناحية علاقاتها الأسرية وترى في أن نشاطها لم يؤثر على الروابط التي تجمعها بأفراد أسرتها،حيث ترى إحداهن أن سبب نشاطها هو أسرتها وظروفها،لأنها هي الدافع لعملها لهذا لم تأثر على ما يجمع بينهم من صلات،ولكنها وثقة تلك الروابط لأن واقعها دفعها للنشاط ومن أجلها هي في صراع مع الزمن،كما صرحت إحداهن "ماأثرتش خدمتي على حياتي في الدار مع عايلتي لأني نخدم على جالهم"(لم يؤثر نشاطي على علاقاتي الأسرية لأنني أعمل من أجلهم).وهنالك من ترى في نشاطها هذا واجب تؤديه من أجل أسرتها ومن أجل مجابهة ظروف الحياة.كما أن المرأة تعد جزء لا يتجزأ من الأسرة وأسسي لوجودها ومن ذلك وجوب الحفاظ على هذا الكيان الذي يجمع الكل تحت سقف الأسرة،ويوطد الروابط الاجتماعية التي تكون بين أفرادها.

وعلى الرغم من ذلك نجد من صرحت هنا أن علاقاتها الأسرية تأثرت بعدم دفعهم لمبالغ مالية،وقد يرجع ذلك إلى أن الأسرة تنتظر من المستفيدة أكثر مما تنجزه،وتعلق عليها آمال أكبر،وذلك حسب تصريح بعض المستفيدات.

وبالتالي دفع مبلغ لأسرة أمر لم يؤثر على العلاقات الأسرية للمرأة وأن دفعها لهذه المبالغ هو سبب عملها،لهذا في حالة الدفع تبقى العلاقات الأسرية تعرف الاستقرار ولكن في حالة الرفض أو التمنع تبقى العلاقات الأسرية للمستفيدة مستمرة. وذلك يرجع إلى أن الغاية من عملها هذا هو مساعدة الأسرة التي تكون على الأغلب هي المشجع للنشاط.

الجدول رقم 34:يبين العلاقة بين المساهمة في المصاريف وأثرها على العلاقات الأسرية للمستفيدة.

تأثر العلاقة الأسرية / المساهمة في المصاريف	نعم		لا		المجموع	
	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة
دائما	09	%13.04	60	%86.96	69	%100
أحيانا	05	%11.63	38	%88.37	43	%100
أبدا	03	%37.5	05	%62.5	08	%100
المجموع	17	%14.17	103	%85.83	120	%100

يبرز الجدول رقم34 أن 85.83%من اللواتي لم تتأثر علاقاتهن الأسرية وداخل هذه العينة نسب متقاربة لكل من دائما تساهم في المصاريف وأحيانا ونسبهم هي على التوالي88.37% و88.37%.بالمقابل نجد 14.17%تأثرت علاقاتهم الأسرية ونجد أعلى نسبة للواتي لا يساهمن أبدا بالمصاريف بنسبة 37.5%.

وهذه النتائج تؤكد صحة التحليل ونتائج الجدول السابق حيث أنه كلما كانت المرأة المستفيدة من القرض تصرف ما تجنيه على الأسرة أو أنها تعطيه نقدا لأسرتها لم تتأثر علاقاتها الأسرية لأن هذه الأخيرة هي التي دفعت بها في الغالب للنشاط،كما أنها تنتظر ما تجنيه،وبالتالي مشاركة المرأة في اقتصاد الأسرة وإن كان ذلك بالمنظور المصغر الناجم عن القرض المصغر ونشاطها الأصغر لم تأثر في علاقات المستفيدة الأسرية.

نتائج الفرضية الثانية

في هذا المبحث الذي يعنى بالتحقق من الفرضية الثانية في بحثنا من خلاله تعرفنا على مدى تأثير مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة على توسيع أدوارها من خلال ربط مؤشرات كلا المتغيرات ببعضها ومحاولة تحليل ما تأتي به الاحصائيات،وأهم المؤشرات المساهمة في تسديد الفواتير،دفع مبلغ محدد للأسرة والمساهمة في المصاريف قمنا بربطها ببعض المتغيرات كالحالة العائلية،وشبكة العلاقات الجديدة،شراء المستلزمات،وتسهيل الأعمال المنزلية.

بعد التحليل والتفسير،وجدنا أن أغلب المستفيدات المتزوجات يساهمن في دفع فواتير المنزل ويشاركن في دفع مبالغ مالية للأسرة كما أن أغلبهن يرين في عملهن في البيت وقرب الأسرة أمر يسهل لهن مسؤولياتهن،وبالتالي تؤثر الحالة المدنية على مساهمة المرأة ونظرتها لعملها.

كما وجدنا 84.06% من المساهمات في المصاريف و93.62% من اللاتي تدفعن في مبالغ مالية للأسرة يرين أن العمل في البيت ساعدهن على أن لا يقصرن في مسؤولياتهن الأسرية وبالتالي أصبحت أسهل،و72.46% تمكن من تكوين شبكة علاقات جديدة،كما أن أغلب اللاتي صرحن بدفع مبالغ مالية للأسرة لا يعرف كل المتعاملين معهم شخصيا،91.94%منهن لم تتأثر علاقاتهن الأسرية بعملهن وبدفع مبالغ للأسرة من عدمه.

ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا أن مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة تزيد من توسع أدوارها بنسبة كبيرة،رغم أن كل المستفيدات هن من الطبقة الكادحة أو المتوسطة وأكثرهن متزوجات ولهن ارتباطات كبيرة تمنعهم من القيام بالأدوار التي يتطلبها المشروع كالتسويق والبيع،فهن على الأغلب يتولين عملية الانتاج ويتولى الرجل الباقي و ينوب عنهن،ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى العادات والتقاليد التي نمت فيها هذه المرأة،فكل المستفيدات هن من أسر بسيطة تكون المرأة فيها تتمتع بنوع من الخصوصية،كما لاحظنا أن هناك اقتناع بالعمل داخل البيت لكثرة ارتباطاتهن

وعدم وجود البديل أو المعين لهن في الغالب،كما أن المساهمة في المصاريف أدت إلى زيادة الثقة في المرأة مما ساعد على ربطها لعلاقات جديدة،غير أنه توجد من لم تتمكن من التعرف على المتعاملين وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى التنشئة التي نمت في ظلالها والتي تجعل المرأة ترى العالم الخارجي من خلال أعين الرجل.

لهذا نرى أن الفرضية الثانية والتى تنص أنه كلما زادت مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة زادت أدوارها اتساعا تحققت بنسبة كبيرة،فكلما كانت المرأة تساهم في المصاريف وتساهم بدفع مبالغ للأسرة وفي تسديد فواتير البيت،قد تتمكن من ربط علاقات جديدة ولكن ليس بالضرورة تعرف كل المتعاملين،كما أن علاقاتها الأسرية وروابطها لم تتأثر من القيام بالمشروع.

المبحث الرابع :عرض بيانات الفرضية الثالثة وتفسيرها

. تسيير المشروع والسلطة الأسرية

في هذا الفصل الذي يعنى بالتحقق من الفرضية الثالثة في بحثنا من خلاله نعرف مدى تأثير تسيير المرأة لمشروعها وأثره على سلطتها الأسرية من خلال ربط بعض المؤشرات التى تدل على كلا المتغيرات ببعضها ومحاولة تحليل ما تأتي به الاحصائيات

الجدول رقم 35:العلاقة بين نمط الأسرة والتدخل في أوقات العمل

التدخل في أوقات العمل / نمط الأسرة	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	النسبة	ت	%
ممتدة	14	%82.35	02	%11.76	01	%5.89	17	%100
نووية	31	%30.10	50	%48.54	22	%21.36	103	%100
المجموع	45	%37.5	52	%43.33	23	%19.17	120	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن 82.35% من النساء اللواتي ينتمين للأسر الممتدة دائما الأسرة تتدخل في أوقات العمل،بالمقابل نجد 48.54% من اللواتي ينتمين للأسر نووية وأحيانا ما تتدخل الأسرة في أوقات عملهن.

ومما سبق نجد أنه كلما توجهنا نحو الأسر الممتدة يزيد تدخل أفرادها في عمل المرأة وأوقاته،حيث تكون مسؤولياتها أكبر ويوجد أفراد أكثر،لهذا يكثر التدخل في أوقات عملها،حيث صرحت إحداهن تعمل في النسيج أنها لا تستطيع العمل إلا إذا أنهت جميع أعمالها المنزلية من ترتيب وتنظيف وطهي.

كما أن التدخل في أوقات عملها من قبل الأسرة قد يكون في تسريع العمل.كما أنه يستطيع أن يعرقل عملها إذا كانت تكلفها بأعمال إضافية ولا تساعدها في متطلبات المنزل،بينما المرأة التي تنتمي للأسر النووية قلما تكون هناك تدخلات في عملها ووقته. لهذا فنوع الأسرة يؤثر على التدخل في أوقات العمل.

الجدول رقم 36:علاقة الحالة العائلية بنوع التسويق

التسويق / الحالة العائلية	مباشرة		بواسطة		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عزباء	17	%53.13	15	%46.87	32	%100
متزوجة	12	%16.22	62	%83.78	74	%100
آخرى	05	%35.71	09	%64.29	14	%100
المجموع	34	%28.33	86	%71.67	120	%100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن 71.67% من المستفيدات يسوقن منتوجتهن بواسطة،تدعمها في ذلك 83.78% من المتزوجات تليها 64.29% للحالات الأخرى و46.87% للعازبات،بالمقابل 28.33% تسوقن منتوجاتهن مباشرة تدعمها في ذلك 53.13% للعازبات تليها35.71% تمثلها الحالات الأخرى بينما 16.22% للمتزوجات.

ذلك يوضح أنه كلما كانت المرأة متزوجة فإن عملية التسويق تكون بواسِطة وغالبا ما تكون من طرف الزوج،وتكون هي متفرغة للإنتاج وذلك على غِرار العازبات اللواتي يجدن الحرية الأكبر وربما الوقت للقيام بتسويق المنتوج مباشرة.

إضافة أن أصحاب المشاريع الخاصة بالخدمات يمثلن النسبة الأكبر لأن الخدمات تكون مباشرة ولا تستدعي الواسطة.وبرغم من أن المرأة تقوم بالعمل من أجل مساعدة الأسرة بالدرجة الأولى إلا أنها تبقى دائما تحت وصايتها،ولا يسمح لها بتعدي الحدود التي رسمت لها من طرف

عادات وتقاليد المجتمع وتبقى قائمة على الانتاج ومغيبة في غيره من العمليات التي يتطلبها المشروع.

الجدول رقم 37:يبين العلاقة بين استخراج الوثائق والمشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة

المشاركة في اتخاذ القرارات / استخراج الوثائق	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أنت	09	%42.86	07	%33.33	05	%23.81	21	%100
الأسرة	02	%2.32	53	%61.63	31	%30.05	86	%100
آخر	01	%7.69	05	%38.46	07	%53.85	13	%100
المجموع	12	%10	65	%54.17	43	%35.83	120	%100

يبرز الجدول 54.17% من اللاتي أحيانا تشارك في اتخاذ القرارات نجد داخل هذه العينة منهن 61.63% من اللواتي الأسرة هي التي استخرجت الوثائق الخاصة بالمشروع،بالمقابل سجلنا 10% من اللاتي دائما يتخذن القرارات في الأسرة منهن 42.86% استخرجن الوثائق بأنفسهن.

مما سبق يتضح أن معظم المستفيدات لم يقمن باستخراج الوثائق المتعلقة بالمشروع بأنفسهن بل الأسرة تكفلت بذلك،لأن الملف يحتاج إلى وثائق عديدة تستلزم الذهاب والإياب إلى البلدية والمحكمة...،ما يستلزم جهد وإعانة وتدخل العنصر الرجالي سواء كان الأب أو الزوج أو الأخ،كما أنهن قلما يتدخلن في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة،ما يبين درجة من تباعية المرأة للأسرة حيث أن مشروعها ليس بالأمر الخاص بها وحدها بل هو أمر متعلق بالأسرة وتشارك هذه الأخيرة في كل حيثيات المشروع منذ انطلاقه.

وبالتالي استخراج الوثائق الخاصة بمشروع المستفيدة من القرض لم يؤثر بدرجة كبيرة على درجة اتخاذ القرارات الأسرية،كما أن صرحت احدى المستفيدات أن الظروف الصعبة دعتها للعمل،والأسرة التي هي جزء منها وقيامها باستخراج الوثائق بدلا عنها أمر يرمي للاعتناء كما ترى إحداهن،وذلك لم يؤثر على اتخاذها القرارات داخل الأسرة،فقد بقيت تدخلاتها محتشمة ولا تكون إلا في بعض الأمور الصغيرة وليس في الأمور المصيرية.

الجدول رقم 38:العلاقة بين تحديد ثمن المبيعات والمشاركة في اتخاذ القرارات

المشاركة في اتخاذ القرارات / ثمن المبيعات	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	11	%30.56	17	%47.22	08	%22.22	36	%100
لا	01	%1.19	48	%57.14	35	%41.67	84	%100
المجموع	12	%10	65	%54.17	43	%35.83	120	%100

من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن 54.17% من النساء المشاركات في اتخاذ القرارات أحيانا من بينهن 57.14% لا يتدخلن في ثمن المبيعات،بالمقابل أقل نسبة سجلت عند المشاركات في اتخاذ القرارات بـ 10% منهن 30.56%يتدخلن في ثمن المبيعات.

فتثمين المنتجات أو خدمات المنتظرة في إطار نشاطها بما اقترضته أمر لابد منه وهو الأهم في كل العملية،لأن الحاجة المادية هي السبب الرئيسي للعمل ولنتهاج مثل هذه السياسات،وتعد المرأة المستفيدة الناشطة هنا يد عاملة قلما تتدخل في وضع ثمن لمنتجها وبذلك نجد أنها تغيب في هذه العملية ولذلك لم تتأثر وضعيتها في اتخاذ القرارات مادام الأمر متعلق بها أو بغيرها من أفراد

الأسرة،كما صرحت إحدى المستجوبات لا تشارك في تحديد ثمن منتجها أنها لا تتدخل في قرارات الأسرة بل إن زوجها له الأمر كله،ولهذا نجدها لا تحدد في الغالب ثمن مبيعاتها كما أنها قلما تشارك في اتخاذ القرارات لهذا لا توجد علاقة بين تحددها لثمن المنتجات والمشاركة في قرارات الأسرة.

الجدول رقم 39:يبين علاقة الاستفسار من الوكالة بالمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة

المشاركة في اتخاذ القرارات / الاستفسار من الوكالة	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أنت	05	%55.56	02	%22.22	02	%22.22	09	%100
الأسرة	05	%4.81	60	%57.95	39	%37.5	104	%100
آخر	02	%28.57	03	%42.86	02	%28.57	07	%100
المجموع	12	%10	65	%54.17	43	%35.83	120	%100

يبين الجدول أعلاه أن 54.17% أحيانا ما يشاركن في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة منهن 57.95% أحد أفراد الأسرة يستفسر لهن من الوكالة. بالمقابل نجد أقل نسبة عند اللاتي دائما يشاركن في القرارات بـ10% منهن 55.56% تقمن بالاستفسار من الوكالة بأنفسهن.

مما سبق يبرز لنا الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة في حياة المشروع،فقد صرحت أغلب المستفيدات أن الاستفسار من الوكالة أمر يقوم به أحد أفراد الأسرة(أب . أخ . زوج)،كما أن الأسرة تمنع التوجه للإدارات وهي تنوب عنها في ذلك.

لأنها ترى فيه نوع من الاختلاط هي في غنى عنه مادام الرجل سيتولى ذلك حسب تصريح الأغلبية 86.67%،بينما نجد أن أغلبهن قلما يشاركن في اتخاذ القرارات بالأسرة،كما أن

الاستفسار من الوكالة الذي يقوم به العنصر الرجالى لم يؤثر على المرأة والمشاركة داخلها لأنها ترى في أن تدخلاتها في الغالب تكون في المرتبة الثانية وذلك حسب تصريح أغلبية المستفيدات خصوصا المتزوجات منهن فقد لاحظنا تأثير كبير لحالة المرأة المدنية على كل حيثيات سير المشروع وتابعاته.

كما وجدنا أن بعضهن يرجعن ذلك لكونهن نساء وأن بعض الوظائف لسن مؤهلات لها،وقد أشرنا إلى ذلك في الجانب النظري حيث"أن النساء في نمائهن الجسماني وطبائعهن وعقلياتهن متخصصات تخصصا فريدا من نوعه،في وظائف الأمومة ورعاية المنزل وأفراد الأسرة،فإذا توظفت بأية طريقة أخرى...هدد سلامة فكرها وصحتها وحتى حياتها"[1] . وبالتالي قد يرجع ذلك إلى اعتقاد أنهم بذلك يحمون أنوثة المرأة وحياتها.

الجدول رقم 40:يبين العلاقة بين استخراج الوثائق والاستشارة في مواضيعها الخاصة

الاستشارة في مواضيعها / استخراج الوثائق	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أنت	04	%19.05	08	%38.09	09	%42.86	21	%100
أحد أفراد الأسرة	07	%8.14	52	%60.46	27	%31.39	86	%100
آخر	06	%46.15	05	%38.46	02	%15.39	13	%100
المجموع	17	%14.17	65	%54.17	38	%31.66	120	%100

[1] روبرت سميتس،مرجع سابق،182.

يبين الجدول40 أن 54.17%من المستجوبات أحيانا ما تقوم الأسرة باستشارتهن في مواضيعهن الخاصة نجد داخل هذه العينة 60.46%منهن تقوم الأسرة باستخراج وثائق المشروع بدلا عنهن(الأب أو الأخ أو الزوج)،بالمقابل سجلت أقل نسبة عند اللاتي دائما تقوم الأسرة باستشارتهن في أمورهن الخاصة بـ14.17% نجد داخلها 46.15%قام شخص أخر باستخراج الوثائق المتعلقة بالمشروع.

وبالتالي يعد الاستفسار من الوكالة أمر يحضا بعناية الرجل،ويحرص على القيام به دون تدخل المرأة صاحبة المشروع وذلك لم يؤثر على استشارتها في المواضيع الخاصة بها،وقد صرحت إحداهن أنها قلما تتم استشارتها لأنه لا توجد لها مواضيع تخصها وحدها،من خلال هذا نجد أن المرأة داخل الأسرة كيان مرتبط تابع للرجل وتنتظر منه التدخل أو النيابة عنها في كل الأمور المتعلقة بها،وبالتالي وجدنا أن المجتمع الداخلى لا يزال يحمل أفكار التباعية في كثير من الأمور التي تعني المرأة،التي "مازالت تعاني من مشكلة الدونية فهي تخاف دائما من رد فعل المجتمع على سلوكها.. وهي مكيفة منذ صغرها بتأثير التربية البيتية وبتأثير المجتمع"[1]،لذلك لاحظنا نوع من التقبل والرضا بالأمر الواقع من قبل غالبية النسوة.

[1]عبد الهادي عباس،**المرأة والأسرة**،الجزء الثالث،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،دمشق،ب ت،ص1263

الجدول رقم 41:يبين علاقة بين الاستفسار من الوكالة والاستشارة في المواضيع الخاصة

الاستشارة في مواضيعها / الاستفسار من الوكالة	دائما		أحيانا		أبدا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أنت	05	%55.56	03	%33.33	01	%11.11	09	%100
أحد أفراد الأسرة	10	%9.60	59	%56.70	35	%33,70	104	%100
آخر	02	%28.57	03	%42.86	02	%28.57	07	%100
المجموع	17	%14.17	65	%54.17	38	%31.66	120	%100

من خلال الجدول رقم41 نجد أن 54.17%تقوم الأسرة باستشارتهن أحيانا نجد داخلها 56.70%من اللاتي تقوم الأسرة بالاستفسار من الوكالة،بالمقابل نجد 14.17% فقط من اللاتي تستشار في مواضيعها الخاصة ونجد داخلها 55.56% تستفسر من الوكالة وحدها.

مما يرمز إلى نوع من التحرر عند الأقلية التي ترى في أن المشروع أمر يعنيها لأنه باسمها وتقوم به هي،وبالتالي فلابد أن تشرف على كل خطواته بنفسها،ما يعني أن ذلك سمح للقليل من النسوة أن يتمتعن بنوع من المكانة الخاصة داخل الأسرة بحيث تقوم دائما باستشارتهن في أمورهن الخاصة ولا تقرر بدلا منهن،وقد لاحظن ذلك عند ذوات المستوى التعليمي المرتفع وهن الأقلية وذلك لما تقدمه الأسرة من تقدير للمرأة المتعلمة رغم أنها قد تمنع تعلمها،وهاته المفارقة تصر على الظهور في عديد الظواهر وترتبط بالمواضيع التي تعنى بالمرأة.كما وجدنا سابقا أعلى نسبة لدى اللاتي صرحن بأن الأسرة تنوب عليهن في استخرج وثائق المشروع،لأنها أكثر منها معرفة بأمور الوثائق وهي لا تعرف حتى الأماكن التي تستخرج منها حسب تصريح إحدى المستجوبات،هذا ما أدى إلى عدم استشارتهن في الأمور التي تعنيها إلا أحيانا،مما يبين الارتباط النسبي بين

الاستفسار من الوكالة واستشارة المرأة داخل البيت حيث كلما كانت تتولى عنها الاستفسار من الوكالة قلما تمت استشارتها في أمورها الخاصة.

الجدول رقم 42:يبين العلاقة بين الاستفسار من الوكالة وصاحب السلطة

صاحب السلطة / الاستفسار من الوكالة	أنت		آخر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
أنت	7	%77.78	2	%22.22	09	%100
أحد أفراد الأسرة	3	%2.88	101	%97.12	104	%100
آخر	1	%14.28	6	%85.72	07	%100
المجموع	11	%9.17	109	%89.83	120	%100

يتضح لنا من المعطيات المبينة في الجدول أن 89.83%من النساء يصرحن بأن السلطة لدى الآخر،تعززها 97.12%من اللاتي يستفسر بدلا منهن أحد أفراد الأسرة،بالمقابل 9.17%صرحن بأن السلطة بأيديهن و77.78%منهن يقمن بالاستفسار لوحدهن من الوكالة.

من خلال هذه النتائج وجدنا أنا الأغلبية الساحقة تقر بأن السلطة في يد الآخر الذي يمثل العنصر الرجالي سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج،فجل المستجوبات يرن في هذا أمر تفرضه عليهم العادات والتقاليد ذلك ما لمسناه في التصريحات التي لم تخرج على أن "هذي حاجة بيد الراجل والكلمة لولى ولخيرة ليه"لهذا فالاستفسار من الوكالة عن شؤون المشروع أمر يستدعي التوجه لها خلال أيام الاستقبال المحددة من طرف إدارتها،ومقابلة المعنيين بالتوجيه،وكل ذلك يستدعي الاختلاط.

وكأنه إقرار بتقسيم الأعمال،فهي تتولى ما بداخل البيت،بينما هو يهتم بكل الشؤون الخارجية للبيت التي تستدعي الاختلاط،دون المساس بالسلطة الأسرية ورغم توليها مهام جديدة في أسرتها.

الجدول رقم 43:العلاقة بين نوع التسويق وصاحب السلطة داخل الأسرة

صاحب السلطة / التسويق	أنت		آخر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
مباشرة	07	%20.58	27	%79.42	34	%100
بواسطة	04	%4.65	82	%95.35	86	%100
المجموع	11	%9.17	109	%89.83	120	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة لدى اللواتي صرحن بأن السلطة بيد الأخر بنسبة 89.83%،نجد داخلها 95.35% تسوقن منتجاتهن بواسطة و79.42%تسوقن منتجاتهن مباشرة.بالمقابل نجد 9.17%من اللاتي صرحن بأنهن هن صاحبات السلطة نجد داخل هذه العينة 20.58% من اللاتي يسوقن منتجاتهن مباشرة و4.65%من اللاتي يسوقن منتجاتهن بواسطة.

مما سبق نجد أن أعلى نسبة كانت لدى اللاتي يوزعن منتجاتهن بواسطة،أي أن عملية التسويق يتدخل فيها أطراف أخريين كالزوج أو الأب أو الأخ،ويدل ذلك على أن من أهم أمور تسيير المشروع هو تسويق المنتج بعد تثمينه،وهو أمر هناك تغيب فيه المرأة.وتولي أشخاص آخرين هذه المهمة،وهذا بما خوله هو لنفسه وبما خوله المجتمع له وذلك ما جعل من السلطة تبقى عند الآخر(الرجل).

بالتالي كلما كانت المرأة بعيدة على تسويق منتجها قلت سلطتها وزادت السلطة بيد الآخر،الذي يمثل العنصر الرجلي في حياة المرأة،فمساهمتها في الأسرة ونشاطها داخل الأسرة

بواسطة القرض المصغر أمر لم يغير في الغالب من موضوع السلطة داخل الأسرة،في المجتمع الداخلي الذي يعرف نوع من التحفظ ومن الخصوصية المتعلقة بأمور المرأة خصوصا.

فهي رغم مساهمتها وإن كانت بسيطة في الأسرة،تبقى تحمل لها الأسرة نظرة الدونية ووجودها وراء الرجل الذي يتولى عنها مهمة تسيير مشروعها.

نتائج الفرضية الثالثة

تعالج الفرضية الثالثة مسألة العلاقة بين تولي المرأة تسيير مشروعها وأثر ذلك على السلطة الأسرية،وقد أسفرت الاحصائيات على نتائج غير متوقعة،حيث أن 54.17%قلما تشاركن في اتخاذ القرارات الأسرية،وذلك لاعتبار أن رأيها يكون دائما في المقام الثاني خلف الرجل،حتى في مواضيعها الخاصة بها،فقد وجدنا نفس النسبة فتدخلاتها محدودة جدا،ولا تمد بصلة عما تمثله في الأسرة وما تقوم به من مجهود وتضحية وتعب في سبيل مساعدتها،كما وجدنا أن 82% من المستفيدات اللاتي تعشن في الأسر الممتدة تتدخل دائما الأسرة في أوقات عملها،فهي هنا مسلوبة الإرادة وخاضعة لها حتى في أبسط الأمور المتعلقة بعملها وهو الوقت،في حين وجدنا نسب كبيرة للواتي لا تسيرنا المشروع بأنفسهن فالأسرة هي التي تتولى استخراج الوثائق المتعلقة به والأسرة هنا متمثلة في العنصر الرجالي في حياة المستفيدة سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ،كما أنه يتولى الاستفسار من الوكالة ويتدخل في عملية التسويق وفي تحديد ثمن مبيعاتها،وحتى في تسويق المنتجات الخاصة بها .

بالتالي هي تقوم بعملية الانتاج ويتولى الرجل باقي الاجراءات التي يتطلبها تسيير المشروع،كما 89.83%من المستفيدات صرحن بأن السلطة العائلية بيد الأخر وهي مبعدة عنها رغم وجودها في مكانة محدثة نوعا ما،وقيامها بمجهود إضافي عما تعودت القيام به،وكل ذلك من أجل الأسرة وتحسين مستواها.

وبالتالي السلطة الأسرية لم تتأثر بقيام المرأة بمشروعها وبتوجهها لمثل هذه السياسات لأن توجهها في الأصل ومشروعها ونشاطها هو تحت مظلة الرجل،وتحت رقابته وبموافقته وبإشرافه. كما أن التسيير في الواقع يعود إلى الرجل وهي مجرد يد عاملة وآلة انتاج في نشاط هو باسمها،ونجاحه من صنع يدها،كما لمسنا أن المرأة في مثل هذه الظروف هي أسيرة الأساطير التي يحيط بها الرجل ومتقبلة مكانتها ووضعيتها بتفوق الرجل وسيطرته عليها،وبأنها كائن قاصر خلقت لتعيش في حدود حددها الرجل.

وبالتالي الفرضية الثالثة والتي تنص على أن احتلال المرأة منصب تسيير مشروعها يزيد في قوة سلطتها الأسرية. لم تتحقق لأن المرأة لم تتمكن من تسيير مشروعها ولم تتأثر قوة سلطتها الأسرية بذلك الجهد الإضافي الذي تم بذله.

الاستنتاج العام

تعتبر أي دراسة علمية الزبدة المتمخضة عن مشوار بحث ميداني دعمته المعطيات النظرية،ومن خلال محاولتنا التي قمنا بها،والتي كانت تهدف إلى التقرب واكتشاف صحة الأهداف التي انطلقنا منها،وبعد تحليل المعطيات المستقاة من الدراسة الميدانية التي تمثلت في الاستبيان،حيث سعت الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي أحدثه نشاط المرأة في إطار استفادتها من القرض المصغر على مكانتها الأسرية.

وقد انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

يعتبر نشاط المرأة جزء من حياتها الأسرية،وتوجهها إلى مثل هذه السياسات لم يكن إلا للحاجة المادية الملحة والعجز،وقد حققت الكثير من الأرباح المادية واستطاعت الكثيرات منهن تحسين ظروف معيشتهن ومساعدة الأسرة ،مم ساعد على تعزيز مكانتها الأسرية.

كما أن مساهمتها في المصاريف من جراء حصولها على مداخيل جديدة في نشاطها المحدث،ساعد نسبيا في توسع أدوارها واكتسابها أدوار جديدة عن طريق توسع دائرة معارفها،وإن كان ذلك نسبيا وتحت مظلة الأسرة التي ترافق المرأة في كل مراحل انشاء المشروع.

كما أن العنصر الرجالي يتابع هو كل حيثيات النشاط،ويتدخل في أغلب الأحيان في جميع العمليات،وتكون هي مجرد يد عاملة للإنتاج،مما لم يسمح لها بفرض سلطتها ولو المعنوية على الأسرة،فقد بقيت تابعة ومنفذة لأمر الرجل وخاضعة لإرادته حتى في فكرة التبني للمشروع،وكان أهم عناصر نجاحها هو وقوف الرجل إلى جانبها وتشجيعها ودعمها،ولكن هذا لم يعطي لها الحق في سلطة كانت ولا تزال مبعدة عنها.

وبالتالي فلسفة القرض المصغر الموجه للمرأة،الذي يطمح في طياته إلى إشراك المرأة وإدخالها في عملية تنمية المجتمع التي هي جزء منه،ويحمل العديد من الأفكار المستقاة من واقع بعيد عن واقعها المحلي،كالتفتح على العالم الخارجي ومجابهة الصعاب المتوقعة في مسيرتها نحو تحقيق نجاح مشروعها،ولعل السبب يعود لمنشأ فكرة الاقتراض الذي لا يمد بالصلة للواقع المحلي،ورغم ذلك فقد استطاعت الكثيرات أن تحقق نجاحات لا يمكن تجاهلها،واستطاعت بذلك الخروج من دائرة

الحاجة والعوز،ومساعدة أسرتها وسد ولو القليل من حاجاتها،وعلى الرغم من ذلك لم تحقق كل ما تطمح له مثل هذه السياسات،فإن أثرت في تعزيز مكانة المرأة وساهمة بالشيء البسيط في توسيع أدوارها إلا أنها لم تسمح باختراقها السلطة الأسرية ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الذكوري.

ولا تزال المرأة في رحلة الصراع نحو تحقيق ذاتها،فعمل المرأة ضرورة وليست تسلية بل ضرورة الحياة نفسها.[1] وهي تسعى لتبث جدارتها واستغلال قدراتها في خدمة أسرتها ومجتمعها،دون أن تتخلى على ما جبلت عليه من رعاية مسؤولياتها.

[1] حسين عبد الحميد رشوان:مرجع سابق،ص26

الخاتمة

تمثل المرأة نصف المجتمع وتساهم في تكوينه وفي إعداده وتؤثر في بنائه وازدهاره،وقد أثبت المرأة جدارتها في عدة مجالات لا يمكن تجاهلها،مما أسهم في ظهور سياسات تولى أهمية بالغة للمرأة وتساعدها على توظيف طاقاتها.

وتعد مختلف السياسات والمشاريع التنموية التي وجهتها الدولة للنهوض بالمرأة من أجل دمجها ولإعطائها حقوقها في المشاركة كعضو في المجتمع،ولكنها تبقى رهينة الخلفيات الاجتماعية والثقافية التي تنشأ فيها المرأة،فإن لم تتماشى أسس هذه السياسات مع طبيعة الأرضية التي يصعب اختراقها،فأي بناء عليها لن يقام كما خطط له قبل البدء.

لهذا فنجاح أي مشروع وأي أفكار جديد ة ودخيلة على المجتمع أمر مرهون بمدى قبول ومسايرة ما تحمله من أهداف وعناصر للبناء.

ومن السياسات التنموية التي برزت في العشرية الأخيرة نجد القروض المصغرة التي وجهت بصورة أولية ومباشرة لأصحاب المشاريع المصغرة التي تحتاج تمويل مصغر،وقد خطت المرأة في هذا الميدان خطوات تحسب لها.ودراستنا هذه التي تنظر إلى عمالة المرأة في إطار استفادتها من القرض المصغر و أثرها على مكانتها داخل الأسرة،والتي خلصت إلى تحقق نسبي لفروضها،ولعل الدراسات القادمة التي ستكون في هذا المجال تلقى الضوء على ما تم التقصير فيه في هذه الدراسة أو الجوانب التي لم نتعرض لها.

وقد أوحى لنا احتكاكنا بمجتمع الدراسة وعينة البحث عدة جوانب تستدعي النظر والدراسة ونتمنى أن تحض بإقبال الباحثين المهتمين بالموضوع،كالدراسة المقارنة لنجاح هذه السياسة من منطقة لأخرى،كما نجد وقفات تقييميه لعمالة المرأة في ظل استفادتها من القروض المصغرة والنظر إلى ما حققته بين الواقع والمأمول منها في نظر السلطات.إضافة إلى نظرة المجتمع لمثل هذه السياسات وأثرها على نجاح النشاط المتبنى.

كما تجدر الاشارة إلى أن حملات التوعية التحسيس لها دور كبير في نشر سياسات التشغيل والإقبال عليها،ولذا نقترح الاكثار من التوعية والتوجيه وتبسيط وإيضاح طرق الاستفادة،وتبين

نماذج المشاريع وكذا كيفية إعادة المبالغ المقترضة،وعليها أن تشمل المرأة والأسرة التي تطولها فائدة المشروع بأي شكل من الأشكال،إضافة إلى التحسيس بضرورة الاستمرار لضمان دخل دائم،ودمج المرأة في تنمية أسرتها ومجتمعها مما يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي لها،كما تجدر الاشارة أيضا إلى ضرورة اهتمام السلطات بفتح مجال لتسويق منتجاتهم.إضافة إلى ضرورة مراعاة خصوصية المنطقة التي تكون فيها المستفيدة،وتكيف الاجراءات وتقلص من مراحل الاستفادة.كما أن المرأة في الكثير من المناطق لازالت حبيسة العادات والتقاليد وتفوق العنصر الرجالي،رغم قيامها بمشروع،ومسايرتها العصر الذي تحكمه المادة وتحدد مواضع أفراده.

قائمـة المـراجع

قائمة المراجع

1 / المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1. **القرآن الكريم**: رواية ورش عن نافع، القرارة، 1399هـ.
2. ابراهيم عثمان:**مقدمة في علم الاجتماع**،دار الشروق،الاردن،1999.
3. أحمد بدر:**أصول البحث العلمي ومناهجه**،وكالة المطبوعات،الكويت،1982.
4. أحمد الشامي : **النسوية ومابعد النسوية**،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،2002
5. إخلاص محمد عبد الحفيظ .مصطفى حسين باهي:**البحث العلمي والتحليل الاحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية**،مركز الكتاب للنشر،2000.
6. أنيسة بركات درار:**نضال المرأة الجزائرية من خلال الثورة التحريرية**،المؤسسة الوطنية للكتاب،1985
7. اعتماد محمد علام: **التحولات الاجتماعية وقيم العمل في المجتمع القطري**،مركز الوثائق والدراسات الانسانية،جامعة قطر،1994
8. أسامة محمد الغولي،زينب عوض الله :**إقتصاديات النقود والتمويل** ،دار الجامعة الجديدة،2005.
9. السيد رمضان:**إسهامات في الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان**،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1999.
10. بورديو ريمون:**مناهج علم الاجتماع**،تر:شبؤون الحاج هالة،بيروت،منشورات عوايدات،1972
11. بسام العسلي،**الثورة الجزائرية**،طلاس للدراسات والترجمة والنشر،دمشق،1984.
12. بخراز يعدل فريدة : **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي** ،ديوان المطبوعات الجامعية،ط3 2000،
13. جيوفاني بوسينو:**نقد المعرفة في علم الاجتماع**،تر:محمد عرب صاصيل طه ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،دس.
14. زينب عوض الله ،أسامة محمد الغولي:**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003
15. زهير حطب:**تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**،معهد الأنماط العربي،ط1،بيروت،1976

16. زهراء أحمد حفار:**خروج الفتاة الميزابية للعمل دوافعه وأثاره** . دراسة ميدانية،مطبعة الآفاق بني يزقن،غرداية،الجزائر،2011

17. حداد صونيا:**الأطر النظرية لدور التكنولوجيا في التنظيمات**،ط1،شركة باتنيت،2005

18. حسن ملحم:**التحليل الاجتماعي للسلطة**،منشورات حلب،حلب،1993

19. حسن السعاتي:**تصميم البحوث الاجتماعية**،دار النهضة العربية،بيروت، ط1،1982 .

20. حسين عبد الحميد رشوان: **علم اجتماع المرأة**،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية 1998،

21. حسين عبد الحميد رشوان: **أصول البحث العلمي**،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،مصر،2000

22. حسان هشام: **منهجية البحث العلمي**، دار الفنون البيانية،الجلفة، ط1،الجزائر.

23. طلعت إبراهيم لطفي:**علم اجتماع التنظيم**،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،،2007.

24. طلعت ابراهيم لطفي:**مدخل إلى علم الاجتماع**، دار غريب،القاهرة.ط2،،دس.

25. كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة** ،القاهرة،دار الثقافة العربية للطباعة، ط1،1972.

26. محمد السويدي:**مقدمة في المجتمع الجزائري،تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر ،د ت.

27. محمد السيد فهمي: **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2004

28. محمد الجوهري:**مقدمة في علم الاجتماع الصناعي** ،دارالثقافة،مصر،1979

29. محمود يونس، كمال أمين الواصل :**إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية** ، قسم الإقتصاد،كلية التجارة،جامعة الاسكندرية ، 2005

30. موريس انجلس :**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**/تدريبات علمية،تر:بوزيد صحراوي وآخرون،دار القصبة للنشر، الجزائر،2004

31. معتز سيد عبد الله،عبد اللطيف محمد خليفة:**علم النفس الاجتماعي** ،دار غريب، القاهرة، مصر،2001

32. ناصر دادي عدوان وعبد الرحمان العايب:**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد/من خلال حالة الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،الجزائر،2010

33. سامية حسن الساعاتى : **علم اجتماع المرأة** /رؤية معاصرة لأهم قضاياها ،مكتبة الأسرة،مهرجان القراءة للجميع،2003.

34. سامية حسين الساعاتي:**الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي**،دار النهضة العربية،للطباعة والنشر،بيروت،1981.

35. سناء الخولي:**الأسرة والحياة العائلية**،دار المعرفة الجامعية ،مصر ،2000.

36. عبد الحميد عبد المطلب:**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2000.

37. عبد المطلب عبد الحميد:**البنوك الشاملة و عمليات إدارتها** ،دار الجامعة،الإسكندرية، مصر ،2000.

38. عبد المتعال محمد الجبري: **المرأة في التصور الاسلامي**،مكتبة وهبة،القاهرة ،س

39. عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة:**إدارة الإئتمان** ،دار وائل للطباعة والنشر،ط1،دس.

40. عبد المنعم محمد مبارك،محمود يونس:**اقتصاديات النقود والصيارفة والتجارة الدولية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،1992.

41. عبد القادر جغلول: **المرأة الجزائرية**،تر سليم قسطون،دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع،لبنان ،1983

42. عبد الرحمان ابن خلدون:**المقدمة تاريخ العلامة ابن خلدون**،المجلد الأول ،مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني،بيروت،لبنان ،ط 2،1961.

43. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي،**تاريخ الجزائر العام**،ديوان المطبوعات الجامعية،ج3، 1982

44. عدلي علي أبو طاحون:**مناهج إجراءات البحث الاجتماعي**،المكتب الجامعي،1998.

45. عدلي أبو طاحون،**حقوق المرأة دراسات دينية وسوسيولوجية**،المكتبة الجامعية،الإسكندرية،مصر،2000.

46. عليا شكرى وآخرون:**المرأة في الريف والحضر دراسة لحياتها في العمل والأسرة** ،دار المعرفة الجامعة،الاسكندرية ،1988

47. عمار بوحوش :**دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**،المؤسسة الوطنية للكتاب،1985.

48. فوزية عطية:**المرأة والعمل في الخليج العربي**،المؤتمر الاقليمي الثالث في الخليج،المجلد الأول،الكويت،1984.

49. فيروز زرارقة وآخرون :**سلسلة البحوث الاجتماعية في منهجية البحث الاجتماعي** ،مكتبة اقرأ ،ط1،الجزائر،2007

50. فرانس فانون:**سوسيولوجيا الثورة**،تر دور فان قرقوط،دار الطليعة،ط1،1970

51. فضيل دليو،علي غربي وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ،منشورات جامعة منشوري،قسنطينة، الجزائر، 1990

52. رفيقة سليم حمود:**المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل**،دار الأمين، القاهرة،1997

53. شاكر قزويني :**محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000.

54. خالد أحمد الشنتوت:**تربية البنات في البيت المسلم**،المطبعة العربية غرداية،ط3، 1995

55. صالح بن أحمد العساف:**مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية في دول الخليج**،بغداد،المعهد العربي للثقافة العمالية،1986

ب / المعاجم والقواميس

1. ابراهيم مدكور:**معجم العلوم الاجتماعية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975.
2. أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،مكتبة لبنان،ط2،1982
3. محمد عاطف:**قاموس علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،1995
4. نخبة من الأساتذة:**معجم علم الاجتماع**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،1975
5. عبد الهادي الجوهري: **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، ط3،1998
6. فؤاد إفرام البستاني وآخرون:**منجد الطالب**، دار الشروق،بيروت، ط2،1978.

ج/ الأطروحات والرسائل الجامعية

1. جهيدة زرزوني: **الوضعية السوسيومهنية للمرأة الإطار**،إشراف مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية،وحدة الرغاية، الجزائر، 2005،(غير منشورة).
2. منصوري سميرة،**اتجاه الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الجزائري**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية،كلية الآداب و اللغات والعلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر 2001 ، (غير منشورة)
3. عزازة ليندة: **صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص عائلي.جامعة الحاج لخضر،قسم علم الاجتماع ،باتنة،السنة الجامعية :2004 /2005(غيرمنشورة)

4.خديجة موسى المال وأخريات:**عمالة المرأة في البيت بين التنشئة الاجتماعية والمستوى التعليمي** ،دراسة ميدانية بمنطقة غرداية ،مذكرة ليسانس،قسم علم الاجتماع،تخصص تنظيم وعمل،المركز الجامعي،غرداية ،2007.2008.

5.لكحل خديجة:**تسيير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية والتبعية /القروض المصغرة نموجا ببلدية سيدي سعد**،ولاية الأغواط، رسالة ماجستير،قسم عمل الاجتماع،تخصص ريفي،جامعة الجزائر،2008 .2009.

د/ المجـــلات:

1) تماضر زهري حسون:**عمل المرأة وأمن الأسرة في الوطن العربي**،المجلة العربية للدراسات الأمنية العدد،124،مارس.
2) تماضر زهري حسون:**تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**،مجلة المن والحياة،العدد144،أفريل1994.
3) محمد خالد: **المرأة العاملة رؤى مستقبلية**،مجلة النيل،وزارة الاعلام،الهيئة العامة للاستعلامات،العدد78، 2000.
4) المجلة العربية للإدارة:**إدارة القروض متناهية الصغر/الآليات والأهداف والتحديات**،مج29، ع1،يونيو2009.

هـ/ تقارير ومحاضرات

5) أحمد حمدي شورة:**التمكين الاقتصادي للمرأة طريق للتقليل من الفقر**،المؤتمر الثالث للمجلس القومي للمرأة لمحافظة قنا،2006

6) المركز الاقليمي لتعليم الكبار:**دور المرأة العربية في التنمية القومية** ،مؤتمر من21-30 سبتمبر1972،سرس الليان،التقرير النهائي.

7) نادية جمال الدين :**المرأة الريفية وأدوارها الاجتماعية ومحدداتها**،محاضرة قدمت في ورشة العمل للقيادات النسائية في الفترة من 18 إلى 30 مارس 1995،(التقرير النهائي) المركز الاقليمي لتعليم الكبار "أسفك"،سرس الليان.

و / الوثائق والمنشورات الرسمية

8) الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخة في 03 ذو الحجة عام 1424هـ الموافق د 25 يناير سنة 2004.

9) المرسوم التنفيذي رقم 04 ـ 15 المؤرخ في29ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ22 يناير 2004

10) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 19،سنة 2011.

11) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 40،سنة 2011

12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الدستور**،المعهد الوطني،1979.

13) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة عن **التقرير الوطني** للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،بكين + 15 ،2010.

14) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة:**المرأة الجزائرية واقع وآفاق**،2006.

15) المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والذي بموجبه تم إنشاء **l'ENGEM** أنظر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 06 سنة 2004.

ز / الأنترنيت

1) مؤسسة الفكر العربي:**القروض المصغرة ومتناهية الصغر،حل أم مسكن للأوجاع** ؟ على موقع بوابة التمويل الأصغر **www.arabic.micro finance gateway.org**

2) منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة: **www.angem.dz**

2 / المراجع باللغة الأجنبية

3

قائمة المراجع

a) Les livres :

1. Grawitz Madeleine, ***lexique des sciences sociales***, Dalloz, Paris, 1999.
2. André Pierre et autre, **Savoir préparer une recherche : le définir, la structure** ,Québec ,les presse de l'université de Montréal,1990.
3. Havel Jack, **Le travail a l'extérieur a la promotion de la femmes**, **La condition de la femme** ,ED ,Armand colin , sans date .
4. Fredmen George, **traite de sociologie du travail** . Armand colin, 3eme édition. 1970.
5. Benatia Farouk, **le travail Féminin en Alger**, S.N.E.P, 1976 .

b) Les documents :

.Guide pratique sur le **micro – crédit** : l'expérience du prêt solidaire**1**.

c) L'internet :

concepts et principes, , Mrini Mohemed, **le micro–crédit1**. www.indh.gov.ma, consulte le 17/08/2011.

الملاحـــــــــــق

استمـارة الاستبيـان

1/البيانات العامة:

1. الحالة العائلية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐
2. المستوى التعليمي : أمية ☐ تعليم قرآني ☐ تعليم ابتدائي ☐
   متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
3. السن من18 إلى28 ☐ من29إلى 38 ☐
   من 39 إلى48 ☐ من 49 فأكثر ☐
4. نوع النشاط الممارس:.....
5. نوع السكن:بيت قصديري ☐ شقة في عمارة ☐ سكن أرضي ☐ فيلا ☐
6. عدد الغرف:1-2 ☐ 3- 4 ☐ 5-6 ☐ أكثر من 6 ☐
7. عدد الأفراد: 1 -3 ☐ 4-6 ☐ 7-9 ☐ أكثر من 9 ☐

2/ المحور الأول:

8. هل تملكين محل تجاري: نعم ☐ لا ☐
9. في حالة الإجابة لا. هل استأجرت محل لممارسة نشاطك ؟ نعم ☐ لا ☐
10. ما هي مدة عملك في النشاط ؟ أقل من السنة ☐
    أكثر من سنة واحدة ☐
11. كيف اخترت مشروعك؟ بمفردك ☐ باقتراح من الأسرة ☐
    بمساعدة الأصدقاء ☐
12. هل القرض كان كاف لبداية المشروع؟ نعم ☐ لا ☐
13. هل تلقيت مساعدة من الوكالة في اختيار المشروع؟ نعم ☐ لا ☐
14. هل تلقيت مساعدة من العائلة في اختيار المشروع ؟ نعم ☐ لا ☐
15. كيف كانت نظرة العائلة لك في بداية مشروعك؟
    تشجيع وثقة ☐ رفض وقلة ثقة ☐ أخرى ☐
16. كيف هي نظرة أفراد الأسرة لك بعد شروعك في
    المشروع؟.....

17. هل ترين أن مبيعاتك في السوق تحقق لك الأرباح؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل دائما ☐ أحيانا ☐

18. هل يشعرك الآخرين بالرضى ويقدرون مجهوداتك؟.....

3/ المحور الثاني:

19. هل أنت راضية على مداخيل المشروع؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بلا :

لماذا؟.....

20. تعتقدين أن عملك في البيت يساعدك على أداء واجباتك الأسرية ؟ نعم ☐ لا ☐

21. في حالة الإجابة بلا لماذا؟.....

22. هل تساهمين في تسديد فواتير الكهرباء و الغاز و الماء للمنزل ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم هل دائما ☐ أحيانا ☐

23. هل تساهمين في المصاريف اليومية التي يحتاجها أفراد أسرتك؟ نعم ☐ لا ☐

24. هل تدفعين كل شهر لأسرتك مبلغ مالي محدد؟ نعم ☐ لا ☐

25. هل ترين أن نشاطك فتح لك شبكة علاقات اجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

26. هل تعرفين المتعاملين الذين تتعاملين معهم؟ نعم ☐ لا ☐

27. في حالة نعم : كلهم ☐ بعضهم ☐

28. هل ترين أن عملك في المنزل يسهل مسؤولياتك العائلية ؟ نعم ☐ لا ☐

4/ المحور الثالث:

29. أترين أن مصاريف البيت من أولوياتك أم هي شيء تفضلين أن لا تشاركي فيه.....

30. هل أثر ذلك على علاقتك الأسرية؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم .كيف؟.....

31. من قام باستخراج الوثائق الخاصة بالمشروع؟ أنت ☐

أحد أفراد الأسرة ☐ حددي .....

32. من يستفسر لك من الوكالة؟ أنت ☐ آخر ☐ حددي.....

33. كيف تتعاملين مع الزبائن ؟ مباشرة ☐ بوساطة ☐

34. كيف تسوقين منتوجاتك؟ مباشرة ☐ بوساطة ☐

35. هل تحصلين على كل ثمن مبيعاتك؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة لا لماذا؟ .....

36. من صاحب السلطة داخل الأسرة؟ أنت ☐ آخر ☐ حددي .....

37. هل يتدخل أفراد الأسرة في أوقات عملك؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

38. هل تذهبين لشراء مستلزماتك من السوق ؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

39. هل يفضلك أفراد الأسرة على الأفراد الآخرين؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

40. هل تشاركين في اتخاذ قرارات الأسرة ؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

41. هل تستشيرك أسرتك في المواضيع العائلية؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

42. هل تستشيرك أسرتك في المواضيع الخاصة ؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

43. هل تستشيرك أسرتك في احد المواضيع الخاصة بإفراد أسرتك ؟ نعم ☐ لا ☐

44. هل ترين أنك حققتي كل ما تطمحين إليه؟.....

45. هل أنت راضية بما حققت حتى الآن ؟ نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين كيف و لماذا؟.....